

١٦٠
ش ٩٨

شرح المهنسي على الولدية لساجقليز اده - ١١٥٠ هـ.
تأليف ملا عمرز اده ، محمد بن حسين - كان حيا قبل
سنة ١٢٢١ هـ. بخط حسن بن عبد الله الكردي سنة ١٢٦٣ هـ.

٨٣ ق ١٩ س

٦٤٦١

١٩٠٨ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن.

بروكلمان ٤٨٦:٢ / الذيل ٤٩٨:٢ الظاهرية
(الفلسفة والمنطق) : ٢١٥

١١١٣٠٠

١- المنطق أ- المؤلف ب- النساخ

١٤٠٧/٩١٨

ج - تاريخ النسوخ د - شرح الرسالة الولدية
لساجقليز اده .



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الخطوط

الرقم: ٦٤٦١ فـ ١٢٠٠/١

العنوان: شرح البحر في علم الولد في الحساب ١٠٧٥

المؤلف: طاهر زاهر محمد بن حميد - كان حيا قبل 1901

تاریخ النسخ: ٦٤٦-٦٤٧

اسم الناسخ: حمزة عبد الله المكي -

عدد الأوراق: ٨ - ٩

ملاحظات:

عدد الأوراق: ١٠
ملاحظات: ١٠

 $\frac{1}{2}$

کور دینک امانی

بوی الذبکال شریف اچارو موی لوف

ساختنی زاده فی علم المناظره

وصلی الی مد عبد الله الایوبی
در بندی منی قره طوره تملک
(خاله ۴۴۴۱۳)



سن

حسین

نسبت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ابدى العلمين بعقل سليم وهداهم
بفكر رازها نهم الى نظر مستقيم ومنعمهم عن الغضب
والمكابرة بحل سن حكيم وتقضهم لقلوبهم بشاهد
قويم وعارض من عارضهم بمعارض لهمم والصلوة
على من خلق خلق عظيم وارسل بكتا بكرم تنزيل من
العزيز الرحيم وعلى آله الذين صدقوا بقلب صميم وتبعوا
سنه وتعموا بنعيم مقيم **وبعد** يقول الفقير محمد بن
حسين البهسي المكنى بمحمد زاده نور الله فواده و
احسن بابا الحق والزيادة لما كانت ولديه المحقق الميرزا
الحق والبطون الخير المدفون بالنبيا والبرهان الفضل
المتفاني عن النبيا الموهبة للمؤمنين من الملك المنان
اولى بان يعتمد عليها الاخوان واخرى بان يستند بها
زوا العرفان نورته باعترافيا بالقصور والنبات مع قلت
البضاعة واخطا بالجنات ولم اطب في التوضيح والنبيا
واسئل الله تعالى ان يجعله وسيلة الغفران وارزقته

قوله واسئل الله تعالى ان يجعله وسيلة الغفران وارزقته
احسن بابا الحق والزيادة لما كانت ولديه المحقق الميرزا
الحق والبطون الخير المدفون بالنبيا والبرهان الفضل
المتفاني عن النبيا الموهبة للمؤمنين من الملك المنان
اولى بان يعتمد عليها الاخوان واخرى بان يستند بها
زوا العرفان نورته باعترافيا بالقصور والنبات مع قلت
البضاعة واخطا بالجنات ولم اطب في التوضيح والنبيا
واسئل الله تعالى ان يجعله وسيلة الغفران وارزقته

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدى العلمين بعقل سليم وهداهم
بفكر رازها نهم الى نظر مستقيم ومنعمهم عن الغضب
والمكابرة بحل سن حكيم وتقضهم لقلوبهم بشاهد
قويم وعارض من عارضهم بمعارض لهمم والصلوة
على من خلق خلق عظيم وارسل بكتا بكرم تنزيل من
العزيز الرحيم وعلى آله الذين صدقوا بقلب صميم وتبعوا
سنه وتعموا بنعيم مقيم **وبعد** يقول الفقير محمد بن
حسين البهسي المكنى بمحمد زاده نور الله فواده و
احسن بابا الحق والزيادة لما كانت ولديه المحقق الميرزا
الحق والبطون الخير المدفون بالنبيا والبرهان الفضل
المتفاني عن النبيا الموهبة للمؤمنين من الملك المنان
اولى بان يعتمد عليها الاخوان واخرى بان يستند بها
زوا العرفان نورته باعترافيا بالقصور والنبات مع قلت
البضاعة واخطا بالجنات ولم اطب في التوضيح والنبيا
واسئل الله تعالى ان يجعله وسيلة الغفران وارزقته

قوله بتبركا باسم الله ابتدى المولد من الابدان هنا الا
الوفى المتدبرين الدخول في النصف الثاني في الموضع في الموضع
الاول من صور ان يكون الابدان في ابتداء التبرك حقيقة
الاول حالية كما هو الدنس للمقام فان زمان الابدان بالثبات
غير زمان الابدان بالتجدد والصلوة فلو جعل مفعولا لما
الاول حالية كما هو الدنس للمقام فان زمان الابدان بالثبات
غير زمان الابدان بالتجدد والصلوة فلو جعل مفعولا لما

الرضوان وحسبى وعليه التكلان قال لا ستاد حجة
الله اتباعا بالكتا المبين واقد بسة الدمين و
افق باللف الصالحين بسم الله اي متبركا
باسم الله ابتدى علم ان لفظة الله اسم خاص بذاته تعالى
لا يطلق على غيره اصله في جميع صفات الكمال لا شرا
الذات بها فقل هو علم جامد لا اشتقاه وهو احد قوت
الخليل ويؤيدوه والمرى عن الحقيقة والنشأ في الغنى
وقيل مشتق واصلة الله حذف الهمزة لتقلها واو غم
اللام في التلظظ لكون المتجهين في كلمتين واللام م
خوذة من الة بفتح اللام اذا عبد بمعنى تعبدى الخ وغيره
عبدا وقيل مأخوذة من الوله وهو اchiere اذ القادح خير
في تصور كنه ذاته تعالى وصفاته بطريق النظر والخيال
به علما لم يأت بلفظ الرحمن الرحيم اولم يكنه تغير
الاسلوب جليا للقلوب وايدنا بان الله بمقتضى الحديث
اول عدم عد كتابه امرأه اياها هضم النفس على ما خرج
ابوعوانة وابن حبان كل امرئى بالابدان فيه

الله بالفلاح أي النجاة عن الشدائد والبتران والسعادة
 بدخول الجنات ورؤية الملك المتك هذه النفوس والألفاظ
 أو المعاني المبنية أو المسخضة في ذهن رسالة وهي
 في اللغة وساطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال
 الأحكام وفي العرف كتاب مختصر وقيل كتاب مختصر من
 فن واحد عبر عنها بهذه التزليلها منزلة المحسوس
 تنبيهها على سلاسة عبارتها وسمحة معانيها وإزالة
 تناولها للبندان في فن المنظرة أي في علم هو المنظرة
 غلب المقصود على ما هو ليس بمقصود من الدباجة
 وخوها فجعل الفن ظرفاً للرسالة أو المشهور أن الفن
 أجزاء ثلاثة موضوعات ومبادئ وسؤال المراد يكون
 الموضوع جزء من العلم أنه لا بد للعلم من تحقيقه
 وذلك ما بين الوجود بنفسه أو مبرهن عليه في
 علم آخر فوجهه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي موضوعه
 الموجود من حيث هو موجود لادن ما لا يعرف
 بثبوته لا يطلب ثبوت شيء له فالرسالة عبارة

عن الحسين

عن الحسين أو عن داليم ما والا قريب إلى التحقيق أن
 العلم عبارة عن مسائل والرسالة ما هو الالتماس منها
 مع أن مسائل العلوم مما يتزايد الأفكار عملتها أي
 ألقت هذه الرسالة لك أي لتعلمك وانتفاعك يا ولد
 بالضم وبالكسر والدول ولست أدعه عن كذب
 ولا شعار الواقع وهو عدم كون المخطوط هذه لقصبي
 ولذا مثلك المبتدئين في هذا الفن أي لتعلم البندان
 وانتفاعهم من أمثالك بآراء الله أي جعل بركة
 أي خيراً كثيراً فيها أي في تعلم هذه الرسالة لك
 ولكن أرادها أي تعلمها أو تعليمها حال كون غيرك
 وهذا الفن أي علم المنظرة لا شك ولا اختلاف
 في استحباب تحصيله ورعايته وإنما الشك والاختلاف
 في وجوبه راجع إلى التحصيل كفاية قال في الحاشية
 فن قال بوجوب معرفة مجادلات الفرق على الكفاية
 يقول بهذا لادن هذا الفن يعرف به كيفية المجادلات
 انتهى وأعلم أنه ذهب بعض إلى أن معرفة مجادلات
 الفرق الصالحة لمجادلتهم فرض كفاية لقوله تعالى

وجادلهم بالشئ هو احسن ولدتها دفع الضر عن المسلمين
 ازيجافان يفعلوا في اعتقادهم المظنة وزا فرض
 كفاية على من لم يكن مظنة الوقوع فيها وفرض عين
 على من كان كذلك وقال بعضهم لم نها حرام لدن العلم
 تابع للمعلوم ما لم يمنع عن التبعية وما ذكرتم انما
 يدل على وجوبه مع قبحها في البلاد التي شاعت فيها
 عقايد اهل البدع ولم تشع في بلادنا فلا يكون فرضا
 بل يكون حراما ولما كان تمايز العلوم في انفسهم بحسب
 تمايز الموضوعات وكان الموضوع جبهة الوحدة الذاتية
 الضابطة للعلم على كثرته ناسبان يصدر العلم بيا
 موضوع ولما استفيد من المتاهية التي سيذكرها
 ان موضوع المظنة الدبحاث الكلية المشتملة على
 الدبحاث الجزئية اكتفى بها منه لكن لما توقف التصديق
 بان موضوع المظنة هو الدبحاث الكلية على تصور
 البحث عين تصور المظنة عرفها نعيمها للفائدة فقال
 والمظنة وهي ما مشتقة من النظير ومن النظر
 بمعنى الابصار والانتظار والنظر بالبصيرة وهو

مشارك

مشترك بين المعنيين الحركات الخيلية وترتيب امور معلومة
 للتأدي الى مجهول والدول بعم المنع دون الثاني ولا يخفى
 مناسبة كل من هذه المعاني للمعنى العرفي في العرف الخاص
 هي المدافعة ومفارقة المبتدئين ليست بمدافعة فيخرج عن
 التعريف ليظهر الحق اي لاظهارا للثابت في الواقع ولظهور
 سواء قصد اسكات الخصم ولا يخرج الجدل فلذا قال في
 المحاشية احتراز عن الجدل فانه المدافعة لاسكات
 الخصم ومعناه ان كل من المجادلين يقصد حفظ مقالته
 سواء كان حقا وباطلا ويريد هدم مقال خصمه سواء
 كان حقا وباطلا انتهى فاذا قصد احد الخصمين اظهار
 الحق والادخال اسكات الخصم فالمدافعة التي بينهما
 منطوق بالنسبة الى الاول وجدل بالنسبة الى الثاني
 فاعرف ولما الاعتراض على التعريف والتقييم العبارة
 مع توجيها لها فداخل في التعريف لكون المطابقة وعدمها
 متصورة فدمها باعتبار الشروط كما ستعرف فينكس
 لكن اخرج الاخير عن الدق لا لخطا طريفة لكون
 متعلقه لفظا لا معنى والمدافعة في عرفهم موضوع

دفع كل من المعلن والمسأل قول الآخر فلا يتنقض
التعريف بمحاربة رجلين ادعى منهما غلبة على الآخر
فدفع كل الآخر لظاهر صدق مقالته ولذا قال اعني دفع
السائل قول المعلن ودفع المعلن قول المسأل فلا يعترض
بان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات
الثلاث فكيف يصح العناية والقول عم من الحقيقي
الحكمي فيعم الكتابة والاشارة والمعلن من قال قولاً
من حقه التعليل عليه في عادتهم فلا يشتمل المرفوع
والقاسم واما السائل فمن اعترض على كلامي ولتقم
دفعه طبعاً قديمه وضعاً واثماً عدل عن تعريضه لغيره
وهو النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين
الشيئين اظهرهما للصواب لكونه منقوضاً بوجوه
الاول ان النظر اذا استعمل في امرين ان يكون بمعنى
ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول او يكون بمعنى
الحركات الخفية فاذا اريد الثاني بتنفيذ التعريف با
بالتمالة على لفظ مشترك بدون قرينة معينة ولو
اريد الاول لا بتنفيذ التعريف بالاشتمال المذكور

وبعد

وبعد جمع المتخمة التي احدث فيها مناقضة والثاني ان
النظر اذا استعمل في بدل على البصيرة كما يدل عند
استعماله بالي على الرؤية وباللعم على الرأفة ويعل
على الغضب وبين على الحكم وبغير صلة على الانتظار
فذكر البصيرة مستدرك والثالث ان الجانبين اعم
من المعلن والمسأل فيتنقض بالمفارقة ولا يجوز ان
يراد من الجانبين المعلن والمسأل لدن العام لا
دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاث الا
ان يقال ان لفظ الجانبين موضوع في عرفهم للمعلن
والسائل والرابع انه لا حاجة الى قيد في النسبة الشبيه
بعد ذكر البصيرة لدن نظير البصيرة لا يمكن الا في
النسبة الثامنة الخبرية حقيقة او حكماً ولو سلم
ان دلالة الالتزام من الجوه في جميع التعريفات سواء
كان حذائماً او لا لكن تعريف المصطلح مع كونه
سالمًا عن المذكورات ولما وجب على الساع في العلم
ثلاثة امور احدها تصوره بتعريفه ليكون على بصيرة
في شروعه فانه اذا تصور به تعريفه وفي جميع مسائله

اجمالاً حتى ان كل مسألة يرد عليه انتم بها هي من زك
 العلم لا ويبرز ما يعينه كما ان من اراد سلوك طريق
 لم يشاهده لكن عرف امارته فهو على بصيرة في سلوكه
 والثاني بيان غايته ومنفعته ليزداد جداً ونشاطاً
 ولا يكون سعيه عبثاً وضللاً والثالث بيان موضوعه
 لانه مما يبرز العلوم في انفسها بحسب ما يبرز الموضوعات فان
 علم الفقه مثلاً انما يمتاز عن علم اصول الفقه لانه
 الفقه يبحث عن افعال المكلفين من حيث انتمائها محل وتحريم
 ونسخ وتفسد وعلم اصول الفقه يبحث عن الادلة
 التمهيدية من حيث انتمائها لتتنبط عنها الاحكام الشرعية
 وكان تعريف العلم برسمه اوضح والى الذهن كسوف
 والاختصار في هذه الرسالة اخرى والبقا راد ان
 يعرف برسمه وان يشرفه الى موضوعه وغايته
 ومنفعته فقال وفن المنظرة قال في الحاشية الفن
 بمعنى العلم واصله من قبيل يوم الاحد فاسم الفن
 هو المنظرة وباجماله ان المنظرة تطلق في العرف على
 معينين احدهما صفة المنظرة والاخر العلم المخصوص

المعرف هنا انتهى بمعنى ان لفظ الفن خارج علم العلم
 وعلم المضاف اليه فقط واصله اليه لتعيين ارادة احد
 معينه وكذا الكلام في سائر العلوم كلها لكن هذا
 مبني على كون الفن اعم من المنظر واما ان كانت المنظرة
 عبارة عن العلوم والفن عن التصديق بها على
 ما قاله الشريف فيكون اضافته من قبيل علم زيد
 ويقال لهذا الفن ايضا علم الصناعة وصناعة
 التوجيه والادب وادب البحث فن وهو في اللغة
 النوع وفي العرف قضايا كلية او ادراكاتها او ملكة
 استنباطها يعرف بالقوة القريبة الى الفعل فيه
 اي عند حصوله صحيح الدفع اي كل دفع صحيح من حيث
 هو صحيح من الدلائل الجزئية التي هي افراد موضوع تلك
 القضايا الكلية والمراد بالبحث الجزئية اعتراضات
 السائل وجوبة المعلن وفاسد اي غير موجهة
 فانك تحمل موضوع قضية كلية من تلك القضايا
 على بحث جزئي فتحصل قضية شخصية فتجعلها صغرى
 لتلك القضية الكلية فينتج المجموع قضية تفيد حال تلك



البحث الجزئي نقول مثلاً ان هذا المنع كذا وكل منع
 كذا موجه او غير موجه فينبغي ان هذا المنع موجه او غير
 موجه وقس عليه فموضوع علم المنكوة الدجاش الكلية
 الموضوع لتلك القضايا او غايته معرفة صحة افراد
 تلك الدجاش وفسادها ومنفعته العصمة عن الخطا
 فيها ومن لطايف كل واحد من نعمي في المنكوة انه مشتمل
 على العلل الاربعة لانه جرد اول منهما يدل على العلة المادية
 مطابقة وعلى العلة الصورية والفاعلية التزاماً والقيود
 الاخر منهما يدل على العلة الغائية تضمناً اعلم خطاب
 عام لمن يطلب الاستفادة وكذا الباقي وهو الانسب
 انك اذا قلت شيئاً اي لفظاً فازالاهما هوراي
 الميزانين او كلاماً اي لفظاً اذ بالوضع وهو الكلام
 تدفوي والتشويح للتشويح فازالاهما هوراي
 ارباب العربية وهذه القضية ليست من مسائل العوام
 بل نوطه لها فلا يرد ان مسائل العلوم لابد من ان
 يكون موجهة كلية جملة حتى يجتج الى الجواب بالمنع او
 بالتأويل فذا اي ذلك الشيء المقول متلبيح حقيقي

اذا اطلق تبيادرسنه التعريف الحقيقي المقابل للفظي واما اللفظي
 واما اللفظي فداخل في التصديق ونفسهم وتصديق اي
 قضية واطلاق التصديق على القضية من قبيل اطلاق
 اسم العلم على العلوم على مذهب الامام ومن قبيل اطلاق
 اسم العلم بالجزء على الكل على مذهب الفلاسفة هذا
 از نقل اسم التصديق اليها عن العلم اما لجعل ولا
 به فوجه الاطلاق ان التصديق يصدق عليها وعلى
 جزئها وقال بعض التصديق والقضية متراد فان
 في الادراكات الاربعة فوجه او مركب ناقص لعدم الصحة
 الكون عليه او مفرد اي كلمة واحدة او انشأ وهو
 المركب الذي يصح التكون عليه ولا يحمل الصد والكذب
 وانت في تلفظ جميع هذه الصور لست اماناً قل
 اي حاله عن شخص كان يقال قال الاستاذ كذا او عن
 كتاب كان يقال قال في التلويح كذا سؤا النزم صحته
 او لا بقرينة تقسيم المنقول الى ملزم الصحة وغيره
 في اخر الكتاب ولا ناقل عن الغير ولنشع في بيان

المنزلة على تقدير علم العقل عن الشخص والكتاب حفظها
 تكن من اول الادب و اعلم ان الاخيرين وهما المفرد والانشاء
 لا يمكن فيهما المنزلة ان متعلق المنزلة هي النسبة التامة
 الخبرية حقيقة وحكما كما عرفت لانهما لا يتحققان
 يعنون محل المنزلة الجوع والمفرد ليس له نسبة اصلا
 والانشاء له نسبة لكنهما ليسا بخبرية لاحقيقة ولا حكما
 وفيه نظرا لان الانشاء قد يكون له نسبة تامة خبرية
 حكما كما اذا قلت لاحد حين قرأته شيئا لا تعرف القرآن محدثا
 فمالك ادعت كون المرفوق قرانا وكون القاري محدثا وعدم
 جواز قراءة الحديث القران فلها ان يمنع كون المفرد او كونه
 محدثا وعدم جواز قراءة الحديث قرانا فنضع ثلثة ابواب
 بيتا المنزلة الجارية في الثلثة الاولى هي التعريف والقيم
 والتصديق قال في الحاشية ان قلت الواجب ربعة ابواب
 قلت المركب لنا فصلان كان في اللقضية فهو تصديق
 معنى وان لم يكن قيدا فلا يجري فيه المنزلة كالمفرد والانشاء
 انتهى فلعرفت الكلام في الانشاء وكذا الكلام في غيره

ان التعريف

ان تعريف والتعريف من قبيل المنصورات فليس له ما نسبة
 تامة خبرية لاحقيقة ولا حكما بل صورة فلا يمكن فيهما
 المنزلة قلت نعم انهما من قبيل المنصورات لكن لما كان
 كل منهما مشروطا بشروط كان نسبتهما تامة خبرية
 حكما فاقول باب الاول في بيان المنزلة الجارية في
 التعريف الحقيقي وهو ما يستلزم بطريق النظر امتياز
 الشيء بجميع افراده عن جميع ما عداه عند التأخير
 ومطلقا عند التقديم للتأمل على التعريف الحقيقي
 وظيقتان احدهما المعارضة وتسمى معارضة على
 التعريف لم يذكرها الندرية مع انها راجعة الى اخرى
 فاعتبر رجوعها اليها لندرتها كما اشار اليه بالنقيم
 لكن سببها في ذيل الباب ان نشاء الله الملك الوهاب
 والاخرى ان ينقضه ويسمى نقض التعريف ومغاه
 ان يسطله السائل باحلامورثة بعدم جمعه لافراد
 المعرفى بعدم صدقه على ما صدق عليه المعرف
 او يعلم منعه عن اعيان المعرفى بصدقه على ما

لا يصدق عليه الموقوف وبما استلزمه الحال كاللور و
 التسلسل وكون الشيء ظرفاً لنفسه وسبباً للشيء عن نفسه
 ولجتماع النقيضين وارتفاعهما وغير ذلك من الحالات
 قال في الحاشية ان قلت هذا المعنى غير جامع لعدم شموله
 ابطاله بعدم كون اجلي من الموقوف قلت ذلك نادر الوقوع
 والمقصود هنا ذكر الصور المشهورة انتهى قوله ذلك
 اي لا يبطال بعدم كونه اجلي من الموقوف فنادر الوقوع لانه
 ذلك لعدم قليل في نفسه مع انه ثلثة اقسام فثمان
 منها سبيل لا يطان باستلزام الحال وسنبتين هذه
 الاقسام في الفصل الثاني من هذا الباب واما المنع
 فلا يرد عليه لانه تصوير وتقسيم لصورة الموقوف
 والذهن ولا حكم فيه اصلاً واما ذكر الموقوف ليتوجه
 الذهن الى ما هو معلوم بوجه متا ثم يرسم فيه
 صورة اخرى اتم من الاولى لا يحكم عليه بالغريف
 وقيل انه امتازات الموقوفات في له اولاً لازم يتن له
 واما ما كان يكون ثبوته للموقوف بديهيّاً اولياً فلا

يمكن

يمكن الاستدلال عليه حتى يمنع ولا حدان يقول البديهة
 فرع الحكم ولا حكم بين الموقوف والغريف واشتراك بينهما حكماً
 فاما يكون ذلك الحكم بديهيّاً اولياً لو كان الموقوف متصوراً
 بالكمه او بوجه يستلزمه الغريف لزوماً بينا والموقوف في
 مقام الغريف متصور بوجه اخر والدلزم تحصيل الحاصل
 وتقدير الجواب انه لا شك ان في الغريف حكماً صورياً وضمنياً
 لكنه بديهي بعد تصور الغريف وان لم يكن بديهيّاً قبله و
 الاستدلال بما يكون بعد فلا يمكن وفيه ما فيه نعم لا يتصور
 فيه المعارضة بل النقيض بضاً لكن لما كان مشروطاً
 بشروط كان منضمّاً لحكم يقبلها فغورض وتقض
 ولقائل ان يقول فذلك الحكم يقبل المنع ايضاً فلم لا يمنع
 وسبب قول وهو عدم الجمع كون الغريف اخص مطلقاً
 من الموقوف كقوله لا انت بالزنجي فان كل زنجي انسان
 وبعض الانثى ليس بزنجي وهو الذروحي او كونه مبانياً
 غير صادق على شيء كقوله لا سد شحيح مقوس فان
 الشحيح المفترس لا يصدق على شيء على ما قيل ان
 الشجاعة هي الجأفة الصادرة عن العاقل لكن لتدبره

لم يتصوره وسبب الثاني وهو عدم المنع كونه اى كون التعريف
اعلم مطلقا من الموقف كقوله اى لا نستأ بالحيوان ويحتمل
ان يكون المراد من الاول والثاني النقض بعدم الجمع و
النقض بعدم المنع كما هو الظاهر منهما في تقريرهما لكن
يؤيد ما قلنا ظاهر كلامه هنا وقوله فيما سباني وتقرير
الابطال بالثالث وانما اخرج تقرير ذلك الابطال ووضع
له فصلا مستقلا لصعوبته ولعدم دخوله تحت
ضابطته وقد يجمع الاول الثاني وذلك ان كان التعريف
اعلم من وجه المعرف كقوله اى لا نستأ بالابيض
فان بعض الابيض ليس بانثا كالفرس الابيض
وبعض لانت ليس بابيض كالجثثى وبعضه ابيض
كالرومي وكان مبينا له صافا على شئ وهذا ناد
الوقوف ايضا كقوله لا سلب شئ فانه لا شئ
من الشئ باسدا ولا شئ من الاسد شئ
على ما قيل وبعض لانت شئ فينقضه الثالث
بما زعم ويجوز له ان ينقضه بالاول فقط او
بالثاني فقط عند زعم وجود سببها كونه

كافا

كافا في ابطاله وقد يجمع الاول والثالث كما في تعريف الاب
بمن له ابن فان كل من له ابن فهو اب وبعض الاب ليس له
ابن وقد يجمع الثاني والثالث كما في تعريفه بمن لموطنة ولد
فان كل ب من لموطنة ولد وليس بالعكس وقد يجمع الاول
والثاني والثالث كما في تعريفه بمن لزوجته ابن فان بعض
الاب ليس لزوجته ابن بعض ومن لزوجته ابن ليس
باب وبعضه اب والابن والولد يفرق تصورهما على
تصور الاب فلا يؤخذ كل منهما في تعريف الاب الا لزم
الدور لوجوب معرفة التعريف قبل معرفته وتقريرهما
اى تقرير النقض بعدم الجمع وعدم المنع ان هذا التعريف
تعريف غير جامع لافراد الموقف وكل تعريف شأنه
كذا فبط هذا تقرير الاول اذ ان هذا التعريف تعريف
غير مانع عن اعيانه والاول هو او بذكر وقال في
الحاشية غير جامع لافراد الموقف رفع الابطال المحلى
وكذا غير مانع عن اعيانه انتهى يعني في قوة رفع الابطال
المحلى لكونها معدولة المحول اذ هي صورية للشكل الاول
تأمل وكل تعريف هذا شأنه ففاسد هذا تقرير

الثاني وأما تقرير النقض باستلزام الحال فيجب أن يشاهد
 نقضاً وأما تقرير الصور الأربع الباقية فتعني عن البيان
 وأعلم أنه إذا بطل التامل التعريف بعلم الجمع أو بعلم المنع
 فلصاحب التعريف أن يمنع كلية الكبرى فقدم بما منع كبرى
 لدنة نسأله معرفة التعريف بأقسامه بخلاف منع التعريف
 ولذا آخره ووضع له فصلاً يكونه مفصلاً مستنداً
 بأن هذا لتعريف لفظي بفكره بمعنى اللفظ المعروف
 نعم أن المنع المجرد موجه قبل أن لم يكن المنوع بدليلاً
 أو استغنياً إلا أن المتكلمين كثيراً ما لا ينعون
 شيئاً بلا سند ولذا لم يلتفت إليه في تقرير النسخة
 واكتفى بما كان موجهاً في آخر هذا الباباً صحة
 هذا المنع أن التعريف فم اللفظي يراد به معرفة
 معنى اللفظ وهو من قبيل التصديق ولا يتصور
 فيه الحد ولا الرسم وحقيقته يراد به تحصيل صورة
 مخزونة أو غير حاصلة في الذهن فيقال للتعريف
 الاسمى تعريفاً حقيقياً بهذا المعنى فلا يتنقض
 حصراً المقسم والقسم الأول تعيين معنى اللفظ

المعروف بلفظ آخر سواء كان مراداً باللفظ أو مركباً
 بهاء أولاد واضح الدلالة على ذلك المعنى المقصود تعيينه
 بالنسبة إلى التامع الخاطبة الأول أن يقال لفظ عين
 به معنى اللفظ الآخر إلى آخره قال في الحاشية وذا كغوى
 القضي في الأسد وهذا تعريف بالمراد والأسد واضح
 الدلالة على الحيوان المفترس بالنسبة إلى التامع بخلاف
 القضي فأنه لغة نادرة في الحيوان المفترس انتهى وكثير
 الموجود بما يكون فاعداً ومنفعلاً وهو أي تعيين معنى
 اللفظ طريقاً هل اللغة وأرباب العربية ويجوز هذا التعيين
 بالدعم المطلق فلا يكون مانعاً والمخصص المطلق فلا
 يكون جامعاً فيصدق نقيض المنوع وهو بعض تعريف
 هذا شأنه ليس بفاسد فيصح المنع إزهاً مثلاً
 والدول وهو التبيين بالدعم كقولهم سعدك نبت
 قال في الحاشية فأن سعدك ليس بمراد في النبت
 بل نوع مخصوص منه كونه أخفى دلالة على معناه وهو
 النوع المخصوص من النبت فأريد التبيين في الجملة
 وقبل نبت أي نوع من النبت على أن التبيين للنوع

فاسأل انتهى قال الخاش وجهه ان دلالة سعدان على
 مطلق النبت خفي ايضا فلذا عرف بمطلق النبت وبالجملة
 انه كما لا يعلم السامع المعنى الخاص لسعدان لا يعلم ان
 معناه نوع من النبت فاريد بالتعريف علمه الثاني انتهى
 قوله كما لا يعلم السامع المعنى الخاص لسعدان اي
 من حيث هو معتاد ان لو لم يعلمه اصلا لا يمكن التعريف
 اللفظي بالنسبة اليه قوله لا يعلم ان معناه نوع من النبت
 فانه لو علم ان معناه نوع منه لا يمكن ان يكون نبت
 تعريفا له بالنسبة الى ذلك السامع ولو لم يعلمه بعينه
 والادب لم تحصيل الحاصل ولقائل ان يقول فعلى كون
 الشئ نوعا لا يكون نبتا اعم من سعدان بل يكون
 مساويا له لكونه عبارة عن ذلك النوع في الواقع الا
 ان يقال كونه اعم منه باعتبار كونه محتملا لغير ذلك
 النوع وبين الانواع الاخر وان كان عبارة عنه في الواقع
 لا باعتبار صدقه عليه وغيره وفيه ما فيه ولو لم يعلم
 الشئ نوعا على التنوع يكون النبت اعم منه قطعا ويقتد
 الامتياز عن بعض لا غير ايضا لكن الامتياز

على

على تقدير الحمل اكل فنصير والثاني وهو التعيين
 بالاخص كقول صاحب القاموس لها لها لقب
 بانه بهذا المثال علم ان التعريف والمعرف في هذا التعريف
 كما يكونان اسمين مستقلين في المعنى يكونان فعلاين
 او حرفين كقولهم صليت بالمسجد اي في المسجد بخلاف
 التعريف الحقيقي فان معرفه بجواب يكون مستغلا
 لكونه محكوما عليه ولو صورة وكذا التعريف لو
 جوبا لمطابقة بينهما اقول واللعب بفتحين او بكون
 العين مع فتح الف او كرها وهو صد وحركة معجبة
 ليس فيها فائدة معتد بها اخص من اللهو لانه نوع
 مخصوص من الله وصدور شئ ليس فيه فائدة
 معتد بها والقسم الثاني وهو التعريف الحقيقي ما براد
 بها التفصيل اي تفصيل المعرف بذكر الجزاء العام مطلقا
 عند الجمهور او من وجه عند بعض اولاه وهو الجنس
 والفصل البعيد عند من يقول الغرض من اجزاء التعريف
 الامتياز والاطلاع على الذاتيات والعرض العام اللاتم
 الشاسل عند من يقول الغرض منها احد الامرين او

او لا يوضح ومنهم من يقول لفصل مطلقا لا يكون جزءا
عاما اولاً لانه مبني ولا شئ من ذلك الجزئيين والجزء
الخاص ثانياً وهو الفصل القريب الخاصة اللازمة الثامنة
عند البعض هذه على مذهب المتأخرين وبعض من المتقدمين
وعند المحققين من المتقدمين يجوز ان يكون كل من العام
والخاص جنساً وفصلاً وخاصة لازمة وعرضاً عاماً
لازم مطلقاً لعدم اشتراط المساواة عندهم كما ينبغي
اراد بالثاني ما ينتمى الى الثالث فصاعداً ونظير ذلك قول
التحالف الثاني ان باعرب سابقه فلا ينقص التعريف بتعريف
مركب من الاجزاء لكنه مبني على مذهب المتأخرين بوجوب
التركيب في التعريف وهم يؤولون ما وقع مفرداً منه
بتقدير جنس بعيد وفصل بعيد وعرض عام لكون ذلك
التقدير اقل منه مؤنة من تقدير جنس قريب فاقول
قلت هذا التعريف غير جامع لتعريف مركب من امرين
مساويين فيكون باطلاً قلت هذا التعريف مبني على
القول الاول ولما كان الغرض من اجزاء التعريف
احلال امرين على ذلك القول ولم يعلم وجود فطين

في مرتبة واحدة وقد ابطاه بعضهم لم يعلم تركيب التعريف من
امرين متساويين فلا ينقص التعريف به لان التعريف
لا ينقص بمادة غير معلوم الثبوت وهو مبني على القول
الثاني لكن لا يتم وجود ذلك التعريف ويراد بهذا التعريف
بيان التعريف بين الافراد المشهورة كقولك الانسان حيوان
ناطق والحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة وكقولك
الحفاش طائر ولود فتجدر واعلم ان المشهور وجوب
تقديم الجزاء العام من التعريف على جزئه الخاص وقبل لا يجب
الا ان كان التعريف حاداً تاماً وقبل لا يجب مطلقاً وهو الراجح
ولما التعريف الحقيقي المفرد عند من يجوز فهو مفرد يراد
به استنباط المعنى عما عداه والتعريف الحقيقي يستلزم تعريفاً
حقيقياً ان كان التفصيل والامتنان تفصيل حقيقي
المعنى وامتنانها وتعريفاً اسمياً ان كان تفصيل مفهوم
المعنى وامتنانها ومعنى الاسمي يجوز ان يكون
موجوداً او معلوماً لان المفهوم لا يختص له
بالموجود بخلاف الحقيقي فانه معرّفه لا يكون الا موجوداً
لان الحقيقة مختصة بالموجودات وهذا الحقيقي

أي المقابل للاستي اخض من التعريف الحقيقي بالمقابل للتعريف
 اللفظي فلا ينقض التعريف بانقسام الشيء الى نفسه و
 الى غيره وكل من الحقيقي والاستي يستلزم تعريفاً حقيقياً
 ان كان الغرض منه تحصيل صورة غير حاصلة ونهياً
 ان كان الغرض خصاصاً مخزونة في الذهن كما سبق الاشارة
 اليه فجميع هذه الافهم ثمانية كلها من قبيل التصورات
 وانما المراد من ذكرها ان يتوجه ذهن الخاطب نحوها
 اجمالاً الى ما يرد تفصيله واستيانه لاجل التعريف عليه
 وحمل صورته نعم قد يقع التعريف مدحياً ومقدماً فيكون
 تصديقاً بلا شبهة وما قيل ان التعريف البنيوي من قبيل التصديق
 فيأبى العقل السليم وانما التعريف اللفظي من قبيل التصديق
 لانه الغرض منه افادة حال اللفظ بانه موضوع لذلك
 المعنى لا تصوير معنى اللفظ والادى يكون تعريفاً اسمياً
 ويشترط فيه اي في التعريف الحقيقي بالمعنى الادعم المساواة
 للتعريف على من هذا المأخوذ وبعض من المتقدمين ولونا
 قصاً فيبطل ذلك التعريف عندهم بعدم الجمع لافرادهم وعدم
 المنع عن اعيانه والمحققون من القدماء يجوزوا ذلك

التعريف

التعريف ان كان ناقصاً حذوا كان او رسمياً بالادعم المطلق والادخض
 المطلق والادخض من وجه وصورة السيد السند وقال الاشك
 انه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبياً محتاجاً الى التعريف
 كذلك تصوره بوجه ماسو كان مع امتيانه عن جميع
 ما عداه او عن بعضه فتصور التعريف بوجه اعم اخض ان كان
 كسبياً لا يكتب بالادعم او بالادخض فهما يصلحان التعريف
 انتهى اما الاول وهو التعريف بالادعم المطلق ففي موضع يرد
 بالتعريف تمييز التعريف بجميع افراده عن بعض الاشياء المتمايزة
 للتعريف لاشبهه اي بذلك البعض كما اذا شبه المثلث
 وهو في عرف الهندسين شكل يحيط به خطوط ثلاثة
 مستقيمة بالدائرة وهي في ذلك العرف شكل يحيط به خط
 واحد في داخله نقطة يساوي الخطوط المستقيمة الخا
 رجة منها اليه عند التامع واريد غيرة اي المثلث عنها
 اي عن الدائرة فقط لا عن جميع الاغيار بقا المثلث
 شكل مضلع والضلع كل خط من خطوط احاطت سطحاً
 فان الشكل المضلع بقع المربع والمتبع مثلاً لكن بمنز
 المثلث عن بعض الاغيار وهو الدائرة وانما الثاني

اي التعريف
ح

وهو التعريف بالاختصاص لمطلق ففي موضع يراد بالتعريف
 بماهية التعريف بماهية الأفراد المشهورة له فلا يناقش
 بان المراد من المعروف هو الماهية لا الأفراد فلا يصح ارادة
 الأفراد المشهورة منه ولا يصح ايضا ارادة ماهيتها اذ يكون
 التعريف حينئذ هو الأفراد المشهورة فلا يكون التعريف لخص
 من معرفة بل يكون مساويا له كنعريف لانسانا بادي
 البثرة مستقيم القامة متساوي القديمين ضحاك بالطبع
 فانه يخرج عنه الاعرج لكن يتميز عن جميع الاغيار ولما
 الثالث وهو التعريف بالاختصاص من وجه ففي موضع يراد
 بالتعريف بماهية مشركة بين افراد المشهورة
 وغيره وتمييزه عن بعض لاغيار كنعريف العالم بمن
 له فلسفة كبيرة وعمامة مدورة فانه يخرج عنه كثير
 من الفضلاء ويدخل فيه كثير من الجهلاء ولكن يتميز افراد
 المشهورة عن اكثر الجهلاء هذا ما علمنا وادله اعلم متأفلا
 حبال التعريف ايضا مع كلية الكبرى المقررة وهو كل تعريف
 غير جامع او غير مامع ففاسد مستند بان هذا التعريف
 مستق على مذهب المحققين من القدماء والمراد منه تمييز

التعريف بجميع افراده عن بعض الاشياء المفايده له وثالثا التعريف
 بتعريف افراد المشهورة وتمييزه عن جميع الاغيار وبيان
 التعريف بتعريف افراد المشهورة وتمييزه عن بعض الاغيار
 الاول للثاني والثاني للثالث والثالث لكل منهما القول
 المفهوم من كتب القوم انه لا نزاع بينهم في بيان الشيء بالاعم
 مطلقا او من وجه اذ كان الغرض من بيانه امتيانه
 عن بعض ما عدله ولذا في بيانه بالاختصاص مطلقا اذ كان
 الغرض من بيانه بامتياز بعض الافراد كما صرح به بعض الفضل
 ولعل النزاع في التسمية فانه المحققين من المتقدمين
 يسمون كلا من تلك البيانات تعريفا دون المتأخرين وبعض
 من المتقدمين فانهم يسمونها الواح التعريف ويطلقون
 اسم التعريف عليها مجازا فلصاحب التعريفان برت دو
 بقول ان اردت بقولك انه تعريف كذا تعريف حقيقة
 كذا فالصغرى ممنوعة وان اردت انه تعريف مجازا كذا
 فالكبرى وتكرر الحد لا وسط ممنوع ولعل لهذا امر
 بقوله فقطن فحالة عليك ويحتمل ان يكون اشارة الى
 ان الكبرى انما تقبل المنع اذا قرر النقض كما قررنا وقتنا

يقرر بانه مباين للمعنى وكل تعريف هذا شأنه ففاسد
 في مجال التبع الكبرى بل يمنع الصغرى وسيجي بانه ولا
 يبعد ان يقال انه اشارة الى سؤال وجواب تقرير
 السؤال ان هذا الدليل كما يقبل المنع كذلك يقبل النقض
 والمعارضة والمحصرا المتعاد في معنى البيا ممنوع و
 وتقرير الجواب لما كان عادة المناظرين هنا المنع لا غير وان
 لم يباب العقل ولا الدليل جواز النقض والمعارضة اقصرنا
 عليه **فصل** في بيان منع كل من الصغرى الاولى وهي ان
 هذا التعريف غير جامع لافراد المعق والثانية وهي ان
 هذا التعريف غير مانع عن اعيان المعق في التقرير
 السابق اعلم ان كلا من الصغرى الاولى والثانية فيه
 اى في التقرير السابق نخل الى قضيتين لتضمنهما فان قلت
 انه اى هذا التعريف غير جامع لفرد فلان للمعق وهي
 الصغرى الاولى فكذلك قلت ان المعق صادق عليه
 وهي القضية الاولى وان هذا التعريف غير صادق
 عليه وهي القضية الثانية وازا قلت انه غير مانع عن
 مادة فلانية من الدعا وهو المعق الثانية فكذلك

قلت

قلت عكس المذكور بمعنى ان المعق غير صادق على مادة فلانية
 وهي القضية الاولى وان هذا التعريف صادق عليها وهي
 القضية الثانية فلصاحب التعريف ان يمنع كل من تبينك
 القضيتين ان قلته لكن عنده منع احدهما يجب تسليم
 الاخرى لاذ كان التعريف انحصار من وجه ونقض
 الثالث جمعه بفرد يصدق عليه التعريف دون المعق
 او منعه بمادة يصدق عليها المعق دون التعريف وكان
 التعريف اعم مطلقا ونقض جمعه بذلك الفرد او كان اخص
 مطلقا ونقض منعه بتلك المادة وسند ذلك المنع
 في الغالب خبر المراد بالمعق بحيث يظهر به عدم صدق
 المعق على ذلك الفرد هذا سند المنع ان المعق صادق
 على فرد فلان او يظهر به صدق المعق على مادة فلانية
 هذا سند المنع ان المعق غير صادق على مادة فلانية
 او بالتعريف كلا او بعضا بحيث يظهر به صدق التعريف
 على فرد فلان هذا سند المنع ان التعريف غير صادق
 على فرد فلان او يظهر به عدم صدق التعريف على مادة
 فلانية هذا سند المنع ان التعريف صادق على مادة فلانية

قد يكون سند ذلك المنوع الاربعه تحرير ذلك الفرد والمادة
على قياس ما سبق فاعرف التحيزات سئل الله عليك التقرير
والنقصيات **فصل** في تقرير الدبطل بالثالث وهو
النقض باستلزام الحال وهو اى ذلك التقريرية هذا
التعريف تعييف مستلزم للدور واستلزم للتسلسل
قال في الحاشية بمعنى مثلاً ان قد يستلزم محالاً لشيء بسبب
الشيء عن نفسه ولجميع النقيضين وارتفاعها وهو
اى والحالة الدور والتسلسل محال وكل تعييف -
يستلزم الدور المحال والتسلسل المحال فهو فاسد
وقس عليه تقرير الدبطل بسائر المحالات ولا مجال
لمنع الكبرى هنا بل يمنع الصغرى ان قبله ولما اشتملت
الصغرى على مقدمتين لكونها مقبولة احدهما -
استلزم ذلك التعييف للدور والتسلسل والاخرى
استحالة ذلك الدور والتسلسل فاما ان يمنع الاستلزام
وسنده في الغايه بنى التعييف كلاً او بعضاً بحيث يظهر به
عدم الاستلزام وقد يكون السند بنى الاستلزام
وكذا قد يكون السند في منع الاولى فقط بنى التعييف

او بنى بالدور وفي منع الثانية فقط التسلسل او يمنع
الاستحالة مستنداً بان هذا الدور غير محال لكونه
دوراً معتاباً بين اجزاء التعييف وان هذا التسلسل
غير محال لكونه في الامور الادعية او في المعاني
ويجوز ان يكون وهو محال كبرى فيكون القياس قياساً
موجباً مفصول النتيجة من قياسين معارف وغير معارف
فمنع الاستحالة مع منع الكبرى وقد لا يكون التعييف قد
الحاشية فلصاحب التعييف ان يمنع الصغرى وكلمة الكبرى
وقد تردد ويقول ان اردت ان استلزم للدور
او التسلسل المحال فالصغرى ممنوعة وان اردت ان
استلزم الدور والتسلسل مطلقاً فكلمة الكبرى
ممنوعة والاسانيد معلومة مما سبق ويثابح محالها
اى بانها كان محالاً من الدور والتسلسل عن عدم
محالها اى عملاً لا يكون محالاً منها فيتن في علم الكلام
وبكيفية هذا الاجمال هنا ازل لعل مقام مقال ولعل
مبداء رجال واعلم ان قد ينقض التعييف الحقيقي بانه
ليس باجل من المعرف وكل تعييف هذا شأنه ففاسد

وذلك متاين بكون المعرف والتعريف متساويين في المعرفة
 والجهالة لكونهما متضابيين كتعريف الاب بمن له ولد واما
 بان يكون التعريف اخفى من المعرف لموقف معرفة عن معرفة
 المعرف كتعريف الجبر بما احتمل الصدف والكذب على تقدير
 كون الصدف مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة وهو
 المشهور والنقض بهذا ينقض باستلزام الدور
 في الحقيقة فيدخل في النقض باستلزام المحال واما بان يكون
 اخفى من المعرف لكون معرفة معناه خفياً عن معرفة معناه
 المعرف كتعريف النار بانه والتكبير باعتبار الخبر سبب
 يشبه النفس بسكون الفأ في الطاقة وعدم الرؤية
 قال في الحاشية والمراد من النار الحو الساري في الجبر
 وقد يطلق على الجبر والمراد هنا هو الاول انتهى لا
 لطاقة في الجبر وقيل في الحركة دائماً فان النار متحركة بحركة
 دورية تبعاً للفلك كما ان النفس متحركة بحركة مجبلة فكل
 هذا المراد من النار الكرة التارئة المماسية سطحها فوه
 فلك القمر فانها لطيفة غير مرئية متحركة على الاستدارة
 بحركة الفلك الاعظم وقيل في احداث الحققة في مجاورها

فان الماء المستخبر بالنار اخف من الماء البارد كما
 ان الحق فعلى هذين يجوز ان يراد من النار كل واحد
 من الثلاثة فاسأل قول والنفس اخفى من النار لكون
 معرفة النار سهلاً من معرفة معنى النفس لان معنى
 النار من المحسوسات ومن معنى النفس ومن شرايط
 صحة التعريف كونه اجلي من المعرف تنبيه على انه لاجال
 هنا منع الكبرى بل يمنع الصغرى مستنداً بنفي التعريف
 او المعرف بحيث يظهر به كون التعريف اجلي من المعرف
 واما استعمال اللفاظ الغريبة الغير المعتادة
 المدلول لا لزماً ان قلت ارادة المدلول التزمي
 ان كانت قصدية فهي في الحقيقة استعمال المجاز
 وان كانت تبعية فما الفائدة في ارادته از هو ليس
 بمدخل ولا مخرج ولا يوضح في الداراة البقية كما
 لا يخفى قلت لختار ان مود تبعاً للاطلاع على الذي
 لكن لما كانت مجورة في التعريف مطلقاً وفي
 الحد مطلقاً او في التام مطلقاً او في الحد التام ازاله
 حسنه فاعرف واستعمال اللفظ المشترك الذي

لا يقع ارادة كل من معانيه او المجاز اصول وهو
لفظ استعمال في غير ما وضع له في اصطلاح به الخطاب
لعلاقة بينهما فيم الكتابية البيانية وهي لفظا يريد به
لازم مع جواز ارادته واما المجاز اليباني فهو
لفظ استعمال في غير ما وضع له في اصطلاح به الخطاب
لعلاقة بينهما بقرينة صارفة عما وضع له فهذا اللفظ
الكتابية تكون القرينة جزمه ومبانية لحسنها فلو
بدون القرينة الواضحة المعينة للمراد قد للخبرين
ازلا معنى للقرينة في الالتقاط الغريبة واما ارادة
المدلول لا لزما في المستعمل قرينة معينة لها فلا
يتصور انفكاكها قائم فهو استعمال كل من المذكورين
وكذا استعمال اللفظ الوجه الغير العزب واللفظ
المستدك واللفظ الضعيف بناره او اعليه غلط
لفظي بذهب حسن التعريف لاصحة ازاله مع يحتاج
الى الاستفسار عن المراد وهو غير مناسب لتمام التعريف
والتعبد للمدلول وعدم تعيين المراد في المشترك
ولعدم تيقنه في المجاز ولعدم علمه بالمدلول اصلا

في الغريب واما زالة الارادة فلكونها مجوزة في التعريف
عند المحققين واما القرينة الصارفة فهي اعم من المعينة
وشريطة الاختصاص يستلزم شرطية الاعم مع انها دالة
في مفهوم المجاز اليباني واما ان كان المعنى بلفظيا فيذهب
بتلك الاربعة المذكورة صحته وبالاربعة التي ذكرنا
ها حسنه فتبصر وقوله ان كان المعنى المقصود اجلي
من المعرف لا حاجة اليه ان قبل الحجة مقبولة للجميع
والا لا يجب ان يقال ولم يستلزم بفساد ما وتقرره
ان هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا وكل تعريف ثمانية
كذا فغير حسن والمنوع الجارية في هذا الدليل واسانيد
غير مخفية على من له حظ من العربية **فصل** ان صحة
التعريف وحسنه وسطابقه للمعنى دعاوى ضمنية
يقبل المنع وايضا ابطاله مدعى مدلل يقبل النقض
والمعارضة لكن انحصار عاداتهم في النقض من
المعارض على التعريف وفي المنع عرض صاحبه ولهذا
قال شهاب الدين الطلبي ان ناقض التعريف اي المعارض
عليه مستدل وموجبه اي دافع الاعتراض عنه

مانع ومعنا لكونه في موضع البيان الاعتراض على
 التعريف لا يكون في عاداتهم الا بطريق دعوى بطلانه والاد
 استدلال على ذلك الدعوى بما عرفت من الدعا
 المغوية واللفظية حقيقة او حكما بان يكون بدهر
 البطلان ان قد عرفت ان المعارضة رجوع الى النقض
 وان الجواب عن ذلك النقض لا يكون في عاداتهم الا
 بطريق منع مقدمة معينة من مقدمات ذلك
 الدليل وقد عرفت مورد المنع واسايندها لكن
 هذا قال في الحاشية ان يكون ناقض التعريف مستلذا
 انتهى وكذا كون موجهه مانعا فقط ان لم يقع صاحب
 التعريف بان هذا التعريف حد ورسم واما عند الادعاء
 فيجوز ان يكون بالعكس ولذا قال فاذا ادعى الله حدة
 فكانه ادعى ان كل واحد من العلم والخاص للذين ربنا
 فيه من الذنات فنربعضية واما الدعا بانها
 مجموع الذنات او بعضها فلا يلزم الا اذا قيده بالتم
 او بالناقض فيسمى الخي العم جنسا قريبا ان تامنا
 وحيثما بعيدا او فصلا بعيدا على مذهبه ناقضا

والجزء الخاص فصلا قريبا مطلقا وازاد على صاحب التعريف
 انه رسم فكانه ادعى ان احدهما او كليهما من العوضين يعني
 ان هذا التعريف ليس بمجرد الذنات فيسمى الخي العم جنسا
 قريبا ان تامنا وبعيدا او فصلا بعيدا على مذهبه عرضا
 عامنا على رايه ناقضا والخي الخاص خاصة ان تامنا وخوا
 صة او فصلا قريبا على رايه وعرضه على رايه ناقضا
 فيجوز الاعتراض بمنع كونهما اي كل منهما من الذنات مطلقا
 ومنع كونهما مجموع الذنات او بعضها ان قيده بالتم او بالتام
 هذا عند التعارض بالحدية واما عند الادعاء بالترسمية و
 فيعترض عليه بمنع كون احدهما او كليهما من العوضين اي بمنع
 عدم كون كل الخييين من الذنات وكذا يعترض عليه بمنع
 تركيب ذلك التعريف من الجنس القريب والخاصة ان قيده
 بالتم ومنع عدم تركيبه منهما ان قيده بالتام هذا هو المشهور
 وقال سيد المحققين وعماد المتقنين ان التعريف كما مركبا
 من الجنس والفصل القريبين فحينئذ والافان كما بالفصل
 القريب وحده او مركبا مع الغير فحينئذ والافان كما مركبا
 من الجنس القريب والخاصة فمنهم من والافان ناقص

فاعتبروا ومورد المنع هنا حقيقة الدعوى الضمنية
المستفاد من قول التعريف وحدوه او رسموه مثلاً
فبإدانة الاعتراض عليها لا يكون اعتراضاً على التعريف
فلا يصح الاستثناء إلا أن يقال للتعريف مورد العرف
ولما كان المعبر هو العرف احتج إلى الاستثناء ولعل قوله
للعرف إشارة إلى هذا لكن فيه ما فيه ودفع المنع إنما
يكون بآليات الدائبة للعموم والخاص عند منع الحديثة
أو بآليات العضة لهما أو لحددهما عند منع الرسمية وهذا
الدبثا عسير جداً في الحقايق الموجودة لما قيل أنه تميز الدبث
عن العرضي عسير وأصل إلى حد التقدير لده الجنس
والفصل البعيد والعرض العم منسابة وكذا الفصل
القريب الخاصة فالامتنان بينهما في غاية الصعوبة لكن
لما كان المطلوب ظنيًا لم يكن طلب الدليل عليه تكليفاً بما
لا يطاق وإنما في المفاهيمات اللغوية والاصطلاحية
فسهل لمن هو أهل فاته اللفظ أو وضع في اللغة أو في
الاصطلاح لمفهوم فما كان داخل فيه رآه له وما كان
خارجاً عنه فهو عرضي له وحدود الحقايق الموجودة

هذا
ص

ورسموها

ورسموها تسمى حدوداً ورسموها بحسب الحقيقة وحدود
المفاهيمات اللغوية والاصطلاحية ورسموها حدوداً
أو رسموها بحسب الاسم واعلم أن كون الحد بمعنى التركيب
أي بمعنى التعريف المركب عن مجزئ الذببات إنما هو عرف
جمهور أهل الميزان ومن يافهم وعند بعض المحققين
من أهل الميزان هو الفصل القريب والمركب من الذببات
المحضنة وعند بعض المدققين منهم هو الفصل القريب
وحده وفي كجامع غيره سواء كان ذلك الغير ذاتاً أو
عرضياً وأما في عرف أهل العربية والاصول فهو التعريف
الجامع المانع ولعل التقيد بالجامع والمانع احتراز عن
التعريف بالاعم والدخض سواء كان ذلك التعريف توفيقاً
بالذببات المحضنة أو بالعرضيات المحضنة أو بهما وكثيراً
ما يقع الفلظ عن اختلاف الاصطلاحات فيمنع كون
التعريف بالذببات المحضنة عند الدعاة بالحدية فلمن
قال يجب كذلك أن يدفع المنع المذكور احترازاً عن المنع
مستنداً بعلم الجمع أو بعلم الجدل أو باستلزام الحال
بأنها تكون ذلك التعريف حدّاً بالتعريف بالذببات المراد به أي

بالحديثنا عرف اهل العربية والاصول وعرف بعض المدققين
 من الميراثين. واما ان منع تركته في دفع تجوز ان مرادى
 به عرف اهل العربية والاصول او عرف بعض المدققين
 او بعض المدققين من الميراثين. واما ان منع وجود
 فصل قريب فلا يدفع الا تجوز ان مرادى به عرف اهل العربية
 والاصول ولما كان مظنة السؤال بان النع طبع
 الدليل على المقدمة والنقض بطلان الدليل باستدلال
 فلا يكون شئ من الاعتراضات السابقة منعا ولا نقضا
 اجاب قوله ثم علم ان لفظ المنع الذى هو اعتراض مضافا
 عن لفظ المنع في عدم المنع وعن المنع المعرف في تعريفه
 انما وقع في هذه الرسالة يكون مجازا بمعنى طلب الدليل
 اعلمنا فيم التنبيه قال في الحاشية سواء كان على مقدمة
 الدليل وعلى المدعى وهذا التعميم مجاز في استعمال لفظ
 المنع از لفظ المنع في عرفهم موضوع لطلب الدليل على مقدمة
 الدليل وسياتي تفصيل هذا انتهى نعم قد يقال لفظ المنع
 موضوع ايضا في عرفهم للدخل في مقابلة الدليل سواء
 كان بطريق المطالبة او الابطال فيم النقض والمناقضة

والمعارضة لكنه مجاز ايضا في ذلك الاستعمال ويسمى
 نقضا تفصيليا لتفصيل التاتل ونعيبه المقدمة الفا
 ستة وصناقضة ومما لفة مجاز ايضا از هذه الالفاظ
 كلها موضوعة في عرفهم لطلب الدليل على مقدمة الدليل
 وقد يستعمل لفظ المنع في بعض الكتب مجازا بمعنى الدفع
 مطلقا سواء كان ذلك الدفع بطلب الدليل او بالابطال
 والاستدلال فيم النوع كلها ولما قرر المنع في مقالة النقض
 التعريف مع السند دائما وهم ان المنع المجرد ليس بصحيح
 موجبه في مقابلة ولدفع هذا الادبهم قال ثم ان طلب
 الدليل قد يخلو عن ذكر السند كما يقال لا نسلم ما ذكرته
 او منعه او كان يقال هو اى ما ذكرته ممنوع او مطلوب
 ايضا ولا يزداد على هذا القدر بذكر القوى المنع ويسمى
 هذا المنع في عرفهم منعا مجردا اى خاليا عن السند
 فالمجرد وداعى المجاز قصد التنبيه على كون المنع مع السند
 اقوى وقد يذكر معه اى مع طلب الدليل سند وسجى
 تفصيل السند في باب التصديق والمنع المجرد صحيح موجبه
 مطلقا وقبل الزلم يكن المنوع بديهيا خفيا او استقرائيا

يمكن المنع مع التناقض منه كما يشهد به التجرد والسند
 في عرفهم ما يذكر تقوية المنع بلا واسطة او بواسطة تقوية
 المقوى وهذا النقض يسمى تنويراً ايضاً وهذا التعريف
 بعم النقض وغيره وما قبل الراد من المنع هنا وفي قولهم
 هذا السند مساو للمنع مثلاً نقض المنوع فليس بشئ
 لما سببه في الفصل الاول من المقالة الاولى للبناء الثاني
 ان شاء الله تعالى فانظر اليه وايضا وقع لفظ النقض الذي
 اعترض معنى احتراز عن النقض لمعرف في هذه الرسالة
 بدون قيد التفصيل سواء قد بقيد الجمالي اولاً فهو يكون
 مجازاً بمعنى بطلان الشئ بدليل اي بغيره لو حكماً فمع التنبه
 وبذاهة العقل سواء كان ذلك الشئ مدعى ودليلاً او ثبوتياً
 او نقضياً واما معنى الحقيقة في عرفهم فابطال الدليل بخلاف
 الحكم او باسئلام الفساد وقيل بطلان الدليل والتعريف
 بشهادة فساد ما تدعى به في بيا معارضة التعريف للسائل
 ان يعارضه بان هذا معارض لذلك وكل شئ شأنه
 كذا قبل وبيانه انه لا يكون لفظ الواحد حقيقة مختلفة
 فلا يكون له حذات نامتان بحسب الحقيقة وان تساوى وكذا

لا يعرف لفظ واحد بمعنى يفتي بحسب الحقيقة متباينين وان
 كانا رسمين ناقصين وكذا لا يعرف لفظ واحد بمعنى يفتي بحسب
 الحقيقة احدهما اخترا واعم من الاخر الا ان كان احدهما
 او كلاهما ناقصاً واما ان كان التعريف واحدهما بحسب
 فلا يجوز ان يكونا متباينين وكذا لا يجوز ان يكون احدهما
 اخترا واعم من الاخر الا ان كان احدهما او كلاهما ناقصاً
 هذا بالنسبة الى وضع واحد واما بالنسبة الى الدواع
 فيجوز تباينهما وان كانا حذتين تامتين بحسب الحقيقة ان لا يجوز
 ان يكون لفظ واحد باعتبار وضعين تعريفان متباينين
 وان كانا حذتين تامتين بحسب الحقيقة وكذا يجوز ان يكون
 له حذتان بحسب اسم باعتبار وضع وان يكون الحقيقة
 متما باعتبار وضع آخر حذتان بحسب الحقيقة متباين لذلك
 الحذتان بحسب اسم هذا فان قال المعارض تعريفك
 اوحذك او رسمك هذا معارض بذلك التعريف والحد
 والترسم فذا احتمالات تسعة وعلى كل من هذه الاحتمالات
 لا امانان يقيد هذا بكون تام مع اطلاق ذلك او مع
 يقيد بكونه نامتاً ناقصاً واما ان يقيد هذا بكونه ناقصاً

واما ان يقيده هذا بكونه ناقصا كذلك ولا يقيده هذا بشئ
منهما كذلك فذا احتمالات تسعة ايضا فاضربها في التسعة
الدولى فيكون احدى وثمانين وعلى كل من هذه الاحتمالات
امتان يقيده هذا بكونه بحسب الحقيقة مع اطلاق ذلك
او مع تقيده بكونه بحسب الحقيقة او مع تقيده بحسب اسم ولما
ان تقيده هذا بكونه بحسب اسم كذلك وامتان لا يقيده
هذا بشئ منهما كذلك فذا احتمالات تسعة ايضا فا
ضربها في احدى وثمانين فيكون الاحتمالات تسعة وعشرين
وسبعائة وعلى كل من هذه الاحتمالات اتمان يقيده
بكونه مساويا او بكونه اعم مطلقا او بكونه اخصر مطلقا
او بكونه اخصر من وجه اول لا يقيده بشئ منها فذا احتما
لات ستة فاضربها في تسعة وعشرين وسبعائة
فيكون الاحتمالات اربعة وسبعين وثلاثمائة واربعة
الآف وعلى كل من هذه الاحتمالات اتمان يقيده بكونها
با اعتبار واحد او بكونها با اعتبار وضعين اول لا يقيده بشئ
منهما فذا احتمالات ثلثة فاضربها في اربعة وسبعين
وثلاثمائة واربعة الآف فيكون الاحتمالات اثنان

وعشرين

وعشرين ومائة وثلاثة عشر الفا صاحب التعريف ان
يمنع كون تعريفه حدا او رسما او تاما او ناقصا او حدا
تاما او حدا ناقصا بحسب الحقيقة الى غير ذلك وان يمنع
كون ما ذكره المعارض تعريفا او حدا او رسما او تاما
او ناقصا او حدا تاما الى غير ذلك وان يمنع كونها با
اعتبار وضع واحد وان يمنع الكبرى في كثير من الاحتمالات
لا فكلها كما اذا قال لمعارض حتى انتم بحسب الحقيقة هذا
معارض بذلك الحد انتم بحسب الحقيقة المبين له وهما با
اعتبار وضع واحد وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فلا
مجال لصاحب التعريف هنا ان يمنع الكبرى بل يمنع الصغرى
وهي شتملة على تسع دعاوى لا ولا يكون تعريف الموقوف
حدا والثانية كونه تاما والثالثة كونه بحسب الحقيقة و
الرابعة كون ما ذكره المعارض تعريفا والخامسة كونه
حدا والسادسة كونه تاما والسابعة كونه بحسب الحقيقة
والثامنة كونه مباينا للتعريف المعترف والاسابعة
كونها با اعتبار وضع واحد فيمنع المعارض ما شاء ان يمنع
منهما وقس عليه وصاحب التكرار الصواب لك شك بعد هذا

وهذه الاحتمالات ولاد في تقريرها ولاد في معرفة المنوع
 الواردة على صغريها وكبريها فليس المبتدئون
 اهل الذكر ساكنوا لا يعلمون الباب الثاني في بيان
 التقسيم واحواله والوضايف لجارية فيه وهو قسمان
 لانه اما تقسيم الكل الى جزئياته الاضافة العقلية
 ولذا قبل التقسيم معتبر في الاقسام فان الجزئ الاضافي
 العقلي للشيء ما هو الاخص من ذلك الشيء ^{المفرد} مجبب
 والمداد من الجزئيات ما فوق الواحد فلا ينقض التقسيم
 واما تقسيم الكل وهو ما تتركب من الاشياء الى
 اجزائه الخارجية او الذهنية والجزء ما تتركب الشيء منه
 خارجا وزهنا والمراد بالاجزى والاشياء ههنا ما
 فوق الواحد فلا ينقض التعريف والتقسيم قال
 في الحاشية والكل يحمل على كل واحد من جزئياته
 فيقال لانت احبوان والفرس حيوان ولا يحمل
 الكل على كل واحد من اجزائه المخالفة له في الماهية
 فلا يقال النفس معجونة ولا يقال الشئ منيد
 معجون انظر قوله يحمل الكل اي حقيقة وظاهرا

وفيه ما فيه قوله ولا يحمل الكل اي حقيقة ولذا ظاهرا
 على كل واحد من اجزائه الغير المجولة المخالفة له في
 الماهية واما كل واحد من اجزائه المجولة فيحمل الكل
 عليه لكن لا من حيث انه جزئ بل من حيث الاتحاد في
 الخارج تاسل واما اذا اتخذت ماهية الاجزى الغير المجولة
 والكل فيحمل الكل على كل واحد منها ظاهرا لا حقيقة لعدم
 اتحادهما في الخارج وهو ظاهر ولذا قال في الهامس واما
 اذا كان ماهية كل من الاجزى عين ماهية الكل ك بعض
 الشا فيحمل اسم الكل وهو الشا على كل واحد من اجزائه
 وقس عليه مثل السم والعتل انهر ونقل على السبد
 السند معا لانه يعم ورودها لجمع نفسيهما كالحليات
 الى جزئياتها وهوان المقسم لا تحقوله الا في ضمن
 الاقسام فاذا اخذ من حيث تحققه في ضمن بعض الاقسام
 لا يتناول المقسم الاخر فيلزم انقسم الشيء الى نفسه والى
 غيره واذا اخذ من حيث تحققه في ضمن جميع الاقسام
 يكون كل من الاقسام فيما للمقسم فيلزم انقسم الشيء
 الى الاشياء انقسمية له ولجيب عنها اننا نلاحظ المقسم في

نفسه مع قطع النظر عن تحققه في ضمن تبيين من الدق
 ونقرر هذه المغالطة ان هذا التقسيم امام مقارن
 بجسبة تحقق مقسمه في ضمن جميع الدق والاول
 باطل لاستلزامه انقسم الشيء الى نفسه والى غيره والثاني
 لاستلزامه انقسم الشيء الى الدق القيمة له ينتج ان
 هذا التقسيم بطل وتفصيل الجوابات هذا القياس
 قياس مقسم متحد فيه نتيجة التباين لكنه فاسد
 اما من جهة المادة او من جهة الصورة لان صفوه
امام مانعة للجمع اول فعل الثاني والصغرى ممنوعة
 لان المقسم ملحوظ هنا في نفسه مع قطع النظر
 عن تبيين الجسبين وعلى الاول فالاستنتاج ممنوع فان شريط
 استنتاج قياس المقسم ان يكون المفصلة التي فيه حقيقة
 او مانعة الخواكا بين في محله قال في الحاشية ان قلت
 قولنا زيدا ما قام او قاعد من اي قبل هو قلت ان اردنا
 بذلك القول لشك والتردد في انه قام او قاعد في وقت
 فلا في ذلك ليس بتقسيم وان اردنا انه لا تجلو حاله
 عن القيم والقعود فتارة يقوم وتارة يقعد فذلك

تقسيم الكل الى جزئياته والتقدير اما زيدا ما قام واما
 زيدا قاعدا وحاصله تقسيم هيئته الى القيم والقعود
 انه و ظاهر هذا استنفار كما هو سديد لا ردنا ويجمل
 ان يكون تقضا بعدم الحصر لذلك الفرد وجوابه منع
 دخول ذلك الفرد في المقدم على تقدير ومنع خروجه
 عن المقدم الاول على تقدير آخر وكل واحد من الكل
 والكل للذين ذكرنا قبل الدق يسمى مقسما ومورد
 القسمة ومحلها ويسمى الجزئيات الشتملة عليها ذلك
الكل والجزء اقسام فيسمى كل منها مقسما ويسمى كل
 قسم بالنسبة الى قد اخر قسما اي مبانيا ولو اعتبارا
 ويسمى مجموع اقسام تقسما كما قرئ ويسمى المقدم الذي
 دخل في المقدم بكونه جزئيا او بالجزئية ولم يذكر في
 التقسيم بان لا يصدق عليه قد منها في الاول وثانيا يكون
 ذلك المقدم جزئيا في الثاني واسطة بين الدق وشروط
 صحة كل من قسمي التقسيم الجمع لما دخل في المقدم ا لم
 يوجد قرينة على عدم ارادة الحصر مثل رب وقيل من
 والمتع عما لم يدخل فيه ويسمى الاول هو الجمع الحصر

ومعناه ان يترك في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم
وما صفة او مضاف اليه والاضافة للجنس ومعنى
الثاني وهو المنع ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في
المقسم من شرائط ايضا اي من شرائط التقسيم
مطلقا تبين الاقسام الاظهر ان يقال وتبين الاقسام
عقيب له والمنع لكثرة بنية بالتأخير والتغير على المفهوم
بين هذا الشرط والشرطين الاولين فانها بالنسبة
الى المقسم وزا بالنسبة الى الاقسام ولما احتاج بيان
معنا الى بسط الكلام تركه في هذه المختصر وقال في الحاشية
شبهه التباين قسما احدهما التباين في الواقع وهو ان
لا يتصادق الاقسام على شئ واحد وهذا في التقسيم الحقيقي
والاخر التباين في الفعل وهو تمايز مفهوم الاقسام بحيث
لا يكون احدهما جزءا من الاخر ولا تفصيله وهذا في
التقسيم الاعتباري ولا يضر فيه تصادق الاقسام
على شئ واحد كمتصادق مفهومات الكلمات الخمس في الملوك
قال في الهامش فلو قلنا ان الحكم لا يجرى ونوع او
فصل او خاصية او عرض عام فهذا تقسيم اعتباري تبين

فيه مفهومات الاقسام ومفهوماً منكرة وكتب الميزان
وانما كان تقسيم اعتباريا لا حقيقيا لتصادق الحكم في
الملوك انتهى ان قلنا ان من شرائط تقسيم الحكم الى
جوانبه اختصاصه المقدم من المقدم فلم يذكره قلنا
شرطه ان يكون كل فرد منه اخص من المقسم
الفضل وقد يكون مساويا مجبىءا في التقسيم الاعتباري
لكن لما استفيد من المنع تركه ولذا ورد النقض بانتفاءه
في زيل النقض بانتفاء المنع **فصل** في بيان تقسيم الحكم الى
جوانبه اعلم ان لفظ التقسيم كما يطلق على الاقسام
كذلك يطلق على صفة القاسم وهو المراد هنا ومعناه
ضم قيود متمايزة الى المقسم ليحصل المفهوم الذي
هي الاقسام وحكمه صوري فذكر المقسم قبل الاقسام
لذكر المعرف قبل التعريف فيكون من التصورات كما
التعريف فقد يذكر المقسم في الاقسام صريحا فيكون الاقسام
مفهوماً تفصيلية كقولك الانثى انثى ابيض واذا
انثى اسود وقد يدخل المقدم في مفهوم الاقسام فلا
يذكر صريحا البنية والا يلزم الاستدراك فيكون الاقسام

اما مفهوم اجابته كقولك الكلمة اما اسم وفعل وحرف
 فان الكلمة جنس لها واما مفهوم تفصيلية كقولك
 الكلمة اما فعل اخباري وفعل انشائي واسم مشتق واسم
 غير مشتق وحرف عامل وحرف غير عامل وقد يجد في القسم
 فيكون المذكور في موضع الاقسام هو القيود وهو مراد
 ومقدّر ح البنية والادكان المفهوم الذي هو المقدم
 اعم من المفهوم الذي هو المقسم فلهذا كان المقسم
 مقبلاً في الاقسام فالاقسام مفهومات تفصيلية ح ايضاً
 كقولك الانثى اما ابيض واسوداى اما انت ابيض
 او انت اسود فالانثى ليس بدخل فيها لانه مفهومها
 شئ له البياض وشئ له السواد وكل من هذين المفهومين
 اعم من مفهوم الانثى فلو لم يقدر الانثى هنا لكان
 القسم اعم من المقسم وقد يذكر في بعض الاقسام ويدخل
 او يقدر فيما عدا كقولك الحيوان اما حيوان ناطق او
 صاهل وقد يدخل في البعض ويقدر فيما عدا كقولك
 الحيوان اما انثى او صاهل وقد يذكر في البعض ويدخل
 في البعض ويقدر في البعض كقولك الحيوان اما حيوان

ناطق او فرس ونا هو وكل من المذكور والداخل وبعض
 المقدر قد يكون نفس المقسم وهو الغالب كما هو وقد يكون
 بعضه هذا اركان المقسم داخل وبعضه خارجاً
 كقولك الحيوان اما جسم ناطق واما بصير فان الجسم
 بعض المقسم وهو مذكور وبعضه وهو نام حساً
 متحرك بالارادة مراد في القسم الاول والخامس
 بعض المقسم ايضاً وهو داخل في البصير لانه جنس
 له وجسم نام متحرك بالارادة مراد فيه ايضاً قد يتر
 شتم ان هذا القسم وهو تقسيم الكل الى جزئين
 اربعة اقسام اما تقسيم عقلي واما تقسيم استقرئ
 واما تقسيم قطعي واما تقسيم جعلى لكن حصوه
 على الاولين مبنى على ما هو المشهور من التقسيم نعم
 ان بعض المحققين جعل تقسيم القطعي مندرجاً تحت
 العقلي وجعل بعضهم مندرجاً تحت الاستقرئ
 لكن تعريفه ويشأ حكمه ياباه والاول وهو التقسيم
 العقلي ما لا يجوز بكسر الواو والشدّة العقل فيه اى
 في ذلك التقسيم فاما اى بل يحتمل ملاحظة

الاقسام انحصار المقسم فيها خرج بقوله لا يجوز الخ
 التقسيم الثلاثة الاخيرة وهذا التقسيم ربما يكون زكراً
 الاقسام فيه بالتردد بين الاثبات والنفي صريحاً كقولك
 المعلوم اما معلوم موجود او معلوم لا موجود او
 مفهوماً كقولك العدد اما زوج او فرد وقليلاً لا يتردد
 كقولك العدد فرد ولا فرد او فرد وزوج والثاني وهو
 الاستفراق ما يجوز العقل فيه اي في ذلك التقسيم
 فاما اخرج العقل لكن زكراً في اي في ذلك التقسيم كل
 ما علم بالاشتقاق كونه فاما من المقسم فخرج القطعي
 والجعلي لان ما ذكر فيهما ليس ما علم بالاشتقاق كقولك
 العنصر اي مادة الاجسام المركبة اما ارض وماء وهواء
 او نار فان العقل يجوز ان يكون للعنصر قسم اخر ولا
 يبطله دليل لكن ما علم بالاشتقاق هذه الاربعة
 لا غير والثالث وهو القطعي ما يجوز العقل فيه فاما
 ان كان يبطل الدليل او التنبه كونه قسم من المقسم
 كقولك الموجود اما واجب لذات او واجب بالغير فانه
 العقل يجوز ان يكون للموجود قسم اخر لكن الدليل

حصده فيها والرابع وهو الجعلي ما يجوز العقل فيه فاما
 ان كان حصده القاسم في تلك الاقسام كتقسيم المصنف
 ما ينضم عليه كتابه الى اجزاء كتابه والتقسيم الاستفراق
 حقه ان لا يتردد فيه بين الاثبات والنفي لكن قد يذكر في
 صورة الحصر العقل بالتردد بين النفي والاثبات
 كذلك كالتقسيم العقل او كترينه فيكون بعض الاقسام
 ح مرسلاً مختصاً بالثبوت وهي منصوبة على انما مصدر
 لفعل محذوف وجوباً وهو بيت اي قطع فاصلها بينه كونه
 ادخل عليه اللفظ التوقيف فصار البتة وقطع ههنا
 مخالف للقياس ونقل عن تسوية قطع ههنا للزوم
 فيها وقبل اشتقاقه من بيت كجلب فاصلها البتة كجلبته
 ادخل عليه الهمزة فقط للتعريف لوجود اللام في قوله
 ثم ادغم الشا في التا فصار البتة وهي بمعنى جذا اي بلا
 شك ومعنى ارسله رجع الى بعض الاقسام ان يكون مفهوماً
 ذلك التقسيم اعم مما وجد بالاشتقاق وقوله حال كون ما
 وجد ذلك المفهوم مما صدق مفهوم ذلك التقسيم
 عليه مستدرك ولما كان مظنة ان يقال اعتبار المقسم

والا فتم بنفى العموم اجاب بقوله ومعنى هذا العموم ان
يجوز العقل صدق ذلك المفهوم على غير ما وجد بالاستفاد
ولم يبطل الدليل كون ذلك الغير قسم من المقسم كقولك
العنصر اما ارض اولاد والثاني اما سماء اولاد والثاني اما
هواء اولاد وهو النار فان هذا التقسيم استفاد
فالتقسيم الاخير مرسل فخصص على لا يخصص فانقسام الخير
في النار بحسب العقل ولابد بالدليل بل يخصص فيها بحسب الاستفاد
ولذا خصص بالنار لفظ انها تقسم بثلاثة فالتقسيم الاخير
من كل منها مرسل فخصص وقد لا يرد في هذا التقسيم
ويقال العنصر ارض وسماء وهواء ونار واما التقسيم
القطعي فحقه ان لا يرد دبر النقي والاثبات لكن قد يذكر
في صورة التقسيم العقل بالترتيب بين الاثبات والنقي
فالتقسيم الواحد مرسل فخصص ايضا البينة كقولك
الموجود اما واجب بالثبات اولاد وهو الواجب لغير
وذلك التقسيم المجعل فاعرف واما قدنا المرسل بالخصص
لانه لو لم يخصص يكون تقسيما عقليا لا استفاديا ولا
قطعيًا ولا جعليًا وكل من الاقسام الاربعة اما حقيق

واما

واما اعتباري لانه اما ان يكون بين كل قسم بالنسبة
الى ساعده من الاقسام تبين في الواقع اولاد والا قول
حقيقي والثاني اعتباري ونسبي في ما حقيقته كما
مروا قسم الثاني اقسامًا اعتبارية كقولك الفعل
امانًا او ناقص او منعد ولانم **فصل** في بيان الاعتراض
على حصر ذلك التقسيم في بيان المناظرة الواردة على تقسيم
الحكي المجزئانه بانها الشرط الاول وهو الحصر ومعنى
حصوه ان لا يصدق مفهوم المقسم على غير الاقسام
المذكورة لكن انما يفترض على حصوه ان لم يوجد
قوية على عدم ارادة الحصر مثل رب وقدوس اما
ان وجدت القرينة فلا يفترض على حصوه لعدم
اشتراط الحصر في ذلك التقسيم وقيل انه ليس بتقسيم
ح بل المراد ايراد بعض الصور فان كان ذلك التقسيم
عقليًا ينقضه السائل من دلا بوجود قسم آخر يجوز
اي وجوز ذلك التقسيم من حيث هو قسم العقل سواء
كان متحقق الوجود والتسمية اولاد وسواء بظهرها
الدليل اولاد وتقريره ان هذا التقسيم بط لانه غير

الاول قاصح

حاصر لمقارنته بجواز قسم لغيره وكذا التقسيم
القطعي اذا انه لا ينقض بشئ يبطل قسميه الدليل
وان كان ذلك التقسيم استقرايا ينقضه السائل
بوجود قسم آخر متحقق وجوده من حيث هو قسم
في الواقع ولا يكفي الجواز فنقضه وتقريره هذا
التقسيم بطلانه غير حاصر لمقارنته بتحقيق قسم
اخر للمقسم وكذا التقسيم الجعلي فاذا ابطال احدها
السائل بما يبطله فالقاسم يمنع الكبرى مستندا
بان هذا التقسيم تقسيم كذا فهو لا يبطل الا بكذا
وقد بطل السائل التقسيم الاستقراي المرددين
الاثبات والنفي نفيا عقليا فيقول انه اي هذا التقسيم
يبطل تجوز العقل قسمي اخر اي لانه تقسيم بجواز العقل
فيه فما اخر كان يقول السائل في تقسيم العنصر
كما ذكرنا من ان العنصر اما ارض ولا الثاني اما
اولا والثاني اما هو اولاد وهو النار ان القسم الذي
من هذا التقسيم لا ينحصر في النار اذ يجوز بحسب العقل
ان ينقسم التقسيم الاخير الى النار والغيرها من النار

والثورة

مثلا وكذا التقسيم الجعلي المرددين الاثبات والنفي قد يظنه
السائل تقسيما عقليا فيقضه كذلك كما اذا قيل ما يتضمنه
المعجزة على اولاد وهو الثوبين وكذا التقسيم القطعي
قد يرد بين الاثبات والنفي كما اذا قيل الموجود اما واجب
بالذات اولاد وهو الواجب لغيره فيظنه السائل تقسيما عقليا
فيقظه بان يقول بان هذا التقسيم بطلانه تقسيم يقارن
بجواز قسم اخر للمقسم وهو ما ليس بواجب اصلا فيجاب
عنه اي عن هذا القول بان يمنع كبرى الكبرى او يرد
في الصغرى فيقال ان اردت انه تقسيم عقلي كذا فالصغرى
ممنوعة وان اردت انه تقسيم استقراي كذا فالكبرى
ممنوعة مستندا في كل منها بان هذه القسمة استقرائية
والقسم الذي جوزه غير متحقق من حيث هو قسم
في الواقع والتقسيم الاستقراي لا يبطل الا بوجود قسم
اخر متحقق قسميه في الواقع وكذا الكلام في التقسيم الجعلي
والقطعي الاستقراي في التقسيم القطعي بان هذه القسمة
قطعية والقسم الذي جوزه يبطل قسميه بذلك
الدليل والتقسيم القطعي لا يبطل الا بجواز وجود قسم لم يبطل

الدليل قسمته وقد برع السائل التقسيم الاستفاد او
 الجعل والقطع الغير المراد بين الدلائل والنفي تقبلاً عقيباً
 فنقضها بان يقول هذا التقسيم بطلانه غير حاصل لمقارنته
 بجواز قسم آخر للمقسم فيجب القاسم عن هذا النقص بان يمنع
 كلمة الكبرى ويردد في الصغرى فيقول ان اردت انه تقسيم
 عقل مغاير بجواز قسم كذا فالصغرى ممنوعة وان اردت
 انه تقسيم استنفائي او جعلي او قطعي كذا فالكبرى ممنوعة
 مستنداً في كل منها بنجى بر التقسيم بان هذه لفظة استنفائية
 او جعلية او قطعية والتقسم الذي حوزته غير متحقق
 قسمية في الواقع هذا في الاولين او مبين علم قسمية
 بهذا الدليل هذا في الثالث وقد برع التقسيم الاستنفائي
 او الجعل قطعيًا فنقضه بأيقول ان هذا التقسيم غير
 حاصل لمقارنته بجواز قسم آخر لم يبطل الدليل قسمية فيجب
 عنه باحد المنع المذكورة مستنداً في كل منها بنجى بر التقسيم
 بان هذه لفظة استنفائية او جعلية والتقسم الذي
 حوزته غير متحقق قسمية في الخارج فازا علمت ان التقسيم
 العقل يبطل بنجى بجواز العقل قسمًا آخر والاستنفائي

لا يبطل

لا يبطل الا بحققه فاذا ابطها السائل الى احدهما من
 التقسيم العقل والاستنفائي مستنداً بعدم الحاصل وقد
 عرف لغبرهما فقد يجب عنه اي عن ذلك الابطال
 القاسم يمنع القضية الاولى من القضايا التي اختلفت
 اليها الصغرى اعني جواز وجود القسم الاخر او تحقيقه
 مستنداً بنجى بر ذلك بحيث يظهر به عدم جوازه او
 عدم تحقيقه وينبع القضية الثانية اعني جواز
 دخوله او تحقق دخوله في المقسم مستنداً بنجى بر
 المقسم اعني به بان يريد منه معنى لا يشمل الواسط
 بالامكان وبالفعل او بنجى بر التقسيم الاخر بحيث يظهر به
 عدم جوازه دخوله او عدم تحقق دخوله في المقسم
 او يمنع القضية الثالثة اعني خروج ذلك المقسم عن
 الاقسام مستنداً بنجى بر التقسيم بحيث يظهر به عدم خروج
 ذلك المقسم عن الاقسام وقد يجب عنه بمنع كلمة الكبرى
 مستنداً بهذه لفظة مقارنته بارادة عدم الحاصل فافهم
 والجواب عن الاعتراض الوارد على التقسيم الجعلي كل
 الجواب عن الاستنفائي والجواب عن الاعتراض على

التقسيم القطعي كالجواب عن العفلى لانه قد يتخافه يمنع
 القضية الرابعة مستند بوجود دليل يدل على بطلان
 دخول ذلك التقسيم في التقسيم لانه الصغرى من دليل
 النقض الموارى على التقسيم القطعي مشتملة على ريع مقدار
 بخلاف الثلاثة الباقية فان كلا من صغريات دليل النقض
 الموارى عليها مشتملة على ثلث فضايا فقط فاعرف **فصل**
 في المناظرة على ذلك التقسيم بانتفا الشرط الثاني وهو
 المنع ولما كان مبيانه التقسيم للتقسيم على الفساد وكان
 المناظرة بها تبادر الى القواد اراد ان يبين اولئك المناظرة
 لكن لما كان الاعتراض باعتميه التقسيم من التقسيم الغير مناسباً
 للاعتراض تلك المبيانية لوجود العكس البديهي بينهما
 اراد ان يقدم المناظرة بذلك الاعتميه للجمع بين المساكين
 فقال قد ينقض ذلك التقسيم بانه اي هذا التقسيم بط
 لانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع فيما له وكل
 تقسيم شأنه كذا فقط وذلك للزوم او النقض اركان
 بعض التقسيم اعم مطلقاً عن القسم الاخر في الواقع او في
 زعم السائل كما ان اقل التقسيمات تاجون اوجهم تمام

فان يكون

فان الحيوان قسم من الثاني في الواقع لانه اخصر منه
 تجبيل وقد جعل في هذا التقسيم فيما له ويجب
 هنا عنده اي عن هذا النقض يمنع الزوم المذكور
 وهو الصغرى مستند بالخبر اي بتجرب التقسيم اعم
 اعني ان يراد بالتقسيم اعم تمام غير الحيوان اعم ازا
 قول بالحي هو يراد به ما عدا الخاص وقد يتخاف هنا يمنع
 كلية الكبرى مستند بتجرب التقسيم بانه اعتباري
 يكفي فيه تمايز الاقسام هذا اركان بعض الاقسام
 اعم من الاخر في الواقع واما اركان اعم في زعم السائل
 فجاء ايضا بهذين المعيار الآتية قد يستند في الزوم
 بتجرب التقسيم الاخص والاعم او كليهما بحيث يظهر به
 تمايز الاقسام والاقتضار في بيان الجواب على خصوص
 المثال والفصول فيه ليس على ما ينبغي في هذا المقام
 وقد ينقض ذلك التقسيم بانه بط لانه يلزم فيه
 ان يكون قسم الشيء في الواقع فيما له وكل تقسيم
 شأنه كذا فغير مانع وكل تقسيم غير مانع فقط وذلك
 للزوم والنقض اركان بعض الاقسام مبيانه للتقسيم

في الواقع او في زعم السائل كما ازقلت الانثى اما فارس
 او زنجي فالفرس قديم للانثى لانها فاسما حقيقيا
 من الحيوان وقد جعل الفرس في هذا القسم فماله
 اى للانثى وقد يجزى عن هذا النقص يمنع اللزوم وهو
 الصغرى مستند بتجربتي بر القسم او المقسم كليهما
 بحيث يظهر به كون ذلك القسم جزئيا لذلك المقسم
 ولا مجال هنا لمنع الكبرى ولم يتعرض لبيا الجواب لعدم
 امكانه في المثال المذكور فاعرف وقد عرفت ما فيه
 وقد ينقص ذلك التقسيم بان القسم فيه اعم مطلقا
 او من وجه من المقسم وربما ينقص عند كونه اعم
 من وجه بانه التقسيم بطلانه يلزم فيه انقسام الشيء
 الى قسمين كما ازقلت الانثى اما ابيض واسود فيجب
 عنده اى عن هذا يمنع الصغرى مستند بتجربتي بر القسم
 بان المقسم مقيد في الاقسام فالقسم ابيض وانثى
 اسود لا الابيض ولا الاسود وحدهما وقد يستند بتجربتي
 القسم او المقسم كليهما بارادة معتر غير ما اراده السائل
 ولا مجال هنا لمنع الكبرى فاعرف كذا ربما ينقص عند

كونه اعم مطلقا من المقسم بان هذا التقسيم بطلانه
 يلزم فيه انقسام الشيء الى قسمين والى غيره كما ازقلت
 الحيوان اما انثى او نكر فيجب عن هذا النقص يمنع الصغرى
 بتجربتي بر القسم او المقسم كليهما لكن يلزم تجزى بر التقسيم
 بانه اعتباري عند تجزى بر القسم بان المقسم مقيد
 في الاقسام وقد ينقص التقسيم بطلانه بطلانه يلزم
 فيه تقسيم الشيء الى قسمين وذلك اللزوم والنقص
 اذا كان بعض الاقسام متساويا اى مساوفا للمقسم
 في نفس الامر او الزعم السائل والمساوفة اتحاد الشئين
 فيما صدق عليه سواء كانا متحدين مفروما فيكونا
 مترادفين او لا فيكونا متساويين اصطلاحا شروفا
 مثال الاول كتقسيم الانثى الى البشر والنمير ومثال
 الثاني كتقسيمه الى الضاحك والرجي فيجب عن هذا النقص
 يمنع الصغرى مستند بتجربتي بر القسم او المقسم كليهما او يمنع
 الكبرى اذ لم يكونا مترادفين مستند بتجربتي بر القسم
 او المقسم بانه اعتباري والمقسم مقيد في الاقسام
 فيكون القسم اخص مطلقا من المقسم بحسب

العقل وان كانا ساءا وباله مجس الح قائل واما كون
 القسم نفس القسم فلا يكاد يوجد حتى يتعوض له
 فاعرف وهذا نقض بانقضا الشرط الرابع المستفاد
 من شريطة المنع كما عرفت **فصل** في بيان النكاح الواردة
 على ذلك التقسيم بانقصار الثالث وهو بيان الدقيم
 قد ينقض ذلك التقسيم بان هذا بطلان فيه تضاد
 الاقسام اى صدقها على شئ واحد وكل تقسيم شانه
 كذا بطلان ذلك التضاد والنقض اذ كان بين الدقيم
 كلها وبعضها عموم من وجه في الواقع اوزعم ان شاكلها
 اذ قلنا الجود اما انت واما ابيض فبين هذين
 القسمين تضاد لانهما يصدقان معا على الانسان
 الابيض لا فتراق الاول عن الثاني في الجنس الثاني
 عن الاول في الفرس الابيض كما بينهما عموم من وجه
 قال هو اى قائل هو القطب في شرح المطالع المقصود
 من التقسيم التمايز بين الدقيم اقول بعض القطب من
 التمايز التباين لكن التضاد بين الدقيم كذا او
 بعضا انما يبطل به التقسيم الحقيقي وهو جعل القسم

اشياء متميزة متباينة في الواقع كقسم الحيوان الى الفرس
 والانثى ولا يضاد التضاد في التقسيم الاعتباري
 هو تقسيم الجنس المفهوم متباينة كذا في العقل لا في الواقع
 سواء كان بعضها متباينة في الواقع ايضا ولا وان كانت الدقيم
 متصادقة في الواقع كذا وبعضها في جميع الافراد لا مطلقا
 حتى يقال نقض المصول لا بد ان يكون اثنى بالحكم
 وليس هنا كذلك كقسم الميزانيين الى الخائف والخجول
 وهو النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
 مع انها اى قسامه الخفة متصادقة في الملون كما بينه
 الفارسي حيث قال يمكن ان يكون شئ واحد جنسا ونوعا
 وفصلا وخاصة وعرضا عاما كما الملون جنس للاسود
 ونوع للكيف فصل للكشف وخاصة للجنس وعرض عام
 للحيوان انتهى ويبيّن ان الملون يتم الجزء المشترك بين
 الاسود والابيض لان ماهية الاسود ملون بلون
 مفرد لا يتسلخ لونه وما هيته الابيض ملون بلون
 مفرد يتسلخ لونه كذا قيل فيكون الملون جنسا لهما
 وان المكيف يتم الجزء المشترك بين الملون والمضيئ

فان ماهية الملون مكيف مبهمة بالذات بشرط
 شئى وهي تمام ماهية الملون الشخصية وماهية
 المضئى مكيف مبهمة بالذات لا بشرط شئى وهي تمام
 ماهية المضئى الشخصية فيكون الملون نوعا للكيف
 وايضا ماهية الكيف جتم ملون فيكون الملون
 فصلا له وان ماهية الجسم جوهر قابل للابعد فيكون
 الملون خاصة غير شاملة له لخروج كل منهما عن الآخر
 مع ان الملون اخق من الجسم فانه لا يصدق على
 الجسم اللطيف كالزوارق ماهية الحيوان جتم تمام
 حواس متحرك بالارادة فيكون الملون عرضا عاما
 له لكونه خارجا اعم واذا عرفت ما تلونا عليك فقد
 يعترض على هذا التقسيم ان تقسيم الكل الى قسامه
 الختة بغية الاقمار في بينا الجيوب والجزئياته
 فالاقمار على المشهور فانه بط لتصادق الاقسام
 فيه اى في الملون او في هذا التقسيم فيجاء عنه اى
 عن هذا الاعراض بان يمنع كلية الكبرى ويرد في
 الصغرى فيقال ان اردت انه تقسيم حقيقى كذا فالصغرى

ممنوعة وان اردت انه تقسيم اعتبارى كذا فالكبرى
 ممنوعة مستندة الى كل من المنع بتجريد التقسيم بانه
 تقسيم اعتبارى يكفى فيه تمايز الاقسام بحيث يوم ولا يفتقر
 التصادق بين الاقسام ولو كذا اقول فالشئ الواحد باعتبار
 اتصافه بمفهومين متمايزين في العقل يعتبر ذلك
 الشئ شيئا متعدد فيدخل ذلك الشئ باعتبار ان
 مختلفه في الاقسام المتعددة فان الملون مثلا باعتبار
 اتصافه بالمقولة على كثيرين مختلفين بالحقايق في
 جواب ما هو جنس وباعتبار اتصافه بالمقولة على كثيرين
 متفقين بالحقايق في جواب ما هو نوع وباعتبار اتصافه
 بالمقولة في جواب اى شئى هو في ذاته فعل وباعتبار
 اتصافه بالمقولة في جواب اى شئى هو في عرضه خاصة
 وباعتبار اتصافه بالمقولة العرضية على ما فوق حقيقة
 واحدة عرض عم فكل من هذه الخسة مقول ومحمول
 وان لم يكن العرض اعم من حيث هو عرض عم مقولا
 في الجواب فما قال في لها مثلثات الخاصة والعرض اعم
 هو الملون لا الملون ففي قول القارى وخاصة وعرض

عم مسافة سهو ظاهر وقد يتبع عن هذا لا اعتراض
 في غير هذا التقسيم يمنع الصغرى مستند بتجوير الاقسام
 كلا وبعضاً نعم الاقسام تتصادق ايضا ازا كان بينهما
 مساوات او مرادفة او عموم وخصوص مطلق لكن
 لم يجز عاداتهم بالاعتراض بان فيه تصادق الاقسام
 بل يفترضون في كل منها بعنوان اخر اما عند المساواة
 كما اذا قلنا الحيوان اما ضاحك او انساني فينقض بان هذا
 التقسيم بطلانه يلزم فيه كون الشيء قسماً لنفسه فجاء
 يمنع الصغرى مستند بتجوير الاقسام كلا وبعضاً يمنع
 الصغرى والكبرى وكليةهما مستند بتجوير التقسيم
 بانه اعتباري لا يضطره تساوي الاقسام وكذلك عند الترادف
 كما اذا قلنا الحيوان اما بشرا واما كنان لا مجال لمنع
 الكبرى وكليةها الوفا في التدرجات هذا التقسيم فيه ترادف
 الاقسام ولم يذكرها المقص لندرتها واما عند العموم
 والخصوص المطلق بين الاقسام فقد سبق تقرير اعتراضه
 ودفعه فاعرفوايتها المبتدئون ولولاء هذا الزمان
 او التأليف وان سقطت ههنا بضعف القوى من شيبين

لذلك

لردكم بياناً هذا كم الله بفضله بياناً الاوان كالترسان
 زنة ومعنى وجعه اونه كازمنة **فصل** في بيان تقسيم الكل
 الى اجزائه هو تحصيل ماهية المقسم وتفصيل حقيقته
 بذكر اجزائه جميعاً فليست فيه ضم فهو الى المقسم از
 الشيء لا يدخل في حقيقته ومن المعلوم ضرورة ان
 حقيقة الجزء من حيث انه جز خارجياً كما اوز هيتاً مبنية
 لحقيقة الكل فلا يجوز دخول حرف الترديد على اقسامه
 لعدم جواز حمل قسم منها على المقسم والجزء المحمولة
 محمولة من حيث الاتحاد لا من حيث الجزئية كما عرفت
 نعم قد يتحد الجزء والكل في الماهية كالماء وبعضه لكن
 لا يكفي في الحمل الاتحاد في الماهية والاحمل زيد على
 عمرو ولما لم يلزم من قوله السابق شرطية كل
 من الجمع والمنع والتباين في هذا التقسيم القول
 السابق لا يفيد الا شرطية تلك الثلاثة في مطلق
 التقسيم لا في كل واحد منهما مع الله لم يثبت على شرطية
 كل منها في هذا التقسيم شيئاً المنكورة بانتفاءها
 كما ثبت عليه في التقسيم السابق وشرطه ثلثة ايضا



الاول المحصر اى الجمع باجزاء المقسم بما يذكر في الاقسام
 جميع ما كان جزء من المقسم ازلولان لم يكن الاقسام
 المذكورة ماهيته المقسم فلا تحصل لما هيته والثاني
 تبين الاقسام في الواقع اركانها اجزاء غير محمولة وفي
 الفعل اركانها اجزاء محمولة ازلولاده لوقع التكرار في
 الذاتيات ولم يحصل لما هيته ازا لا تكرر فيها ولكونه افتاد
 عند انتفاء بالذات ايضا اراد بالحصر به والثالث المنع
 وهو دخول كل قسم في المقسم اى ان لا يذكر في الاقسام
 ما لم يكن جزء من المقسم ازلولاده لم يحصل لما هيته
 ازا المركب من الشئ وغيره لا يكون عنه وهذا التقسيم
 اربعة اقسام ايضا استغنائى وعففى وقطعى فحصل
 كتقسيم المعجونات الى عسل وسونيز بضم وفقرها وكيفية
 الى عتل ولا عتل وكقسيم الدنس الى الخيون والنطق
 وكقسيم المركبات الى اجزائه قال في التقرير لا يوجد
 في هذا التقسيم اعتبارى بل كله تقسيم حقيقى
 انتهى ويتبادر الى الفؤاد ان يكون انقسام الكل
 الى اجزائه المحمولة تقسيم اعتباريا فاقبل فيقضى

كل من هذه الاربعة بانتماء الشرط الاول والثاني والثالث
 ويدفعه القاسم مستندا بالتحريز فقطن واستخرج
 الاعتراض عليه اى على هذا التقسيم ودفعه مستندا
 من الفصل الثاني والثالث والرابع فصل في بيان تحريز
 المراد وللاهتمام بشانه لمس الحاجة اليه في دفع الاعتراض
 ضا السابق او رد له فعلا مستفلا علم ان معنى
 تحريز المراد من اللفظ بيان المجي رادة اللفظ معنى عبط
 ذلك المعنى من ذلك اللفظ بالنسبة الى ظاهر حال
 المفروض كإرادة الخاص من العام بقية المقابلة او
 تخصص ما ومحل بيانه الاصول وكإرادة المعنى المنفرد
 والمجازى كرك لا تصح للمحرر سواركا مستندا ومستندا
 ارادة المعنى المجازى ومعنا بدوت ان يقطع العلاقة
 المصححة للمعبرة المذكورة في علم البشاك الدورية
 والمنزومية والسبية والمسببية والحالية والحلية
 والكلمية والجزئية والمثابمة وغيرها فلا يرد الفرس
 من الكتاب مثلا لعدم العلاقة المصححة بينهما والمراد
 من المجاز هنا مصطلح الاصوليين وقد عرفت في

في فصل ابطال التعريف باستلزام المحال فيعم الكتابة اليقينية
 ان قلت الكتابة البيانية لفظا اريد به لازم معناه
 جواز ارادة معناه فلا يتصور التخبر انما يصار اليه لعدم
 صحة ارادة المعنى اللفظي والكتابة يقتضى صحته فلا معنى
 نعيم المجاز بالكتابة قلت نعم ان الكتابة من حيث ثبوتها
 كتابة يجوز فيها ارادة معناها الحقيقي لكنها تمنع تلك
 الارادة في بعض الكتابة بخصوص المادة كما في قوله تعالى
 ليس كمثله شئى ولذا قيل القرينة الصارفة منافية لجنس
 الكتابة لاكل فرد منها واما القرينة المانعة من ارادة
 المعنى الحقيقية او معناها فلا تجب وجودها والقطع بها
 للقطع بالمعنى المجازى لا يجوز مع تجوز المعنى الحقيقي
 هكذا استفيد من التقريب لكن هناك نظر لان تجوز
 المعنى الحقيقي مع تجوز المعنى المجازى بدون القرينة
 المانعة لا يمكن الا بعض الكتابة وقد عرفت ان ذلك
 البعض لا يتصور التخبر بمعناه فكيف يتصور الاستناد به
 فعلم ان التخبر بارادة المجازى لا يصح بدون القطع
 بالعلاقة الصحيحة والقرينة المانعة فان قلت اذا كانت

هذه هي القرينة المانعة من ارادة
 المعنى الحقيقية او معناها فلا تجب
 وجودها والقطع بها للقطع بالمعنى
 المجازى لا يجوز مع تجوز المعنى الحقيقي

المحرر مانعا بكيفية الجوز فما وجه لزوم القطع بهما له
 قلت ظهور المعنى الحقيقي قائم مقام دليل مبطل جواز
 ارادة المعنى المجازى فلا يجوز الاستناد والاستدلال به
 الا بعد ذلك الدليل بالقطع بهما فلا تغفل ان قلت
 يجوز المعنى الحقيقي مع تجوز المعنى المجازى على طريق
 المجاز شائع في الكتاب والسنة بدون القرينة الصارفة
 از لو كانت هنا لما جاز معنا الحقيقي قلت بلوغها غاية
 القصوى في البلاغة والفصاحة قرينة صارفة من
 الحقيقي المجاز لكونه ابلغ منها لكن لما عارضه ظهورها
 كالحل منها جردة هو موطنها فالقرينة الصارفة متوفرة
 هنا قطعا لكنه مع المعارضة بخلاف كلام المناظرين
 مع ان ذلك المجاز لا يتصور التخبر به ايضا فلا يستند
 تامل قال في الحاشية واما ان كان المحرر مستدلا وجعل
 تخبره مقدمة من دليله فلا بد للمجاز من بين قرينته
 مانعة عن ارادة الحقيقة هذا اذا كان الجيب التخبر شخصيا
 غير المعلق بريد الجوب عن طرف المعلق واما اذا كان
 الجيب هو المعلق فنؤله بما المرادى هذا من اقوى القرينة

المانعة انتهى وفيه نظرا لقول العقل بعد اعراض الشك
بأنه يهذي هذا بدون بينة قريبة حالية أو مفاتيحة الفهم
لأن نصب قرينة بالمزاعم واعترافا بفساد المعارض عليه
من الكلام مع أنه جعله قرينة لم يصدر عن الكرام ولما
القرينة المعقبة فلا تجب لأذا كان المحرر مستدلا بالبينة
الثالث في بينة المنكوة الجارية في التصديق بمعنى الخبر
وقد مر وجه اطلاقه في قول الرسالة وفي ما كان
في معناه من المركبات الناقصة التي هي قيود للمركبات
الكامنة ولهذا يقال لا وصف قبل العلم بها اخبار كما
أن الاخبار بعد العلم بها اوصافا علم أن التصديق حقيقة
أو معنى ولذا ظهر في موضع الاضمار أن قاله احد يقال
أي لذلك التصديق الدعوى والدعوى وللجهد وقال
أي وقائل ذلك التصديق أو أنه فائده أو فائده مستأنفة
العقل لأنه من حقه أي ذلك القائل التعليل عليه وهو
تبين ما هو واسطة لحصول التصديق بالمطلوب وبه
فهو الاستدلال وقيل هو تبين علة التبرر لحصول التصديق
بالمطلوب كما أن قلنا هذا مجموع لأنه متعفن الاطلاق

وكل

وكل متعفن الاطلاق مجموع ويسمى هذا بالدليل الذي والا
استدلال تبين معلول الشيء محمول التصديق بالمطلوب
كما أن قلنا هذا متعفن الاطلاق لأنه مجموع وكل مجموع
متعفن الاطلاق ويسمى هذا بالدليل الثاني قائم بكن
ذلك التصديق مقرونا بدليل ولم يكن بالنسبة إلى الشك
بدليها جليا لاحقيقة ولا حكما بما يكون بدليها خفيا
أو نظريا ليسا بمعلومين بالعلم المناسب للطلب ولا
مسلمين حقيقة فالتساؤل أن يمنع مطلقا أي لا يجوز
التساؤل الآن يمنع منعاً مجزئاً أو مع التساؤل إذا
كان التصديق بدليها خفيا أو استقر بآياً لا يجوز منعه
بلاستدوافه رد لمن يجوز أيضا أن ينقطه وإن يعارضه
ومعناه معنى منعه طلب الدليل عليه والدليل في اللغة شئ
له التلالة وهي نعم الارشاد والهداية وفي اصطلاح الفقهاء
والاصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى
مطلوب خبري وقيل إلى العلم بمطلوب خبري في الامارة
خارجة عن الاخبار وفي اصطلاح العقوليين هو قول
من أقوال متى سلمت يكون عنها قول آخر وقيل لزعم

عنها قول آخر فالامارة خارجة عن الاخبار ايضا والمراد
 هنا قول العقوليين لانه اشتمل وتطبيق الوظائف
 به اسهل بل اعم منه بما يكون بمعنى البيا ليشمل التبيين
 وان كان ذلك التصديق بديهيا جليا حقيقة او حكما
 فلا يصح منه مطلقا وبسمى منعه مكابرة وهي غير
 مسموعة اعلم ان ابيديتها تسبعة لاد الحاكم بصرف
 قضية اما العقل والوهم فان كان العقل فانه حكمه بحجود
 تصور الطرفين قاوتيا كقولنا الكل اعظم من الجزء
 قال الشريف منها ما هو جلي عند الكل لوضوح تصورات
 اطرافه ومنها ما هو خفي الخفاء في تصوراتها وان كان
 بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين فقط
 قياسا لها معها ويقال لها فطري لقياس كقولنا الاثنان
 زوج بواسطة المشاهدة فاشهدت يقال لها الخبيث
 ان كانت مشاهدتها بالحواس الظاهر كقولنا الشمس مشرقة
 والتار محرقه ويقال لها الواجد بيا ان كانت بالحواس
 الباطن كقولنا ان لنا خوفا وغضبا وان كان بواسطة
 السمع من جهة غير استحال العقل لواطسهم على

على الكذب فتواترات كقولنا القسط طيبة بادة عظيمة
 وان كان تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى معلوم السببية
 بمحول الماهية فحجوت كقولنا السقمونيا مسهل فاننا نعلم
 سببية السقمونيا للاسهال لكن لانهم يحكمون سببها له
 وان كان تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى معلوم سببية
 والماهية فحجوت كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس
 فاننا نعلم سببية الشمس لاضارة القمر بمشاهدة الاختلاف
 تشككاته النورية بحسب اختلاف موضعه من الشمس
 مشاهدة متكررة ونعلم ايضا بحكم اضراره الشمس شيئا
 لاضارة القمر واما ان كان الحاكم هو الوهم فانه كان على
 المحسوسات فوهيما في المحسوسات فكل جسم في جهة
 فاشهد القضية من اليقينيات لاد العقل بصدق الوهم
 في احكامه على المحسوسات بخلاف ما كان حكمه على المجزئات
 باحكام المحسوسات كقولنا كل موجود فهو في جهة فان
 هذه القضية ليست من اليقينيات بل هي كاذبة دائما فلو
 قال في الحاشية البديهي الجلي هو البديهي الاول والآخر
 الفطري لقياس والبديهي الذي اشترك منشأ بينهما

بين عامة الناس وما عدا هذه المذكورات من البهيمية
 بدلي خفي فراجع الكتب المبينات انتهى ولعل الهيئات
 داخلية في المشاهدة قال الشريف الاجل من هذه السبعة
 هي الاوليات الفطرية لقياس شئ المشاهدة شئ الوهيمية
 واما المجردة والحدثات والتواترات فهي حجة للشخص
 نفسه لكنها ليست حجة له على الغير الا اذا شاركه في الاد
 مور المقضية لها من التجربة والحدس والتواترات واما
 ان كان ذلك التصديق مقرونا بليل فليس ثمة شك و
 وضائفا لولي المنع اي منع مقدمة معينة من مقدمات
 دليله قد تم لكونه اسلم الطريق وعاريا عن شائبة
 الفصيح لثانية المعارضة قدما على النقص لانها واردة
 على المقصود الاصولي والثالثة النقص فيها هناك
 مقالات ببيان هذه الشدة على الترتيب **المقالة الاولى**
 في بيان المنع ومورده اعلم ان للسائل منع مقدمة معينة
 من مقدمات الدليل اذ لم يستل المعلق عليها ولم تكن
 تلك المقدمة بدلية جلية لاحصية ولا حكما والمقدمة
 من قديم بمعنى تقدم فاما في اللغة المتقدمة وفي العربي

من

خمس معا الا قبل ما يتوقف عليه الشروع في العلم ويقال
 لها بهذا المعنى مقدمة العلم والثاني ما يذكر قبل المقصود
 لا ارتباط به ويقال بهذا المعنى مقدمة الكتاب والثالث
 قضية جعلت حيز القياس والرابع قضية جعلت حيز
 الدليل والخامس ما يتوقف عليه صحة الدليل ويقال
 لها بهذين المعنيين مقدمة الدليل والمراد هنا هو الخامس
 لصدق على جميع موارد المنع ومناسبة كل من هذه المعاني
 العرفية بمعناها اللغوية ظاهرة ولا يمنع المدعى
 اي حين استدلال المعلق عليه لانه المنع طلب الدليل على
 المنوع والمط حاصلا اذ ان يرد بمنع ذلك المدعى منع شئ
 معين من مقدمات دليله واذا اي منع ذلك المدعى مجاز
 في النسبة وهو اسناد فعل او معنى الى ملابم بل ملابم
 غير ما هو له عند المنع في الظاهر بنا قول هذا اذ لم
 يرد من المدعى المقدمة بعلاقة التروم ولم تقدم عليه
 واما اريدت او قدرت فالمدعى مجاز الفوى وحذف
 فلا مجاز في النسبة هنا وراينا من بعض العظماء منع المدعى
 المدعى بسندا ولا شئ منع مقدمة من مقدمات دليله ثانيا

قال في الماشية وهو صاحب الوقف حيث قال في مسئلك
بعض المتأخرين في اثبات الصانع جميع المكنات من حيث الجميع
مكن فله علة وهي لا تكون نفس ذلك الجموع اذ العلة متقدمة
على المعلول ولا يكون ايضاً جزؤه اذ علة الكل علة الكل حتى
واعترض عليه بانه ان اراد بالعلة في قوله فله علة التامة
فلم لا يجوز ان يكون نفس الجموع وقولك اذ العلة متقدمة
على المعلول ممنوع في العلة التامة الى آخر ما قال قوله
فلم لا يجوز تقريره ان قولك وهو لا يكون نفس ذلك الجموع
ممنوع غير مسلم فاصل منع المدعى طلب الدليل المسلم
اذ الدليل المذكور غير مسلم عند المانع فقوله صاحب المواقف
وقولك اذ العلة الى آخره جواب سؤال مقدم تقرير
السؤال من طرف المعلن كيف يمنع هذا المدعى وتطلب
دليلاً وقد ذكرنا له دليلاً وتقريب الجوابات المراد بمنع
طلب الدليل المسلم ودليل المذكور غير مسلم لان بعض
مقدماته ممنوعة انتهى فعلم من هذا ان المدعى الدليل
اذا لم يكن دليلاً مسلماً يجوز ان يمنعه لكن بشرط
ان يمنع بعده مقدمة من مقدمته دليلاً **فصل** في بيان

اقسام المنع المتع اما مجرد عن السند اي غير مفقود بالسند
او مفقود به والسند اظهره بينها على المغايرة اذ المانع من
الاول لذات ومن الثاني لما هيته ولئلا ينوهم جوعه
الى المنع ما ذكره المانع لزعمه واعتقاده انه اي ما ذكر
يستلزم نقض المنوع اي رفعه اذ التحقيق نقض كل
شيء رفعه فبينا اول التعريف النقض المشهور واما النقض
الحقيقي فهو ليس بوجود في الكلام لما قال السند
المعتبر من النقض ليس لاما هو لازم ومساو لما هو
النقض الحقيقي وكذلك نقل عن الشارح القسطاس فلا
ينقض به التعريف وايضاً لا ينتقض بالسند الا على مطلقاً
او من وجه والمباين اذ هي يستلزم النقض في زعم المانع
ويكفي في الاستناد به الضمير اما راجع الى السند الثاني
بالاستخدام او الى الاول جواز عقلا اي عدم اعتقاد
المانع بطلانه ولا يلزم ان يفقد صدقه فقد يذكر السند
على سبيل التجويز كما يقال لانه اي هذا الشيخ مثلاً ليس
بانتم لم لا يجوز ان يكون ناطقاً وقد يذكر على سبيل
القطع ولا يبين به منشأ الغلط كان يقال لانتم ان

هذا الشيخ ليس بانث كيف تقول انه ليس بانسان
 وهو ناطق ويبين به مثا الفلظ كان يقال لانهم ان
 هذا الشيخ ليس بانث انما يقع ما ذكرته لو كان ذلك الشيخ
 غير ناطق وليس كذلك ولما كفي في السند الجواز
 لا يتوقف صحة المنع وكونه موجها على اثبات السند الذي
 ذكر على سبيل القطع وبسبب في عرفهم المنع الذي
 سنده هو الصورة الثالثة وهو السند الذي ذكر على
 على القطع ويبين مثا الفلظ حلالا في اى في ذلك
 المنع بتمامه المقدمة المنوعة وهو مثا الفلظ والحل
 هو بيان مثا الفلظ فتسمية حلالا تسمية الكل باسم
 جزوه ومثا الفلظ ثلثة لانه قد يكون اشياء مدلول
 بانها كما في الكتب وقد يكون اشياء مفهومة بلخي
 كما اذا قيل امثا الممكن ليس معدوما في الخارج والاد
 لا تنفي الامثا على تقدير ثبوته والثالي بطل وحل
 هذه المغالطة ان يمنع الملازمة مستندا بانها انما يقع
 لو لم يكن بين امثا اولاد امثاله فرق لكن ينهي فرق
 از معنى الاول انضا بصفة عديمة فلزمه وجود

الامكان في نفس الامر وانتفاؤه في الخارج لا انتفاؤه
 مطلقا ومعنى الثاني سلب انضا بصفة الامثا فلزمه
 انتفاء الامثا مطلقا وقد يكون توهم وقوع شئ يتم
 ما ذكره على تقدير وقوعه كما اذا قيل الشئ الذي يستلزم
 وجوده وعدمه المطلوب ما وجودا او معدوما
 واما ما كان يتحقق المطلوب وهذه المغالطة العامة الواردة
 وحلها ان يمنع الملازمة مستندا بانها انما يتم لو كان
 عدم ذلك الشئ مع بقا صفة الاستلزام وليس
 كذلك فان عدم ذاته وصفاته معا وعدم صفة
 فقط وربما يقال الحل على المنع الذي ذكره سنده على
 سبيل التجويز ويبين مثا الفلظ وعلى المنع الذي ورد
 على عدم الفرق بين الشئين كما اذا قيل لو لم يكن بين
 امثا اولاد امثاله فرق لا تنفي الامثا على تقدير ثبوته
 لكن المقدم حق ومنع المقدمة الاستثنائية فان منعها
 يستلزم حلا سواء كان مجردا او مع السند سواء بين مثا
 الفلظ اولاد اكثر وقوع الحل بعد النقض الاجمال كما
 يقال لا يتم جري هذا الدليل وتختلف حكمه وانما يجزى

وإنما يخلف لولم يكن بين زاو هذا فرق وكذا يقول الناقض
 أما بفتح د بلك لو كان هذه المقدمة كذا واستوف
 النقص الاجمالي في المقالة الثالثة ان شأنا فصل
 في بيا وضيفة العقل عند مع السائل الواجب على العقل
 عند مع السائل مدعاه الغير المدلل او مقدمة دليله
 مرجح حيث هي بان تكون غير مدللة از المقدمة المدللة
 تكون أقوى مرجح حيث هي مدللة اثباتا مانعة السائل
 وزايعم ذكر الدليل وابطال السند اللازم لنقض المنوع
 فقط وتخبر المراد من اجراء المنوع بحيث يقطع
 المنع او بيا المذهب الذي بني عليه المنوع كذلك وتخبر
 اجراء المدعى والدليل كذلك عند كون المنوع تقريبا
 لانه هذا لاثبات مطلوب لما منع طلبا موجبا وكل مطلوب
 شأنه كذا ويجب على العقل وذلك لاثبات نوصان احكامها
 اثباتا بالذات يعني بلا واسطة ابطال السند وهو
 ذكر دليل حقيقة او حكما فيتم التخيير المسقط للمنع وبيا
 المنع كذلك ينتج المنوع والاخر اثباتا بواسطة ابطال
 السند المساوي في التحقق للمنع او الاعتم مطلقا منه

فقط

فقط لم يتعرضه لتدرجه اولاته السائل لم يتعمق فيه باعمية
 ولو اعترف بها يبطل سنده فكونه ابطاله اثباتا بالذات
 لا بالواسطة وانما اثبت المنوع ابطال السند المساوي
 لانه اي اثنان بابطاله يبطل نقض المنوع فيتحج عنه
 لاستحالة ارتفاع النقيضين وبيا هذا البطلان اي
 بطلا نقض المنوع بذلك لا بطلان معنى مساواة
 السند للمنع واخصية منه مساواته لنقض المنوع
 واخصية منه ان المشهورات الشك في السند تعبيرها
 لقياس لنقض المنوع بعين قولهم هذا السند
 مساو للمنع واخص منه مجاز في النسبة والمراد ^{لنقض} مساو
 المنوع واخص منه لملا بسنه بين المنع وبين تلك
 المساواة والاختصاصية ان المنع كانه مكافئ لهما قاله في تقرير
 فاعرفه ولا يبعد ان يقال المراد من المنع هنا نقض المنوع
 بمناخبة النزوم بينهما فذا مجاز في قول معنى مساواة
 للمنع بقاؤه عند بقاءه وسقوطه عند سقوطه وقس
 عليه وانما خصه بهما لاختصاصه فيهما في زعم المانع و
 والسند بالاحتمال العقل اي يدور ان يرجع الى الا

مستقرا حجة اقام ومنحصر فيها بالدليل لا يجوز العقل
 فاما الخي وهو الحقيقي فيكون الاقسام ستة بالاحتمال
 العقلي الاول السند الاوى لنقيض المنوع والثاني السند
 الاخص مطلقا منه وكل منهما يكون مباينا للعين
 والثالث السند الاعم مطلقا منه والرابع السند الاعم
 من وجه وكل منهما قد يكون اعم من وجه من العين
 وقد يكون اعم مطلقا منه والخامس السند المبين
 للنقيض وهو قد يكون مساويا للعين وقد يكون
 اخص مطلقا منه قال في التقرير واما بالاستقراء فاربعة
 اقسام لان سندية المبين لم توجد في الكلام المناظرين
 واما في زعم السائل فاثنتان قال في الحاشية ان قلت مسأ
 السند لنقيض المنوع بشي بما يبرته لنقيض المنوع اذ لا
 يقال لا شئ له مساو لعينه اذ لا تارة نقيض النقيض
 فالسند الذي هو عين نقيض المنوع خارج عن الاقسام
 الحجة كقولك لا نعم انه ليس بانث لم لا يجوز ان يكون
 انسا ناقلت لم يذكر في كتب هذا الفن كون السند عين
 نقيض المنوع فالظاهر ان ذكر نقيض المنوع بعد المنوع

ليس

ليس بسند في عرف هذا الفن بل هو تصوير للمنع ناسل
 انتهى وفيه نظرات المراد من النقيض المشهور وهو
 النقيض المجازي كما يشهد به المثال وهو داخل في المسألة
 للنقيض الحقيقي وهو المراد ههنا كما عرفت وبؤيد ما
 قلنا نعي نفهم السند بما يقوى المنع في زعم المانع وقد
 اعترف بكون النقيض المشهور سندا فيما سبق من
 كلام صاحب الموقف ولا حداث يقول ولو سلم ظهور
 عدم كون النقيض في عرفهم سندا بل تصويرا للمنع
 فلا يرفع به النقص المذكور لان جواز دخول النقيض
 في القسم يكفي في نقص التقسيم القطعي ولعل لهذا امر
 لثامل واما النقيض الحقيقي فقد بطل قسمينه ما نقل
 عن السيد السند ونتمثل لكل فاذا قلنا هذا الشبح
 ليس بضاحك لانه ليس بانث وكل ضاحك انث
 واما كون الكبرى لا شئ مما ليس بانثا بضاحك
 فيما ما سياتي من قوله وهو انه انث فان قال السائل
 لا نعم انه ليس بانث لم لا يجوز ان يكون ناطقا بهذا السند
 سند مساو لنقيض المنوع وهو اي نقيض المنوع

هنا النقيض

انه انما ان قال لا نعم انه ليس بانثام يجوز ان يكون
 زنجيا فهذا السند لا يخص مطلقا من النقيض وان قال
 لا نعم انه ليس بانثام لا يجوز ان يكون حيوانا فهذا
 السند اعلم مطلقا من النقيض ومن وجهه من العين
 وان قال لا نعم انه ليس بانثام لا يجوز ان يكون ما يمكن
 ان يخبر فهذا السند اعلم مطلقا من النقيض ومن العين
 ايضا تكون موضوعة موجودا وان قال لا نعم انه
 ليس بانثام لا يجوز ان يكون ابيض فهذا السند
 اعلم من وجهه من النقيض والعين وان قال لم لا يجوز
 ان يكون لارجلا فهذا السند اعلم من وجهه من النقيض
 ومطلقا من العين وان قال لا نعم انه ليس بانثام لا يجوز
 ان يكون حجرا فهذا السند مبين للنقيض واخص
 مطلقا من العين وان قال لا نعم انه ليس بانثام لا يجوز
 ان يكون لاضاحكا فهذا السند مبين للنقيض و
 للعين والسند المبين والاعم من وجهه لا يجوز الاثبات
 لعدم كونها ملزمة من النقيض ولا ينفع المعلن
 ابطالهما لو استدل بهما السائل لعدم كونهما لازمين

للقبيض

للنقيض بل يضتر المعلن ابطال السند المبين للنقيض المساوي
 للعين والسند الاعلم من وجهه من النقيض ومطلقا من
 العين لكونهما لازمين للعين والسند المساوي واخص
 مطلقا يجوز الاستناد بهما الاستلزامهما النقيض وفيه
 ان بعض الاخص والمساوي لا يستلزم النقيض لان
 القضايا التي يرجع اليها النسب وجبها مطلقة وسا
 بينهما رفعها فانظر فلا يجوز الاستناد بهما كما ان قال نعم
 ان الدنت ليس بناطوق حقيقة لم لا يجوز ان يكون الحمار
 ناظقا حقيقة او خارجية لكن لا ينفع المعلن ابطال
 السند الاخص مطلقا لعدم كونه لازما للنقيض ولا
 يضتر لعدم كونه لازما للعين ايضا بل ينفع ابطال السند
 المساوي لكونه لازما للنقيض فقط وقد عرفت ان
 بعض السند المساوي لا يستلزم النقيض وهو لا يكون
 لازما للنقيض ايضا فلا ينفع المعلن ابطاله لكن لم ينفذ
 اليه لعدم صدوره من العقلاء اولاد التحقيق الاول
 لا ينفعك عن لزوم وفيه ما فيه اولاد كلامي للتبيين
 حيث انهما متساويان يستلزم الاخر كما ان الاخص

المذكور من حيث هو اخص يستلزم اعم تأمل اوبى
 على مذهب من قال ان القضايا التي تعمل في النسب
 ضرورية وسالتم ارفعها فلا تنظر واما السند اعم
 مطلقا فلا يجوز الاستناد به لعدم استلزامه النقيض
 لكن ينفع المقلل ابطاله لو استند به السائل اذ لم يكن
 اعم مطلقا من العين ايضا اذ يضطر المقلل ابطاله لكن
 لا يمكن ابطاله بدليل صحيح لاستلزامه ارتفاع النقيضين
 ولعدم مصدره من العقل ايضا لم يذكره وقال
 في الحاشية لا كما تجد له مثالا يذكره العقل سنداً وقد
 علمت مما سبق انه لا حاجة الى ان يقال ان كان ذلك لاعم
 لازماً لنقيضه لفان ان يقول ان نقيض المنوع اعم
 من وجه من خفائه فقد يكون السند لما بين نقيض
 اخص مطلقا من خفائه فيجوز الاستناد به وقد يكون
 السند لاعم مطلقا منه فالاول يجوز الاستناد به وينفع
 ابطاله والثاني يجوز الاستناد به لكن لا ينفع ابطاله
 والثالث بالعكس وايضا قد يكون السند كاي اعم
 مطلقا من وضع المنوع فلا ينفع ابطاله بل يضطر

في المحل المذكور
 في المحل المذكور

قائل واعلم ان المنوع لو كان مقلداً دليل المقلل فله عقل
 وصفة اخرى للتخلص عنه اي عن ذلك المنع وهو اي
 تلك الوصفة والتذكير باعتبار الخبر انما المدعى المدلل
 بدليل اخر اي مغاير للدليل الاول وتغاير الدليلين
 شيئاً واحداً يكون في الصورة او في الحد الاوسط او
 في الجهة ان كانا اقتراسين حليين او شرطيين واتحدوا
 في النتيجة واما ان اختلفا فيها فيجوز ان يكون فيها وفي الحد
 الاصغر او الاكبر واما ان اختلفا في انصاليين او انفصاليين
 فان اتحدوا في الصورة والنتيجة ففي الجزر المكرر نفي او
 اثباتاً والا فيكون في اي جزرهما واما ان كان احدهما اقتراسياً
 حلياً والاخر شرطياً وانصالياً او كان احدهما شرطياً
 والاخر انصالياً او انفصالياً او كان احدهما انصالياً
 والاخر انفصالياً فلا بد في معرفة تغايرهما من معرفة
 رد كل منهما الى الاخر والطالب ان يركب يعرفه فلا حاجة الى
 الاطراب لا يساعد بيانه هذا الكتاب لا يقال ان
 الدليلين المشبهين شيئاً واحداً لا يكونان الامتحدان في
 النتيجة لا فانقول المثبت بدليل قد يكون غير النتيجة

وقد يكون مساوياً لها وقد يكون اعم منها فيجوز ان يكون
المثبت باحد الدليلين احدهما هذه الشئ وبالاخر احد الغرضين
من الشئ وزاى نثار ذلك المدعى بدليل اخر فيم من وجه
باعتباره ليس بانثا المنوع واطار صواب من وجه
اى باعتباره اثباتا سبق له المنوع واعلم ان ما به
التعابير في الدليل الاول كان متكرراً لما به التعابير في
الدليل الثاني يستمر في عرفهم تغير الدليل وهو موجهة
مطلقا والادفاس في عرفهم انتقالا الى دليل آخر
فان كان ذلك الانتقال لا يرد دليل لا يشبهه على التامعين
اولا يرد دليل متقوم بسند لما نفع كما سيحى بيانه او كما
الدليل الاول مقدوماً بالواسطة لا بالذات كما في المعارض
على المعارضة فذا موجه والافق فيل نقطاع الحجج
لكن كونه من قبيل نقطاع الحجج مجرى اصطلاح من النكاح
كيلا يطول الكلام على المعارض قد يعترض على
المقدمة مع قطع النظر عن المراد ولعل قوله فاعرف
اشارة الى هذا واما الانتقال الى بحث آخر فيجب تفصيله
ان شاء الله تعالى **فصل** في بيان وضعه السائل بعلة الدليل

وعند

وعند اثبات المعلل مدعاه او مقدمته الضمير اما يرجع
الى المعلل كالأول وراجع الى المدعى والاضافة على
كلا التقديرين لادنى ملائمة بدليل او بابطال
السائل ان يمنع شيئاً معيناً من مقدمة ما ذكر
الدليل او من مقدمة ما ذكر لا يبطاله ما لم تكن المقدمة
او الشئى والثاني باعتبار كونه مقدمة بدوئية
جلية حقيقة او حكماً فاما منع السائل شيئاً معيناً
من مقدماته بما بقى فيه التفصيل السابق من اثبات
المنوع باقامة الدليل او بابطال اللزوم لتقيض المنوع
فقط او بتجريح المنوع بحيث يسقط المنوع او ببيان
المذهب الذي بنى عليه المنوع او بتجريح المدعى والدليل
عند كونه المنوع تقريباً وايضاً السائل ان يمنع لزوم
السند لتقيض عند ابطاله المعلل فيجب على المعلل اثبات
احد المنوع اى اللزوم او المنوع الاول فاعرف **فصل**
في بيان المنع الذي ينفع المعلل منع السائل مقدمة دليل
المعلل فديق المعلل بل ينفعه وذلك اى عدم كون المنع
مقراً اذ اذكر المانع سنداً يشمل الاعتراف بدعوى المعلل

المستند عليها بذلك المقدمة وأما اثباته على الاعتراف
 بتلك المقدمة فلا يوجد لا عندك كون السند مبينا وقد
 عرفت انه لم يوجد بالاستقلال وكذا منع المدعى بسند
 يشمل الاعتراف به وأما منعه بسند يشمل الاعتراف
 بالمقدمة فلا يوجد لعدم جواز منع المدعى بالدليل وذلك
 الاعتراف اما بان يندرج تلك الدعوى في ذلك السند
 او بان يكون ذلك السند تفصيل تلك الدعوى وبيان
 مقوم بذلك السند مع المقدمة الاخرى دليل يتيقن
 بالدعوى والاول كما اذا قال المؤمن العالم حادث اي
 مسبوق بالعلم لانه متغير وكل متغير حادث وان ثبت
 الصغرى بانه اي العالم لا يخلو بجميع اجزائه عن الحركة اي
 عن الكون في اثنين في مكانين والكون اي الكون في
 اثنين في مكانين كل ما لا يخلو عن الحركة والكون اي الكون
في اثنين في مكانين كل ما لا يخلو عن الحركة والكون فهو
 متغير فقال الفيلسوف ما نفع الصغرى الثانية وانما نفعه
 بالفيلسوف تنبها على ان من كان المطلوب عنده بداهة
 جليا حقيقة او حكما بان يكون من ضرورتها مذهب

او مسلما بوجه آخر لا ينبغي له منع مقدمة من يقدمها
 دليل ذلك المطلوب لانهم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز ان
 يخلو العالم عنهما كما في ان حدوثه فان ان الحدوث
 ان وحده لا يمكن فيه الحركة ولا السكون لانه كلا
 منهما يقتضي اثنين فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم
 لاندراج حدوث العالم فيه والثاني كما اذا قال ذلك
 المؤمن لاثبات تلك الصغرى في كل جزء من اجزاء العالم
 كائن في مكانا البتة فذلك الجزء باعتبار كونه في ذلك
 المكان اما مسبوق بكونه في ذلك المكان فوساكن
 واما مسبوق بكونه في مكانا آخر فهو متحرك فقال
 السائل لانهم ذلك لا يخصار لم لا يجوز ان يكون مسبوقا
 بكونه في مكانا كما ان الحادث في آن حدوثه كانه في
 مكانا وليس مسبوقا في زمانا لان بكونه في مكانا وفي
 هذا السند اعتراف بحدوث العالم لانه يفصل حدوث
 العالم في هاتين الصورتين بحدوثه في كل واحد
 اما ان ثبت المقدمة المتنوعة او ثبت هذا السند
 لمساواته لنقض المتنوع وايا ما كان ثبتا لمطلوب

وهو العالم حادث والثابت كما اذا قال المعلن لاثبات الكبرى
 الاولى لانه كل متغير محل للحادث وكل ما هو محل للحادث
 فهو حادث واثبت الصغرى بان متغير محل لامر حاصل
 بعد ان لم يكن وذلك الامر حادث فقال السائل لان
 الصغرى لم لا يجوز ان يكون تغير المتغير بزوال
 امر كافيه فيردد المعلن بين المقدمة الممنوعة وبين
 ذلك التنديق فتم كل منهما مقدمة فيثبت المطلوب
 بان يقول ان كل متغير امر محل لامر حاصل بعد ان
 لم يكن او محل لزوال امر كائن فيه والاول حادث بلا
 شك والثاني حادث ايضا فالمتغير محل للحادث وبنا
 الكبرى لتأنيده ان كون الزوال امر اعم من الابدان في
 كون حادث ولا كونه صفة لشيء كالجمل بعد العلم **فصل**
 في بيان حكم المنع الذي في صورة الابطال لو ابطال السائل
 بالدليل او بالتبني المدعى لغير المدلل الذي يصح منعه
 او مقدمة دليل المدعى كذلك قبل ان يستدل المعلن
 على تلك المقدمة اي ادعى بطلان احدهما من ذلك
 المدعى والمقدمة واثبت بدليل فذاتي ذلك الابطال

والاستدلال يستمي غصبا في عرفهم سواء صدق
 بطلب الدليل او لا واما ان لم يتبع بطلان احدهما بل ان
 لما ذكره للاستناد كما في المنع بالاستدلال القطعي المستند
 لنقيض المنوع فذ لا يستمي غصبا وكذا اذا ادعى بطلان
 احدهما بعد استدلال المعلن عليها لا يستمي غصبا
 بل معارضة كما اذا قال المعلن هذا الشئ انت او قال
 السائل لانم كونه انسانا بل هو ليس بانه لا يحج
 ولا شئ من المحررات او كما اذا قال المعلن هذا الشئ
 ضاحك لانه انت او قال السائل ما قال واما ابطال
 ما لا يقع منعه من المدعى والمقدمة الغير المدللين
 فهو مكابرة لانه الاستدلال منصب المعلن فقط وقد
 غصبه السائل فيكون الاستدلال مفصوبا فان
 قبل ان كما المراد من الاستدلال مطلق الاستدلال
 فلا تم كونه منصب المعلن فقط وان كما استدلالا على
 بطلان كلام المعلن فلا تم كونه منصب المعلن قبل المراد
 مطلق الاستدلال لكن لما كان جوازا استدلال
 السائل داعيا الى بعد الطرفين عن المطلوب عند

مطلق الاستدلال منصباً للمعلل فقط واعتراض بعض
 المحققين على هذا الدليل بأنه جارٍ في النقض والمعاوضة
 ازها استدلال من التائل مع تخلف الحكم عنه وهو
 كونهما غصباً واجيب بمنع الجري بأن يقال ان الاستدلال
 انما يكون منصباً للمعلل اذ علم السائل فاد شيء معين
 قابل للمنع ولم يعلم ذلك فيها وقد يجتنب منع التخلف بان
 يقال نعم انما غصب لكن ربما يعلم السائل فساد دليل
 المعلل بتخلف الحكم عنه او باستلزامه الفساد ولا يعلم
 فساد مقدمة معينة مقدمة واد دليل الادعاء خلا
 ما دل عليه فلو لم يسمع النقض ح لاضطرر التائل الى
 قبول دليل بطل وكذلك قد لا يعلم التائل فساد دليل المعلل
 الادليل بل ادل على خلاف ما دل عليه فلو لم يسمع المعارضة
 ح لاضطرر الى قبول دليل بطل ايضا ولما كانا مسموعين
 في الجملة سمعاً بالجملة استطراداً واختلف في انه اي
 الغصب مسموع يجب على المعلل ان يجيب عنه والمحققون
 قالوا انه غير مسموع لانه اذ جوز الغصب للتائل فالمعلل
 قد يعرض عن اثبات المطلوب فيفصل مقدمة للتائل

وهكذا

وهكذا تجري المفارقة من الطرفين فيعدان عن
 اظهار الصواب نعم ان الغصب ليس بمكافئة بل هو
 ادخل في اظهار الصواب لكنهم اصطحو على عدم
 سماعه سدائنا البعد عن المطلوب بوقوعه من البطل
 فين واكثر من قال انه مسموع وهو ركن الدين
 العبدى ومن تبعه يقول انه للتائل ان يقول لم
 التزم البطلان بل اردت المنع مع التند بما ذكرته في
 صورة الابطال والاستدلال لكن لزمه البطلان
 ولو كان باستلزامه البطلان غصباً كان المنع مع التند
 القطعي المستلزم للتقيض غصباً فيستحق الغصب ^{الحوط}
 ح اي كونه منعا التبعة قال في التوضيح ما لم يخصصه ينبغي
 لمن حكم وصدق بفساد مقدمة معينة من حيث هي
 مقدمة اي غير مدالة وكذا المدعى ان يخفى علمه بفسادها
 ويورد اعتراضه عليها على سبيل المنع لادلى سبيل
 الابطال لئلا يقول الخصم الجدلى انه غصب غير
 مسموع فيحتاج الى ثبوت الغناية والارادة يا يقول لم
 التزم البطلان بل اردت المنع مع التند بما ذكرته في

في صورة الابطال والاستدلال وهذا تعلم ينفع في
 المناظرات انتهى فاعلم من قوله الجدل في طريق الجواب
 عن الغصب من كذا غرضه اظهار الصواب لا يظن
 فيه بانه غصب بان مقدمة هذه ممنوعة بل مجملة على
 المنع مع التندقيب المنوع بطريق من الطرق الستة
 فالاولى ان يذكر قوله الجدلي وزعم النعمان ومن تبعه
 ان الغصب مسموع بدون ارجاعه الى المنع لانه احد
 الطرفين يعجز البتة عن الاستدلال فيلزم الاتي
 او الالتزام وثبت ما هو المراد ولم يذال بعض الفضل
 انه ابطال المدعى والمقدمة الغير المدللين ان كان
 بتقدير الدليل يستلزم معارضة تقديرية والابتنى
 نقض الجاهل شبيهاً فصل في ثبوت ماهية الغصب
 الغصب عرفه استدلال السائل خرج استدلال
 المعلن على بطلان ما صح منه اي طلب الدليل عليه
 وهو المدعى والمقدمة الغير المدللين وكذلك لانه
 بدليل فاسد عند البعض كما عرفت فلا بد عنه من
 قلة فقط لينتج الاستدلال على بطلان المدعى والمقدمة

لبي

لبي بغصب لانه ابطال للدعوى بدليل بعد استدلال
 المعلن عليه والتذكير في الضميرين للزوم الثاني
 او باعتبار الخبر في الاول والمقدمة المدللة التي مرجح
 هي مدلة داخلية في الدعوى المدللة فلا حاجة الى ذكرها
 وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه صحيحاً
 وابطال ما لا يصح منعه ليس بغصب كما عرفت وكذا
 النقض ليس بغصب لانه ابطال للدليل بدليل ولا يصح
 منع الدليل فلا يكون الاستدلال على بطلانها غصباً
 لان المنع انما يصح وروده على ما يمكن الاستدلال عليه
 والدليل لا يمكن الاستدلال عليه بدليل اخر لانه اي
 الدليل الاول مركب من مقدمتين لانه والدليل لآخر
 لا ينتج المركب من مقدمتين لا ينتج الامقدمة واحدة
 وما لا ينتج الامقدمة لا ينتج المركب من مقدمتين وهنات
 وهوان يقال ان اريد بالمقدمة الواحدة المقدمة التي
 لا تخل الى مقدمة فلا تم الصغرى والدليل الواحد قد
 ينتج مقدمة واحدة تخرج الى مقدمة كثيرة وان اريد بها
 المقدمة الواحدة ولو اعتباراً فلا تم اكبرى المركب

من المقدمتين يمكن ان يقبل مقدمة واحدة وثبت
بدليل بان يقال هذا الدليل صحيح لانه دليل ثابتة مقدمة
وكل دليل شانه كذا فصحيح لا يمكن ان يتجرب بان يقال
اننا نختار الشق الثاني لكن قبل الحثية منعبر في الكبرى
فان ما لا يتبع الامقدمة واحدة ولو اعتبارا لا يتبع
المركب من المقدمتين من حيث هو مركب منهما لا تانا
نقول فوق بين المركب من المقدمتين من حيث هو مركب
ونبته من حيث انه مقدمة واحدة اعتبارا الا في
الاعتبار فتبع الثاني مثبت لا قول جزمنا واستعرف
المعارضة في المقالة الثانية والنقض في الثالثة و
فيكتف لك عدم كونها غصبيا **فصل** في بيان منع التقريب
ولما اكثر وقوعه خصصه بالذكر بعد التعميم علم
ان السائل قد يمنع تقريبه ليل للعلل مجزآ او مع التردد
ومعنى التقريب سوق للتليل على وجه يستلزم
المدعى المسوق له ذلك الدليل وتقرير منعه انما لانكم
استلزام هذا الدليل ذلك المدعى ولزوم هذا
المدعى لذلك الدليل في غير ذلك وقد يحمل التقريب

ويقال

ويقال لانهم التقريب او التقريب ممنوع او غيرهم والتقريب
انما بانهم اي يوجد از وجوده ونما بته مثلا زما كما يشهد
تقريره اذ اتيه الدليل عين المدعى وما يساويه او الاختص
منه اي المدعى مطلقا وقد عرفت المختص عما يقطن ان يقال
انما يوجد التقريب زاتج المساوي والاختص المستلزمين
للمدعى واما لوا تاج المساوي لغير المزوم كانتج الدليل
المسوق لنطق الانشا ثم في الحمار حقيقيين او الاختص الغير
المزوم كانتج الدليل المسوق لنطق الانشا حقيقية ثم في
الحمار خارجية فلا يوجد التقريب فذكر واما اذ اتيه الاعم
مطلقا او من وجه من المدعى فلا تقرب كان يكون
المدعى موجبة كلية دائمة كقولنا كل حيوان انشاد دائما
ويتبع الدليل موجبة جزئية دائمة او ضرورية كاذ يقال
لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انشاد دائما او بالضرورة
واما اذ اتيه المبين فلا تقرب بالطرف الاولى وما قبل انه
اذا تاج الاعم مطلقا او من وجه فهنا تقرب لكنه ليس
بنام واما اذ اتيه المبين فلا تقرب صلا ليس مجتهد
كما لا يخفى **فصل** في بيان المنع الحقيقي والمجازي قيل لا يمنع

النقل والمدعى لا مجازا ومعنا العرفي فيما بينهم لا يستعمل
لفظ المنع وما يشق منه كمنوع وامنع في طلب الدليل
عليهما الا مجازا في التقدير لا يمنع النقل والمدعى بلفظ
المنع وما يشق منه المجازا اي حال كون ذلك اللفظ
او مانسب اليه او نسبة مجازا لغويا او حذفا او عقليا
ففسا حوا واختصروا وقالوا ما قالوا وكذا لفظ الممانعة
والمناقضة والنقض التفصيل وما يشق منها وبيان
ذلك ان المنع والالفاظ المذكورة في عرفهم طلب الدليل
عن مقدمة الدليل مرجح هي مقدمة اي غير مدالة و
ولما لم يكن النقل مرجح هو نقل والمدعى مرجح
هو مدعى مقدمة من دليل فقواك هذا النقل ممنوع
او ممانعة او منافع او مناقض او منقوض بنقض
تفصيل الى غير ذلك وهذا المدعى ممنوع او ممانع الى
غير ذلك محموله اشتقاقا مجازا لغويا ففي الكلام حذف
او مجازا في النسبة عبارة عن طلب الدليل حقيقة او حكما
ازالتبه والتفصيل ليس بدليل حقيقة بل حكما واما
ازا قال في هذا النقل والمدعى منع يكون محموله موط

عبارة عنه مطلقا اي غير ان يقبله بكونه على المقدمة
ويجوز ان يكون تعيما للدليل كما ذكرنا واما ان استعمل
لفظا اخر اي مغايرا لتلك الالفاظ في المعنى من اللفظ
المستعمل في طلب الدليل عليهما فلا مجازا نقول لا نعم
النقل ولا نعم هذا المدعى او نقول هو اي النقل والمدعى
مطروبان شيئا واما ان استعمل الالفاظ الغير المستعملة
التي يصح استعمالها فيه فيكون مجازا البتة كما نقول
هنا معارضة او نقض واعتراض وفيه انه يجوز
ان لا يكون البعض من تلك الالفاظ المستعملة ^{موضوعا}
لطلب الدليل كفيه نظر وبحث فاذا استعمل في طلب
الدليل يكون مجازا البتة الا ان يدعى وضع كل من تلك
الالفاظ لصاحب الدليل هذا التفصيل في المدعى الغير
المدلل واما ان كما المدعى مدلل كان يقال هذا الشيخ
لانه ماش فطلب الدليل عليه باي لفظ كان من اللفاظ
المستعملة يعني سنده مجازا في النسبة والمراد طلب
الدليل على شئ من مقدماد بله بقربنة عالية او مقالة
صارفة عن ان يكون اليه هذا الزلم يرد من المدعى

المقدمة ولم يفرق مقام المضاف والمضاف اليه المقدم
 لعلاقة الزوم فلفظ المدعى مجاز لغوي وان اقامه
 مقام المضاف مجاز حذفي والادعاء المستعمل والنسبة
 حقيقة فالمادة المجاز في النسبة بالامكان اي يصح ان يكون
 مجازا في النسبة ويمكن ان يقال ان التخصيص مبني على
 العادة فان ذلك التفسير والارادة ليس في عرفهم نعم
 ان كان النقل مقبولا بالتصحيح ففي طلب الدليل عليه باي
 لفظ كما مجازا والمراد طلب الدليل على مقدمة من مقدمات
 التصحيح انما له دليل فانه اذا قال احد قال الشريف
 كذا وحضر النرويج فاربه فيه فكانه قال لانه مسطور
 في النرويج وكل ما هو مسطور فيه قاله الشريف فلو
 قال التائل لانه هذا النقل فيها مجاز لغوي وعقلي
 او حذفي والمراد طلب الدليل على الكبرى ولعله لما لم يجز
 عادة المنظرين بمنع النقل مجازا على ذلك النقد
 لم ينبغض اليه واسقطه تبيننا على ان ذكره اسطر اتي
 ويمكن ان يقال نعم المدعى هنا الى النقل شعرا بان
 النقل مدعى في الحقيقة وتصحيحه دليل كذا لا يخفى

ان هذا

ان هذا التفصيل مبني على انحصار معناه الحقيقي والمنع
 المذكور فتذكر ان بعض الافاضل فعل هذا لا ينبغي المنع
 حقيقة الا الى المدعى الدلائل فان طلب الدليل على مقدمة
 الدليل انما يتعلق بالمدعى لا بالمقدمة والمعلق بالمقدمة هو
 طلب الدليل مطلقا الا ترى انه يصح ان يقال عند منع المقدمة
 هذا المدعى مطلوب الدليل على مقدمة دليله لان يقال
 هذه المقدمة مطلوب الدليل على مقدمة دليلها بل
 يقال هذه المقدمة مطلوب دليلها اقوال التقييد داخل
 والتقييد خارج فالمعنى المنع طلب الدليل الخاص وهو يتعلق
 على مقدمة الدليل فيبصر واستفيد من كلام بعض
 الفضلاء ان كل ما يقبل المنع اذا منع بلفظ المنع فلا يخفى
 اما ان يكون كل من المسند والمسند اليه والاسناد
 حقيقة او يكون واحدا من الاولين مجازا لغويا او
 يكون الثاني مجازا حذفا او يكون الثالث مجازا
 عقليا وهذا من صور طلب الدليل على مورد الصك
 الاولى باي لفظ كما منع حقيقي وعلى مورد الثانية
 والثالثة منع مجاز لغوي وعلى الرابعة منع مجاز

حدثني وعلى الخامسة منع مجاز عقلي وكأنه اصطلاح
 جديده وبكفيك هذا البيت هنا علمك الله ما لم تعلم
 من العلوم المادية **فصل** في ثبوت انتقال المعلق الى البحث
 اخر وهو منع المعلق شيئا من كلام المعترض مع بقاء
 اعراضه قال في التفسير لبحث في اللغة النغمة والتفتيش
 ففي الاصطلاح يطلق على ثلثة معاني الاول حمل الشيء
 على الشيء ايجابا والثاني اثبات النسبة ايجابيه كانت
 اوسلبية بطريق الاستدلال والثالث المناظرة والمبا
 حنة والمراد هنا المعنى الثالث فعلى هذا لا يكون اعراض
 المعلق نفس البحث فكيف يقد انتقالا الى البحث اخر بل يكون
 جزؤه اذ البلغة عبارة عن مجموع كلام الخصمين الا
 ان يقال سمي اعراضا لمعلق بحثا اخر لكونه سببا
 اليه او لكونه جزئ منه من قبيل تسمية البتة باسم
 المسبك تسمية الجزئ باسم الكل وقال ايضا فيه لى هنا
 شبهة وهى اية البحث بمعنى المناظرة لا يطلق على
 كلام واحد من الخصمين بل على مجموع كل منهما
 فتسمية الدعوى بحثا يقتضى ان لا يوجد البحث

عند منع

عند منع المدعى الغير المدلل وكذا عند بطلاله لان المدعى
 خارج عن اركان البحث بل محل البحث وليس للمعلق
 كلام اخر سواه حتى يكون هو مع اعراض السائل بحثا
 فالبحث لا يحقق الا باعراض السائل على المدعى المدلل
 ويشع بذلك تعريفهم المناظرة بالنظر من الجانبين في
 النسبة بين الشئين اظهارة للصواب فانه المراد بالنسبة
 نسبة المدعى فهو يقتضى ان يوجد لكل من الجانبين
 كلام متعلق بتلك النسبة هذا مع ان قولهم انتقال
 الى البحث اخر يشع ان منع الدعوى المجردة عن الدليل
 وكذا ابطال بتحقيقه البحث اركبوا بوجود الانتقال
 الى بحث اخر عند منع التند ومنع صلاحية وابطالها
 ولعل الصواب ان قولهم الى بحث اخر مجازا متبا اعتبار
 تسمية مجموع المدعى الغير المدلل والاعراض عليه
 بحثا على سبيل التبيه واما باعتبار تسمية كلام المعلق
 عند ذلك الانتقال بحثا مجازا بعداوة النسبة اهو
 سبب في العادة لدفع السائل اياما انتهى قول ليس
 المراد بالنظر في تعريف المناظرة ترتيب مور معلومة

التحصيل المجهول والآن ينشأ على المنع أصلاً
 بل المراد منه حركة تخيلية ولا شك في المعلق حركة
 تخيلية في نسبة مدعاه ولو محجراً فإزاحة السائل
 يكون له حركة أيضاً في تلك النسبة فيحقق النظر من الجانبين
 وهو البحث فالدعوى خارج عن الحركتين ومحل لها واولئ
 سألما كونه جزي منها فسمية بجنا كونه جزي يسابقاً
 من البحث فكانه محله ولا يبعد أن يقال في البحث معنى
 رابع عرفي وهو الاعتراض بشبهة تلك المقالات وهو أن
 هنا فلاجاز في البحثين وأعلم أن الانتقال المعلق والبحث
 بخلافه وانقطاع البحث الأول فإنه لما كان الموجب على
 المعلق عند منع المانع شيئاً من كلامه هو الابداء والاستدلال
 حقيقة أو حكماً كما عرفت تفصيله وعند نقض الناقض
 ومعارضة المعارض هو دفع النقص والمعارضة عن
 دليله فاشتغاله إلى ما لا يفيد فيهم وانقطاع البحث
 فلا ينفعه منع المنع ومعناه منع صحته أي صحته و
 وروده لأن المانع لما منع شيئاً من كلام المعلق كما
 ادعى ضمناً أن منعه صحيح وروده والدعوى الضمنية

يقبل

يقبل المنع لكنه ليس بنافع لعدم إثباته المنوع وأما منع زان
 المنع فهو مكابرة أن المنع طلب الدليل ولا معنى لطلب الدليل
 على طلب الدليل المشاهد فبقوله أن لا نسلم صحته ورود
 هذا المنع لذلك المنوع لم لا يجوز أن يكون المنوع بديهياً
 جلياً أو مستلماً عندك وكذا لا ينفعه منع زان السند
 الذي ذكره على سبيل القطع وكذا لا ينفع المعلق منع جواز
 السند الذي ذكره على سبيل التجوز كان يقول السائل
 لآدم هذا لم لا يجوز أن يكون الأمر كذا فيقول المعلق
 لآدم جواز كون الأمر كذا وأما منع زان زان السند فإنه
 وإن لم ينفع ليس ينتقال البحث إلى بل هو ممكن أيضاً
 أن الجواز لا يدفع الجواز وإنما لا ينفع تلك المنوع لما قال
 الشارح الخفي منع المنع ومنع ما يؤيده من السند
 لا يوجب إثبات المقدمة الممنوعة الذي يجب على المعلق
 عند منع المانع شيئاً من كلامه انتهى وكذا لا ينفعه
 منع صلاحية السند السندية مستنداً بعمومه مطلقاً
 أو من وجه أو بمبانيه تقيض المنوع لأن المانع لما
 استدله فكانه ادعى ضمناً صلاحية السندية وكذا لا ينفع

المعلل بطل صلاحية السندية مستلزامه مطلقا
او من وجه او ببيان نقض المنوع قال بعض الافاضل
منع ذات السند غير مفيد ومنع صلاحية السندية وابطل
فلك الصلاحية مفيدان واعتوض عليه بانه ان اراد
انما يفيدان المعلل بان يوجب ثبات المنوع كابطال
ذات السند فهو غير صحيح لان السند اذا لم يطلح للسندية
ينفي المنع محورا وهو موجه ايضا وان اراد انما موجه
باعتبار قصد الانتقال الى بحث آخر فمع ذات السند موجه
ومفيد باعتبار ذلك القصد ويجب بانه اراد المعنى الثاني
واراد من منع ذات السند منع متعلق بالجواز ان كان السند
مصلوبا في غير موجه بوجه اصلا وليس في الفا
بانه اقول لا يظرون ابطال صلاحية السند للسندية
مفيد وليس بانتقال الى بحث آخر في السائل لا يمنع شيئا
بند عاده الا زعمنا منه ان ذلك السند يستلزم نقض
المنوع ولو علم عدم الاستلزام لم يمنع بذلك المنع
فيكون اعتقاد الاستلزام سببا للمنع فان زال
منعه نعم لو منعه ثانيا فحتاج الى ثباته ثانيا فقدر

وكذا

وكذا لا ينفعه ابطال عبارة المانع او التافض والمعارضه
بما فيها لقانون عربي كالصرف والتحو والعروض
وغيرها انما اقتصر هنا على الابطال ولم يذكر
المنع تبنيها على ما اشتهر بين الطلبة ان المعارض
على العبادة مستلزامه موجه بها مانع قال في التقرير وكذا لا
ينفع المعلل بطل السند الاخص مطلقا او من وجه
وابطل السند لما بين وابطل تنوير السند ومنعه انتهى
لكن ينبغي ان يعلم ان ابطال التنوير الذي يلزم لنقض
المنوع ينفعه از ذلك لا بطلان ثبت المنوع فاشكال
المعلل بهذه الاعتراضا انتقال منه الى بحث آخر يجب على
السائل دفعه اركان ابيات المعلل بها تسليم المنع
والاعتراض على ما ذكره واما اركان ابياته بها
الاداء ما وجب عليه من دفع اعتراض السائل فليس
بوجه بل من فضول الكلام فان كانت اشغاله بها
بدون اثبات ما منعه السند فقد عجز المعلل عن اثبات
مدعاه وانما السائل اى جعله مفعلا ساكنا فافهم
المعلل فيه اى صار مفعلا في ذلك البحث وانتقل الى

يجب ان نعم ينفع المصل ابطال المنع مستللا عليه بهذا
المنوع جلية وهذا لا يبطال بمثله اثبات المنوع اولا
تصور الاثبات في اليدين وكذا ينفعه ابطال المنع
مستللا عليه بدعي ان المنوع مسلم عند المانع
لكونه مرضي ورثا مذهب او بوجه آخر وتقريرها
ان هذا المنع بطل لانه وارد على اليدين الجلي وعلوما
هو مسلم عندك وكل منع شأنه كذا فبط لكن فمذا
بطل جواب الزام ودليل جلي على المنوع لتحقيق
فلا يضح عند اعادة اظهار الحق فكانه قال ان المنوع
مسلم عندك وكل ما هو مسلم عندك ثابت عندك
ولما ان يدعي الرجوع عن تسليم ما سلم ان لم
مرضي وزيان مذهب ما لم يكن يديه جليا فيمنع
الصغرى على تقدير وكبرى الكبرى على تقدير والتقدير
على تقدير آخر واما ان كان يديه جليا او مرضي ورثا
مذهبه فلا اعتبار برجوع ومنعه قال في التقرير
ان قلت ليس يتصور من السائل الانتقال الى بحث آخر
قلت الانتقال الى بحث آخر يشعني تحقيق البحث قبل الانتقال

والعارض

٦١
فاغراض السائل اولا لا يمكن ان يكون انتقالا لغير
بحث آخر واما اعراضه ثانيا فان كان قبل جواب المصل
عن اعراضه الاول فان كان ذلك الاعراض الثاني
راجعا الى مرجع الاعراض الاول فليس ذلك انتقالا
الى بحث آخر وان لم يكن راجعا الى مرجع الاعراض الاول
فهو انتقال الى بحث آخر لكن لا بعد ذلك لزاما وان كان
بعد جواب المصل عن الاعراض الاول فان كان ذلك
الاعراض الثاني راجعا الى مرجع الاعراض الاول
فلا يعد انتقالا الى بحث آخر سواء كان اعراضا على وجه
المصل او لم يكن اعراضا عليه بل انتقالا الى اعراض
آخر على ما قاله المصل اولا لكن الظاهر ان هذا الغرض
بعد انقطاع البحث في فهمه كالانتقال الى دليل آخر
وان لم يكن راجعا الى مرجع الاعراض الاول فهو تسليم
الجواب لمصل وانتقال الى بحث آخر وبعد ذلك لزاما الثالث
الثانية في بيان المعارضة واقامها ودفعها وهي في
اللفظ المقابلة على سبيل الممانعة فيعم النقص والمفاضة
وفي الاصطلاح اثبات السائل حقيقة او حكما بان يكون

ما ادعاه بديهياً يخرج به المنع تقيض ما ادعاه المعلن من
 المدعى والمقدمة خرج به النقص وبعض المعارضة
 واستدل عليه اي على ما ادعاه حقيقة او حكماً بان
 يكون بديهياً ان البداهة قائمة مقام الدليل فالمدعى
 البديهي متى مدلى فابطاله بدليل معارضة وكذا
 الخلفا البديهي فادعاه ابطال المدعى بدليل فان كان
 ذلك المدعى مدلى الحقيقة يكون ذلك لا بطل المعارضة
 وما قبلت ابطال المدعى في تقدير دليل معارضة تقديرية
 فليس بشئ كما عرفت وهكذا استغدت من الاستسار
 مسافة واما اثباتا خلافا ليس بمدلى الحقيقة وحكما
 فقد عرفت انه غصب فخرج عن التعريف وما يساوي
 نقيضه عطف على النقيض والاختصاص مطلقاً من بقاء
 اثباتاته ما ثبت لنقيض فيطل العبر واما اثبات
 الاعم مطلقاً او من وجه واثبات المبين فليس
 بمعارضة اثباتاته الا ثبت النقيض حتى يبطل العبر
 قد دخل بها البعض الجاح فامل واعلم ان مورد المنع
 هو المقدمة بالاتفاق وقد عرفت ومورد النقيض هو

هو الدليل على الاصح وسنعرفه ولخلف في مورد المعارضة
 فن قال انها ابطال المدعى المدلى باثبات خلاف بقولان
 موردها هو المدعى المدلى وهو الاظهر ومن قال انه
 ابطال للدليل باثبات خلاف مدعاه بقولان موردها
 هو الدليل فان قلت فعلى هذا لا ينطبق التعريف كالنفي
 المشهور وهو اقامة الدليل على خلافا ما قام الدليل عليه
 الخصم باحدا التعريفين فيكون مبايناً قلت المرد من الاثبات
 والاقامة الا بطل بالاثبات والاقامة لكن زكوا السبب
 واريد السبب فادع التعريف منطبق للمذهبين واسارة
 الى ان التصريح بدعوى لبطل ليس بلازم بل يكفي
 الاثبات والاقامة فان دفع ما يمكن ان يقال ان كلام من
 التعريفين غبي مانع لصدمتهما على الغضب فانه اذا قال
 المعلن هذا الشئ انشأ الله ناطق وقال السائل الانتم
 كونه ناطقاً بل هو ليس بانثا اولين بناطق ولين
 يجوز لانه ليس بما شئ فان هذا الغضب يضدك
 عليه ذلك الاثبات والاقامة فاذا اراد بهما الا بطل
 لا يصلح ان عليه واما عدل عن التعريف المشهور

لو ردد الاعتراض عليه اولاً بانه غير مانع لتناوله على
 الاستدلال بحدوث العالم فخاصة لمن استدلل على
 وجود صانعه وان لجيب عنه بان المراد من الخلاف
 ما بينا فيه وثانياً بانه ذكر العلم وارادة الخاص ولا دلالة
 للعم على الخاص باحدى الدلائل الثلاث وان لجيب
 عنه ايضا بان التقييد بالخصم يخصصه وهو موضع
 في عرفهم للمنافاة في كان ادعى المعلن اي مثل ادعائه لاننا
 هبته شئى بان قال مثله هذا الشئ ليس باننا دائماً
 واستدل عليها اي على لانسانا بانه ذلك الشئ بانه
 محمولاً شئى من المحجى باننا دائماً فعارضه السائل
 الضمير اما راجع الى المعلن او المدعى المتفاد من ادعى
 او الى الدليل المتفاد من استدلل باننا انسانا بالفعل
 والنقيض لو باننا بانه ضلوكية وهو ما اوى وباننا
 انه زنجى وهو المختص فلا تائل بسنح عنه ارادة تقرب
 المعارضة ان يقول للمعلن ذلك وان دل على ما دعيت
 اي وان استلزاه لكن عندي ما ينفعه اي دليل
 ينفي ما دعيت بمعنى ينتج خلافاً عماك وهو ان هذا الشئ

منعجب

٦٢
 منعجب اسود وكل منعجب اسود انت اوضحك وزنجى بالفعل
 ولا يجوز لتائل ان يقول وان ثبت ووان صدق بدل
 وان دل فيما كان استلزاه قطعياً فلا يلزم الشك في
 فافهم ودفع المعلن المعارضة اما يمنع بعض معبر من
 مقدمة دليل المعارض وهو المناقضة وقد عرقه او باننا
 المعلن فساد دليله بخلاف الحكم او باستلزاه الفتاد
 وهو النقض الاجمالى وسبب ان تفصيل النقض الاجمالى
 في المقالة الثانية ان شئ الله تعالى في الحاشية وهما
 لا ينفع المعلن في المعارضة بالقلب زد دليل المعترض حينئذ
 عين دليل المعلن تاثل فلا ينفعه ح الا المعارضة على
 المعارضة على تقدير كونها دافعة تأمل انه لو قال قوله
 تأمل في الاوسط اشارة الى ما ذكره في التقرير من ان
 دليل المعارض لا يمكن عين دليل المعلن في جميع المادة
 لوجوب تعابر بعض المادة كالحدا الكبرى في الاقوى الى
 والجزء الغير المكرر في الاستثنائى فيمكن منع الكبرى
 وابطال الجميع فتأمل وقوله على تقدير كونها دافعة
 اي دافعة لمعارضة التائل لاداة في دفعها اي اهل الاختلاف

حيث قال بعض الافاضل المعارضة لا تعارض لان المعارضة
 ما تعارضها ايضا وسبب جوابه اولها انما تدفعها اذا
 كان موردها الدليل قائل واما ان كانت مدعى فلا تدفعها
 ان المعلن سلم دليلية دليل المعارضة فيعارض الدليل
 الثاني كما يعارض الدليل الاول ولعل قوله تامل في الخبر
 اشارة الى هذا التقرير او باثبات معلن تلك الدعوى
 بليل تخي ولو مبينا الدليلية الاول زقد عرفنا لان نقل
 الى دليل تخي ليس من قبيل انقضاء البحث ان كان الدليل الاول
 مقدوحا بالواسطة وهنا كذلك لان المعارضة سلمه
 في الظاهر لكن لما كانت متعلق المعارضة المدعى كما الدليل
 متعارضين من حيث المدلول فكان تعارضها بالواسطة
 لا بالذات فاعرف وتغيير المدعى وتخي به اثبات حكم وهو
 المعارضة على معارضة التامل وفي كون هذه المعارضة
 دافعة لمعارضة التامل يجب قال في الحاشية تقرير
 البحث الدليل الثاني للمعلن هنا معارضة دليل التامل
 المعارض دليلية الاول وذلك ظ فلا فائدة في اثبات
 الدعوى بليل تخي عند معارضة التامل والجواب

عنه ان يقال لا نعم انه لا فائدة فيه ان يجوز ان يكون الدليل
 الثاني للمعلن اقوى من دليل التامل المعارض بوجه من
 الوجوه ولو سلم انه ليس باقوى منه فيجوز ان يكون
 المجموع الدليلين اقوى من دليل واحد كذا قاله ابو الفتح
 انتهى وفي كون هذا الجواب موجهاً ننظر لا يخفى لكن
 يمكن ان يجاب ان المعارض اذا سمع الدليل الثاني فسكت
 كان سكوته اقراراً ورجوعاً عن المعارضة واما اذا
 عارض ثانياً ولو بدليل الاول فيجب على المعلن ان يجيب عنها
 اعلم ان الدليل يستلزم مدلوله اما قطعاً او ظناً والثاني
 اما استقراءً وتخيلاً والاول اما ان يتركب من مفردات
 قطعية او لا والاول دليل قطعي والثاني اشارة عقلية
 فالمجموع اربعة دليل قطعي اشارة عقلية استقراءً تخيلاً
 وبسمية الفقهاء قياساً والاول اقوى من السابقة والبناء
 متساوية بحسب النوع لكن يكون بعض منها اقوى من
 التي يغلبه الظن قائل والاول لا يكون اقوى من مثله
 لانفسه ولا بالكثرة والثاني يكون اقوى من مثله بالكثرة
 ونفسه ايضا فان كانت الظن في مفردات اغلب كان

افوى وكذا الثالث لان ما استقله اكثر كانت افوى
واما الرابع فيفوى بنفسه ومحل بيانه الوصول وكذا با
بالكثرة عند مجده وهو الاظم خلافا لما فاز اعارض معارض
فالتخصم يرفعها باثبات قوة دليله عن دليل المعارض
قد انقض دليل المعارض في الحقيقة باستلزام القناد
وهو رجحان المرجح فاعرف وانما منع كون دليل المعارض
في معرض معارضة مستندا بضعفه فلم يجز به عادة
المحققين وما ينبغي ان يعلم انه ان كان غرض المستدل بيقاع
الشك الاثبات كاستللال لازمي على نفي التوهم فالمعارضة
له غير مرضي فالاول دفعه بالنقض بل بالتناقضة لانه
المعارضة لا تدفع الشبهة لكن كما كان ظاهر حاله الاثبات
جاز للدفع بالمعارضة ايضا ثم ان المعارضة تنقسم الى
المعارضة في المدعى وهي ان يثبت التل خلافا مدعى العقل
بعثبات العقل مدعاه اذ قبل الاثبات يكون غصبا والى
المعارضة في المقدمة وهي ان يثبت التل خلافا مقدمة
دليل العقل بعد الاثبات العقل تلك المقدمة كما ان قال العقل
هذا الشيخ ليس بكاتب لانه ليس بانسانا وكل كاتب انسان

ار هو حجي ولا شئ من الحجج باننا اقلنا ان التل ذلك
هذا وان دل على عدم كونه انسانا لكن عندي دليل
بذلك على كونه انسانا او صاحبا او زنجيا وهو ان
هذا الشيخ متعجب اسود وكل متعجب اسود انسانا او صاحبا
او زنجيا وانما ذكر هذين القسمين في زيل التعريف
مع ان المناسب ذكرها في فصل التقسيم لكونهما اقرب
اولية فان اتم ما هو الغرض من التعريف وهو الا
كشاف انما يكون بها فتكون كالشبهة من التعريف بخلاف
الاقسام الثانوية صريح به الفاضل العصم في اوائل
حاشية على التصديقات **فصل** في بيان اقسام المعارضة
وكل واحدة منهما اي من المعارضة في المدعى والمعارضة
في المقدمة تنقسم الى ثلثة اقسام وهي المعارضة بالقلب
والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغبي فيصير الاقسام
سنة لانه دليل المعارض ان كان عين دليل المعلن مادة
بان يكون مدرا لا يستلزم فيهما اتحادا وهو الحد
الوسط في الاقناني والمقدمة الاستثنائية في
الاستثنائي لا ينص على الاتحاد بين الدليلين في

جميع المقدمات فضلا بين الدليلين المعارضين
مدلولها فالقيد كما شفى في احدهما والتغاير من تغاير
المدلولين لا يمنع اتحادهما مادة عرفاً وصورة بما يتحد
شكلاً ووضوياً في الافتراض وقيل يكفي الاتحاد شكلاً
ووضوياً ورفقاً في الاستثنائي كما في المغالطة العادة
الورود تسمى تلك المعارضة قلباً ومعارضة على
سبيل القيد لقلب المعارض ذلك الدليل على المعلن
والمغالطة هي قياس فاسد تام من جهة الصورة بان
لا يكون على هيئة منتجة لعلم شرط من شرطه المغير
بحسب كيف والكم والجهة واتمام جهة المادة بما يكون
المطلوب وبعض المقدمات شياً واحداً او ثانياً يكون بعض
المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة لفظاً او معنى قال
في الحاشية وحاصل هذه المعارضة ابطال دليل المعلن
لأن الدليل الصحيح لا يقوم على التقييد لا سيما
اجتماع التقييد فيها معنى النقص واما في غيرها
من المعارض فلا يتعين فيها بطلان دليل المعلن بل
يعلم اجمالاً ان احد الدليلين بطلان دليل المعلن او

76
او دليل المعارض الا في القسم الثاني من المعارضة
بالغوي تامل انتهى يعني ان حاصلها ابطال دليل المعلن
بقيامة على التقييد اما قيامة على احد التقييدتين
فلم واما قيامة على الثاني فلا نه عين دليل المعارض
وهو قائم على الثاني والدليل الصحيح على التقييدتين
لاستحالة اجتماع التقييدتين فيها معنى النقص اي
نقص دليل المعلن باستلزامه الفاد وهو اجتماع
التقييدتين ولذا سماها الاصوليون معارضة فيها
معنى المناقضة اذ المناقضة في عرفهم هو النقص اجمالاً
وفي غيرها من المعارضات وهي المعارضة بالمثل
والمعارضة بالغوي فلا يتعين فيها بطلان دليل المعلن
لكونه غير دليل المعارض بل يعلم اجمالاً ان احد الدليلين
باطل اما دليل المعلن ودليل المعارض يكون مدلول
ليهما متناقضين الا في القسم الثاني من المعارضة
بالغوي وهو مكان غير دليل المعلن صورة وعينه
مادة فانه يتعين فيها بطلان دليل المعلن ايضاً يكون
مدلولاً لا يستلزم فيه مستلزماً للتقييدتين اما استلزامه

احدهما لم وأما استلزامه الآخر لانه عين مدار
الاستلزام في دليل المعارض وهو مستلزم للآخر
لقول قد عرفت ان دليل المعارض عند القلب وان كان
عين دليل المعلن صورة لكنه ليس عينه في جميع الماد
حتى يلزم من قيامه على الآخر قيامه على النقيضين
بل عينه في بعض الماد وغيره في البعض الآخر فلا
يتعين بطلان دليل المعلن بل يجمل ان يكون البطلان
في دليل المعارض كما ان قلنا العالم حادث لانه اثر
القديم وكل اثر القديم حادث فعارض الفلسفي بانه
قديم لانه اثر القديم وكل اثر القديم قديم فان هذه
المعارضة معارضة بالقلب مع ان البطلان في كبرى
دليل المعارض فلم يعلل ان ينقضه وان يمنع كبراه فاذا
لم يتعين بطلان دليل المعلن عند احاد الصورة فلا يتعين
عند الاختلاف بالطريق الاول ان يجمل مع ان يكون
البطلان في صورة دليل المعارض ومادته ولعل
قوله نأمل اشارة الى هذا التحقيق فظهر من هذا
ضعف ما قال في الحاشية اقول فليس حجة المعارضة

٦٧
على المعارضة ان لو نقض دليل المعارض او منع بعض
مقدماته بنقل عراضه عليه فاعرف انتمى قوله ح
اي حين كون دليل المعارض عين دليل المعلن مادة
وصورة والتحقيق ان في كل معارضة معنى للنقض لان
المعارضة بمنزلة ان يقال دليلك هذا بطل لانه جار
في مدعاه مع تخلف الحكم عنه لانه عند دليله ينعدم
عاك وكل دليل شأنه كذا في بطلاننا اوصفة الاول في
الدليل اليقيني والثاني في الدليل الظني ان يبطل دليليته
بالاعتقاد بنقيض مدلوله بل بالشك ايضا فاذا
بطل المعارض معارضة الى النقض فليس للمعلن
من المنع الا منع التخلف مستند الجواز بطلان دليل المعارض
سواء كان دليل المعلن ظنيا او يقينيا اخذ هذا وكن
من الشاكرين قال ابو الفتح المفاطات العامة الورود
وهي الادلة القاسدة التي يمكن ان يستدل بها على جميع
الايشان من القضايا النظرية او على نوع واحد منها
حتى على اجتماع النقيضين وارتفاع مائال المفاطة
احدهما وكل اجتماع النقيضات تخلف الاستدلال بها على

جميع النظر بامثل ان يقال الشيء الذي يكون كل واحد
من وجوده وعدمه مستلزماً للمطلوب مما موجود
او معدوم وذلك ظاهر واما ما كان من الوجود
والعدم يلزم ثبوت المطلوب ومثال المغالطة
المستدل بها على نوع واحد من النظر بامثل ان يقال
مثلاً كل الجتمع النقيضات تحقق احدهما وكل الجتمع
النقيضات تحقق الاخرى ينتج من الشكل الثالث موجبة
جارية لزومية اقول فالسندك به اي بذلك القول
الفلسفي على قدم العالم بان قال مثلاً ان كان الشيء
الذي يستلزم وجوده وعدم قدم العالم موجوداً
او معدوماً كان العالم قد بما لكن المقدم حق والثاني
مثله تعارضه بالاستدلال به على جدونه بان يقول
ان كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه محدث
العالم موجوداً او معدوماً كان العالم حادثاً او لم
يكن العالم قد بما لكن المقدم حق والثاني مثله قال
في الحاشية ويجوز عنه بان تختار انه معدوم ولا تخم
ثبوت المطلوب لان اختيار انه معدوم زائد وصفته

التي

التي هي استلزام عدمه المطلوب فهو قال في التفسير
ويجاب بان اختيار ان عدمها بعدم تلك الصفة فلا يلزم
المطلوب وان كان دليل المعارض غيره اي غير دليل
المعلل مادة وعينه صورة تستلزم تلك المعارضة بالمثل
لتماثل الدليلين في الصورة كان يقول للفلسفي
العالم قديم لانه اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فهو
قديم فتعارضه بانه اي لعالم حادث لانه متغير
وكل متغير حادث فان دليلنا هذا غير دليله مادة
لتغاير اوسطهما وعينه صورة لكونهما مرأول
الاول وان كان دليل المعارض غيره اي غير دليل
المعلل صورة تستلزم تلك المعارضة بالغير
لتغاير صورتها سواء كان دليل المعارض غيره اي
غير دليل المعلل مادة ايضاً كما اذا عارضنا لذلك
الفلسفي في الصورة المذكورة بان العالم حادث او لم
يقدم لانه اثر المختار ولا شيء من القديم باثر المختار
او ولا شيء من اثر المختار بقدم فكل من هذين الدليلين
غير دليل المعلل مادة وهو ظا وصورة لانه دليله مرأول

الاول واقل هذين الدليلين اقل لثاني وثانيهما ثاني
الاول لكن لخيار الاول لوضوح غيبية الاول لزوم
الغائبة في الشكل في الغيبية على ما قبل او كان عينه مادة
وهذا التعيم صريح به عصم الفاضل في شرح الاداب
العصدي حيث قال في ذلك الشرع وقد لا تكون
صورته كصورته ونسبته معارضة بالغيب وان اخذت
المادة فيهما ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يناقض
بانه لا غيبة لاتحاد الصورة على اتحاد المادة حتى
يكون اتحاد الصورة مع اختلاف المادة معارضة بالمثل
واتحاد المادة مع اختلاف الصورة معارضة بالغيب
على ان الصورة يكون الشئ معه بالفعل بخلاف
المادة انتهى ومثاله ان يستدل المعلن على مدعاه
بمغالطة العامة الورود كان يقول الفلاس ان كان
الشئ الذي يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم
موجوداً او معدوماً فالعالم قديم لكن المقدم
حق في معارضة التائل بايراد تلك المغالطة على
نقبض مدعى المعلن بصورة اخرى غير ما اخذناه

المعلن كان يقول لو كان العالم قديماً لم يكن الشئ الذي
يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم موجوداً
ولا معدوماً لكن التالي بطلان هذين الدليلين
متحدث مادة متخالفات صورة لغايرهما وضعاً
ورفعاً فعليك تبغيوت اخرى **المقالة الثالثة** في بيان
تعريف النقض وتقييده وتقريره ودفعه وهو رتباً
بطلان وقد يقيد بالجمالي قال في الحاشية معنى كون
الجمالي ان بطلان الدليل راجع الى بطلان مقدمة
من مقدماته فلما لم يذكر بطلان تلك المقدمة
كان ابطال الدليل لجماليته انتهى واما ازاقيده بالتفصيل
فيكون بمعنى المناقضة كما عرفته ومعناه
مطلقاً ومقيداً بالجمالي ان يدعى التائل بطلان
دليل المعلن مستند الحقيقة او حكماً بما يكون لبطلان
بديهيات البدهية قائمة مقام الدليل والمشهور
ان شاهده منحصر في امرين احدهما التخالف والاخر
استلزام الفشار وشار الى الاول بقوله بانه
اي دليلك هذا جار في مدعى اخرى كذا مع تخلف

ذلك المدعى عنه أي عن ذلك الدليل وكل دليل هذا شأنه
فيطرد الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى هذه القضية
ينعكس بعكس النقيض إلى الكبرى وإثبت هذه القضية
بقوله لا المدعى لا زعم له أي للدليل وبطلان الزعم
بذلك بطلان الزعم وهو ملزوم فالمدعى بذلك بطلان
على بطلان الدليل فالدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى
كان قلنا للفلسفي السند على قدم العالم بأنه أشد
القديم وكل أثر القديم قديم أنه أي ذلك هذا جار
في الحوادث اليومية أي الواقعة في الديم أي ينتج قدم
الحوادث اليومية مع أنها حادثة بالبداية أي فتختلف
عنه المدعى وعلم إجمالا بطلان مقدمة من مقدمة
قال في الحاشية فدل على المعلل هنا بطلان بطلان كبراه
المطلوبية وهما كل ما هو أثر القديم قديم أنه أي هذا
أن لم يرد من القديم القديم الغير المختار وأما أن
القديم الغير المختار كما هو زعمه فالبطلان في صفه
ولا يجزأ عن هذه النقض عند الجمهور أن كان دليل
المعلل يقيناً أو قياساً شئ عينا يمنع الكبرى لأن الجمهور

يجعلون الشروط وارتفاع الموانع تنمية العقل بالبحث
عندهم يمنع الصغرى فقط وأما عند من لا يعلمها
من تنمية البحث عنده يمنع الكبرى أيضا كقولنا هذا يحرق
لأنه حطب ملقى في النار وكل حطب ملقى في النار
يحرق وكقولنا خروج البول نافض للوضوء لكونه
خروج النجاسة وخروج المذي خروج النجاسة
فخروجه نافض له فإن الأول دليل يقيني جار عنده
في الحطب لما طوى بالطلق وهو دوار يمنع الاحتراق
والثاني قياس شئ على جار عنده في خروج دم المتحضر
لكنهما ليسا باطلين لكون التخلف عنهما مانع وهو
الطلق والاستمرار بحيث يعد عندنا وأما عند الجمهور
فليس بجاريين فهما لكون قديلا مانع ملحوظاً
في أو سطرها وأما إذا كان الدليل إمارة عقلية كقولنا
زيد فرسه في باب اللحم ومن فرسه في باب اللحم
فهو في اللحم فيجاء بمنع الكبرى أيضا بالانقضاء فانها
لوحجت في عمر وفعلنا أنه ليس في اللحم بوجه آخر
لا يقدم أفادته ظناً في حق زيد فلا تبطل بتخلف

الحكم عنه واما بطلانها عند المعارضة فلحصول الاعتقاد
بعدم كون زيد في الحرم لا للتخلف فنقصي وكذلك
الاستغناء ولما كانت الصغرى من الدليل المذكور
مستثناة على مقدمتين وهما الجواب والتخلف بمنع الجواب
ثارة وسند نخبر الدليل كلا او بعضا او نخبر بالدعي
المختلف والتخلف ثارة اخرى قال في الحاشية وهذا
مستحجة لانه المقدمة الثانية كبرى بنج مع الاولى
انه دليل للعقل جار في المختلف فيضاهيه الكبرى
القائلة بان كل دليل جار في المختلف فهو بيط فالحذف
الصغرى واقام دليلها مقامها سويع وقبل ان الصغرى
مستثناة على مقدمتين وكذا الكلام في النقض باستلزام
المحال فاعرف انه انتهى بمعنى انه قولنا مع تخلف ذلك
المدعى عنه في قوة قولنا وذلك المدعى متخلف عنه
فيكون الدليل المذكور قياسا مفضول النتيجة لكن
يسمى الدليل الاول منه صغرى فمستحجة لقيامه
مقام المطلوبة فلذا لم يقصد الكبرى بالثانية وشار
الى شاهد الثاني وهو استلزام الفاد بقوله

وقد يستدل الناقض على بطلان دليل العقل بانه
مستلزم للدور والتسلسل اي مثله وكذا سائر المحال
كاجتماع النقيضين وارتفاعهما الى غير ذلك وهو
اي الدور والتسلسل الواو اما حاليته او عاقبة كما
سبق محال وكل ما يستلزم المحال فهو محال كقولنا الخدلة
تعريف لانه تعريف وكل تعريف ولا مجال للمع الكبرى
هنا ايضا بل قد يمنع الاستلزام وهي صغرى دليل
الصغرى المطلوبة وسند نخبر اجزاء الدليل وقد يمنع
الاستحالة وهي كبراه وسند نخبر الدور والتسلسل لانه
بعض الدور وهي المع وبعض التسلسل كما في المقدمات
والاعتبارات غير محال كما بين في محله قال في الحاشية
وهنا نقرب بر نخبر وهو ان يقال انه مستلزم للدور والتسلسل
وكل ما يستلزمه فهو محال في برة والجيب في الصغرى
ويقول ان اردت انه مستلزم للدور المحال والتسلسل
لحال فلا تخم الصغرى وان اردت لمطلق فلا تخم الصغرى
وان اردت لمطلق فلا تخم الكبرى انتهى ولا يصد عن
محال الزادة الغير المحال وقد يجيب عن النقض سواء كان

بالتحقق واستلزام الفاد بآثار المدعى النقوض ويظهر
 بدليل آخر حال من الفاد الذي تبينه النافض وهذا لا يتأثر
 سواء كان بغير الدليل وانفصاله الى دليل آخر فقام مروي
 لعدم نصحيه للدليل المردود وواظها رصوب من وجه
 لدفاده ما هو المقصود لكن قد عرفت ان الانتقال
 الى دليل آخر من قبيل انقطاع البحث اذا كان الدليل
 الاول مقدوما بالواسطة او كان الدليل الاخر متقوما
 بسند المانع او كان الانتقال لا يرد دليل لا يشهد على
 التامعين ولا يصور الا الاخر واعلم ان المعارض
 يعني من ادعى بطلان المدعى المدلل والتناقض يعني
 من ادعى بطلان الدليل ففيهما ما يجزى اذا لم يذكر دليل
 حقيقة او حكما لما ادعاه من بطلان المدعى والدليل
 فلا يسمع كونهما البطلان لكونهما مكابرة فلا بد من
 دليل وبشيء دليل النقض شأ هذا انه يادى على بطلان
 الدليل دون دليل المعارضة ولا مشاحة في الاصطلاح
 ان قلت ليس يجوز لك التائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب
 الدليل الواحد وجنسته عليه بلا تأول ومطلقا

حتى يجعل كونه بطلان الدليل بلا دليل على المنع
 كما في المدعى الغير المدلل فسمع قلت لا يجوز لانه اي
 ذلك المنع تكليف بما لا يطاق لانه الدليل لا ينبغي ان
 مقدمة واحدة وما لا ينبغي الا باها فطلبه على
 مجموع الدليل تكليف بما لا يطاق وهنا بحث قال في الحاشية
 شبيه وهو ان يستغنى عن التائل ان موادك هل
 هو منع مقدمة مو. مقدمة او منع كل منها او منع
 مجموع الدليل من حيث المجموع فعلى الاول يستدل
 بالعمل على واحد من مقدماته فان سكنت التائل
 فذلك وان قال مرادى المقدمة الاخرى يستدل
 عليها ايضا وعلى الثاني يستدل على كل واحد منها
 وعلى الثالث يستدل على كل واحد منها ثم يستدل
 بثبوت كل واحد منها على ثبوت المجموع من حيث
 هو المجموع وهذا ما قاله ابو الفتح ونقير الثالث
 ان هذا دليل ثبت مقدما له وكل دليل هذا شأنه
 فتأبى ومعنى قولنا من حيث المجموع اعتبار الدليل
 شيئا واحدا واحدة اعتبارا به انتهى قولنا فعلى الاول
 اي على تقدير كون مواد التائل منع مقدمة من مقدمة
 الاخبار عند الاستفتاء فيستدل عليها والدليل

على واحدة منها فان سكت فذلك لمنوع وان
قال مرادى المقدمة الاخرى فان عينها يستدل
عليها والا فعلى القياس المذكور نعم منع المقدمة
الفقر المعينة ليس بسموع ولم يحجوا عاداتهم بمنع الدليل
لكنه ليس تكليف ما لا يطاق وهذا البحث منع الصغير
الثانية على تقدير ومنع لكبرها على تقدير وضع الثوب
على تقدير آخر والمذكورات اسانيد لها فذكر لكن
الاستفسار ليس بلازم ان يمكن للمعلل ان يستدل
على مقدمة بلا استفسار فان سكت فذلك
والا فعلى اخرى وهكذا يستدل على جميع المقدمات
فان سكت فذلك وان قال مرادى منع المجموع مرجح
المجموع يستدل عليه بالدليل المذكور **فصل** في بيان
النقض لمكسور واما النقض المشهور فاعني عن ذكره
المذكور اعلم انه الناقص بالخلف قد يتوكل بعض
اوصاف علة دليل المعلل وهي الحد الاوسط في
الافتراق ومجمل الجزئه المكرر في الاستثنائي ان
وضع ونقيضه ان رفع عند اجرائه في مدعى اخرى وبذلك
زيدتها وخلصها في زعمه فيسمى ذلك النقض نقضا
مكسورا لكونه الكسوف زائدا على ما بقيضه اخرى

المدعى فانه لا يقتضى الغايبة بين الدليلين الذي في الحد
الا صغير في الافتراق وفي المحكوم عليه في الجزاء في الا
استثنائي الذي كان المقدم والتالي فيه مشاركين
في الموضوع وفي خصوصيات مجمل الجزاء المكرر في الاستثنائي
التي لم يكن المقدم والتالي فيه مشاركين في الموضوع
فماثل فله عالج منع الجوانب اي جوبات دليلا في مدعى
اخر مستندا بان الوصف المذكور مداخل في العلية
والاستلزام وقد يبطل السائل هذا الاستدلال بان
ان لا مدخل لذلك الوصف في العلية فيثبت الجزاء
ازسالم السائل والمعلل جوبا الدليل بدون ذلك
الوصف فعدم الجزاء يستلزم ان يكون ذلك الوصف
مدخلا في العلية فمثل مثاله اي مثال النقص المذكور
مع مورد كان قال الثاني في لا يفتح بيع الغايبة لانه
اي الغايبة مبيع مجهول الصفة عند احوالها قد بين
وكل مبيع هذا شأنه فلا يفتح بيعه فاقضنا اي
ابطلنا دليله از قد عرفت ان المناقضة ترادف النقص
عند الاصوليين بانه اي دليلك هذا جار في تزويج
امرة غائبة لانها اي تلك المرأة مجهولة الصفة عند
احوالها قد بين مع انه اي تزويجها صحيح عندك اي مع

تخلف الحكم عنه وكل دليل هذا شأنه فبط ففقد حذفا
 من الاوسط فدل لمبيعة فلك افعى منع الجوان
 مستديان لوصف لمبيعة مدخلا في العلية ولنا
 ابطال هذه فاطلب من محله **فصل** في بيان النقض
 الغير المسموع لا ينقض ذات الدليل وغيره من المكنا
 التامة والنافصة بالاشتمال على التطويل وهو
 اكثر اللفظ بحيث لا يغني بعضه عن بعض او
 الاستدراك وهو اغنا بعض اللفظ عن بعض
 او الخفاء في المدلول كما في العقل والروح او في الدلالة
 اما لعلم اعتبار استعمال الدال في ذلك المدلول
 كما في ذلك المدلول كما في الالفاظ الغريبة او لعد
 مدلوله كما في اللفظ المشترك بدون قونية معينة
 او لعدم تعيينه كما في اللفظ المجاز بدونها الوعوى
 ذلك مما يزيل من اى حسن مشتملة كالادوات
 والتركيب الضعيفة فلا يصح لاحد المناظرين
 هما العقل والسائل ان يقول للاخوات ما ذكره بط
 لاق المعنى الذى دينة بما ذكرته من العبارة يصح
 ادائه باحسن منها وهو هذه العبارة وانما لا يصح
 ذلك النقض لانه وجود الطريق الرجح لا يوجب

الطريق المرجوح وانما يصح الاعتراض به اى بذلك
 الاشتمال على حسن العبارة وبسبب هذا الاعتراض
 تعيين الطريق وهو ليس من باب المناظرين
 لاظهار الصواب بوجه ان الاعتراض بالاستدراك
 كثير في كلام الفحول وقال الفاضل العصم ان الغرض
 السائل بان هناك طريقا راجحا لسهولة وقل
 مؤنة فلا بد في العدول عنه الى هذا الطريق
 من نكته فلا يندفع بان يقال انه تغيير الطريق
 بل يجب ان يحاب ببيان نكته هذا وهذا اى في
 مقام الحكم بان المذكورات لا ينقض بها ذات
 الدليل وغيره استثناء وهو ان كون التعريف
 اخفى من المعروف دلالة عند كونه تعريفا لفظيا
 ومدلوله عند كونه حقيقيا بيطلة كما عرفه وهنا
 نظر انهم من منه ان الخفاء في المدلول يزيل من
 العبارة التى ليست بتعريف وانه يزيل حسن
 التعريف الذى وجد فيه ولم يكن فهم مدلوله
 اخفى من فهم مدلول المعنى وليس كذلك لا يقال
 المراد من الخفاء الخفاء في الدلالة فقط لا نقول
 التعريف الحقيقي لا ينقض ولو كان اخفى دلالة



من المعرف فلا يفتح الاستشراح قائل **فصل** في بيان
المنظرة الجارية في العبارة قد تنقض لغيره وهي
اللفظ يستعمل بها العبور المحاط منه الى المعنى او
المستعمل من المعنى اليه ولا يبعد فهمها للخط لعبور
المتاخر منه الى اللفظ او الكاتب من اللفظ اليه ومعناه
اي معنى ذلك النقص يحوى لائق بطلانها مستلذا
حقيقة او حكما بخالفها فانون اللفظ او الصرف
او النحو والخط الى غير ذلك من العلوم العربية بان
يقول لائق ان هذه العبارة مشتملة على شئ
كذا وهو مخالف لقانون ذلك العلم وكل عبارة
شأنه هذا فبطور بما يجاب عن النقص بمنع الاشكال
مستلذا يحى برنك لغيره بحث يظهر به عدم الاشكال
وقد يجاب عنه بمنع مخالفها لقانون العربية
مستلذا بمذهب من مذهب اهل العربية يصح
عليه اي على ذلك المذهب تلك العبارة كما ان قبل
قوله مستلذا بطلانه مشتمل على الاضمار قبل الذكر
وهو مخالف لقانون النحو وكل قول شأنه هذا فبطور
فانه يجاب عنه بمنع الاستعمال مستلذا بان مرجع
الضمير المدعى المفهوم من قوله يحوى بطلانها

وهو

وهو مذكور حكما ولو قبل لانه مشتمل على ضمير لم يذكر
مرجعه صحيحا ليجتمع المخالفة مستلذا بان
الذكر الحكمي يكفي في ارجاع الضمير ولو ذكر مرجع
الضمير صحيحا بعد قوله مستلذا لا يمكن الاستناد
عند المنع بان المرجع المذكور بعده وزاجا نزع على
رأى وانما يكون مخالفا لو كان بدون ذكره وقد
اشتهر بين المحصلين ان ناقض العبارة مستلذا
وموجبها مانع ومعناها ان الاعتراض على العبارة
سواء كان على ذاتها او ضمنيا بخالفها القانون
العربية لا يصح على طريق المنع بل على طريق البطلان
والاستدلال وان توجيهها لا يكون الا بمنع مقد
من مقدما ذلك الاستدلال لكن هذا النقص
لا ينفع المعلن لعدم اتباعه بما وجب عليه عند منع
المانع اي عند دفع السائل مدعاه مدلدا كما اولاد
او مقدمة دليله معينة كانت او لا فيعلم المنع والمعارضة
والنقص ان النقص بطلان مقدمة غير معينة في
الحقيقة هذا لكن قد عرفت ان المنع انما وقع في هذه
الرسالة بمعنى طلب الدليل فالمنع هنا بمعنى طلب الدليل
لكن عدم نفوه عند المعارضة والنقص معلوم

من حيث ادليله تأمل بل هو اى هذا النقض انتفاء منه
 اى من المعلن الى بحث آخر لا ينفعه في اثبات المدفوع فقط
 انه يجب على التام فعه ان كان اثباتا للعلل به لتسليم المنع
 والادعاء على ما ذكر فيكون المعلق مفعلا وبالجملة
 انة النقض اى الادعاء على المسموع الذى يبطئ عليه
 النقض اربعة الاول نقض التعريف والثاني نقض التقييم
 والثالث نقض الدليل وقد يفتيد بالاجمال كما عرفت
 والرابع نقض العبارة واطلاق النقض علم الثالث
 حقيقة وعلى التلثة اباقة استعانة فمن يقول
 بنقض المدعى والمقدمة الغير المدللين فالنقض عنده
 ستة واما طلب الدليل على المدعى والمقدمة المعينة
 الغير المدللين وكذا على المدللين بدليل فاسد عند
 من يجوز منعها فلا يستلزم نقضا مطلقا اى بدون
 تقييد بل نقضا تفصيليا كما ترى **فصل** في المناظرة
 الجارية في المركبات الناقصة اعلم ان المركب الناقص
 الذى لا يصح السكون عليه ان كان قد لا للقبضية
 بان يفتيد الحكم عليه اويه او النسبة فيها فذا اى ذلك
 المركب تصديق معنى فبرد عليه المنع مطلقا اى لم
 يكن بلهيبا جليا حقيقة او حكما كان نقول هذا

العالم انتشاره دائما فان مجموع الرومى والانت
 والنسبة التقييدية بينهما مركب ناقص وقد للقبضية
 لعدم احتياجها الى ذلك المجموع وهو بخلافه فراك
 هذا رومى وقس عليه فبد الحكم عليه والنسبة فلك
 ان يمنع رومية فقط اى بدون منع انسانية
 وان يمنع عالمية فقط وان يمنع دولم النسبة فان
 اثبت انت رومية او عالمية او دولم النسبة بدليل فلك اقل
 ثلث وظايفاما ان يمنع مقدمة معينة من مقدمات
 ذلك الدليل وبعارضه اى ذلك الدليل او بنقضه
 والطالب المتفطن لا يجفى عليه ذلك اى يقبضه على
 ما ذكرهنا لك واما ان لم يكن المركب ناقصا فدا
 للقبضية بان لا يكون قد استوفى كان ذلك المركب
 مركبا اضافيا كان قال احد غلام زيد يكون الفلاني
 وجوزيدا ومركبا تعداديا كان قال خمسة عشر او
 غير ذلك كرجل عالم او راقد خلا او يكون فلك المركب
 ناقص كان قال غلام رجل عالم او يكون فلك الانتشا
 كان قال لا تقرأ القرآن محذرا فلا يعنى ض عليه بشئ
 من المنوع الا بالنقض بخالفه ذلك اللفظ القانون
 العرفي ان خالفه في زعم الناقض وقد عرفت ان

المكبل الذي قد لا نشأ قبل المنع كما انما كان احدهما
تلاوتك شيئاً بالتميز المذكور فقلت ان نقول لا ثم كون
المفروقاً انا او كوني محدثاً او علم جواز قوة المحدث
فرا **فصل** في بطلان الاجوبة المقبولة وغيرها اعلم
ان السند ومقدمة الادلة لا بد ان يكون مسلم
في الظاهر عند الخصمين. والادلة لا يكون مسموعاً وان
اجاب المعلن او المعرف او القاسم بجواب مسلم عنده فذا
جواب تحقيق وان لم يكن مسلماً عند السائل ولم يكن
صحيحاً في نفس الامر واما ان اجاب المعلن عن اعتراض
السائل بجواب مبني على ما سئل به السائل فقط بانيث
المعلن ما منعه السائل من المقدمة والمدعى بدليل
متمثل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعلن
واعتقاده بانه القول الذي سلمه السائل يبط
وان لم يكن باطلاً فذا اي ذلك الجواب جواب
الزاعم جلد للجواب تحقيق وليس الغرض للمعلن
منه اي من هذا الجواب ظاهراً للحق والصواب بل
الزام الخصم فقط وهدم ما قال واهلها والفضل
وحفظ المقال وكذا ان يدفع المعلن او المعرف
او القاسم كلام الناقل والمعارض مستدلاً و

مستدلاً

٧٧
مستدلاً بمقدمة كذلك وكذا يكون جواباً جديلاً اثباته
اي ثبات المعلن ما منعه السائل مستدلاً بمغالطة غير
مسلمة عند السائل مع علم واعتقاده بانه زكلاً
ثبات والدليل مغالطة وكذلك لو كان الدليل صحيحاً
لكن اعتقده المعلن بانه مغالطة وكذا دفع المعلن
نقض السائل ومعارضته مستدلاً او مستدلاً بجواب
يعتقد فساداً لكن هذه المذكورات لا تسمى جواباً
الزاعماً لعدم كونها مسلمة عند السائل فلا ينبغي للمعلن
والمعرف والقاسم ذلك الجواب لجلده ولو كان
الزاعماً اذا كان الخصم متعنتاً اي طالبا زلة
المعلن او المعرف او القاسم لاطالبا لادظهار الحق
والصواب فانه التعمير على المنكر صدقة والجواب
التحقيق هو الجواب الذي بناه المعلن او المعرف او
القاسم على ما علم واعتقد حقيقته وان لم يكن
حقاً والحاصل ان المجيب اعتقد صحة جوابه
فجوابه تحقيق وان لم يصح والتجدلي وان صح و
بسمي ايضا الزاعماً ان سلمه السائل وكذا السؤل
يلد في لكن السائل اذا سكت اي حين ان
اشتد المعلن ما منعه السائل بالدليل المذكور يحصل

له الالتزام وان منع التائل ما سلمه من قبل اي قبل
 اثبات العقل فله ذلك المنع ان كان اهلاله ازيجوز له
 ان يدعي التردد فيما سلم بعد الجزم به ما لم يكن ما سلمه
 يذهبنا جلياً او من ضرورات مذهبه ولذا قيل ان
 المنع لا مذهب له بخار ما هو لحي بحاله وكذا يكون
 التائل ملوماً اذا سكنت عند اجابة المعرف والفاصل
 او العقل بجواب جدي ما عدل اثبات ويكون العقل
 معاً اذا سكنت حين سؤال بسؤال جدي **فصل**
 ثم نشرع عطف على قوله لنشرع في صلا الكتاب في بيان
 المناظرة على تقدير النقل عن الغير ان كنت ناقل اي
 متى كنت حاكياً عن الغير فان لم تلزم صحة المنقول
 لا لفظاً ولا معنى سواء كان ذلك المنقول مفرداً
 او اشارة او مركباً ناقصاً او تعريضاً او تفصيلاً او تصديقاً
 فلا بد عليك الا تطلب تصحيح النقل اي بيان صحته ان
 لم يكن صحته يذهبنا جلياً او معلوماً او متكاملاً عند
 الطالب ومن ضروري مذهبيه وهذا الطلب معنى
 منع النقل فلك عند ذلك ان ثبت نقلك باحضار
 كتاب نقلت عنه واردة ما نقلته مثلاً ان قد يكون
 ما نقلت عنه شخصاً فتمضيه وان التزم صحته

معنى

معنى اي مطابقة نسبة المنقول للواقع وذاي التزام
 صحته معناه لا يتصور في المفرد لعدم النسبة فيه ولا
 في الانشاء از نسبة لا تحتمل المطابقة وقد عرفت ما فيه
 ولا في المركب لنافر الذي ليس بقيد للمركب انتم لعدم
 المطابقة في نسبة بخلاف المركب لنافر الذي هو
 قبله والتعريف والنقش والتصديق كما عرفت فيرد
 عليك ح الاجابات السابقة فيها ايضا قد ذكره ذلك
 الله الان يجب الا يثبت به بمضمون ذلك المنقول
 وهو قول الله وقول نبيه والممكن الذي لا يجمع المسلمون
 عليه وكذا ما استنبق بعقله من امور الدين خلافاً
 للشافعي رحمه الله او يكون يذهبنا جلياً او معلوماً
 او متكاملاً عند التائل واما ان التزم صحة المنقول
 وهذا الالتزام يتصور في كل ماله نسبة فيرد عليك
 نقض العبارة بالمخالفة وحسنها بالاستدراك وقد
 سبق في المخلص ودعوى الالتزام ليس بلام في
 الالتزام المنقول بل من الالتزام صحة حكمك عليه
 بانه صحيح او تقوية مفاك به مستلداً او مستنداً
 به **خاتمة** في بيان بعض اصطلاحات النظر وشم اي
 بعد الفراغ من المناظرة بمعنى الفارقة البحث اي المناظرة

الجارية بين المعلن والتائل اذ قد عرفت ان النظر في
 المناظرة بمعنى الحركة الخيلية فهي توجد من الطرفين
 يمنع السائل وان لم يكن المنوع مللدا فلا حاجة
 الى جعل البحث هنا بمعنى الاعتراض اما ان ينهى
 الى عجز المعلن وسكوته عن دفع الاعتراض السائل
 او ينهى الى عجز التائل عن الاعتراض على جواب المعلن
 اذ لا يمكن جريا البحث بينهما الى غير النهاية لقصور
 الطاقة البشرية عن ترتيب امور غير متناهية
 وعجز المعلن من حيث هو معلن وكذا عجز المعرف والقاسم
 يسمى في العرفا فاما وعجز السائل من حيث سائل
 الزامهما مبيها للمفعول ومن فيل تسمية اللانم
 باسم المنزوم لكن الادحق يقتضى التيق ويعتبرهما
 التيكيت وقد يطلق التيكيت على التوينج ويقال
 اقم التائل المعلن عجزه ويقال الزم المعلن التائل
 اى جعله ملتزما ويقال لمعلن فقم والتائل ملتزم
 بفتح الحاء والياء اى يكسها بالعكس فاضافة
 الدفم الى المعلن اضافة المصدر المبني للمفعول
 الى مفعوله فلا يدرك ان الدفم يكون ح عبارة
 عن اسكات التائل المعلن فكيف يكون عبارة

عن عجز المعلن وكذا اضافة الالتزام في الزام السائل ثم
 ان لفظ السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض يقال سئلت
 عليه اى اعترضت عليه وزا سؤال المناظرين ومصطلم
 وقد يكون بمعنى الاستفسار اى الاستفسار عن
 معنى اللفظ او عن وجه التركيب وعن تفصيل
 المجل الى غير ذلك يقال سئلت عنه اى استفسرت
 عنه وهذا اى السؤال بمعنى الاستفسار ليس
 داخلا في المناظرة لعدم صدق ما في تعريفها والكثا
 مشكون ومما يرد ولا يباس بذلك الاستفاد عند
 خفا المسوئل بل ينبغي لكل ان لا يتغير بل يستفسر عما
 خفى عليه ولا يعترض قبل الاستفسار بل ينبغي للطلبة
 وان لم يخف عليه بدون قصد تحجیل الخصم ليحصل
 اهم الشعي بالغبطة وقد يستفسر عما عرفه لنكتة
 مثل النجى والسروور عند سماعه وقد يكون لتو
 بمعنى الالتماس يقال سئليه التمس منه ولعدم
 شائبة الاعتراض فيها لم يتبعها **فصل** في بيان مراتب
 المنوع في القوة والضعف علم انه حاصل منع مفقده

الدليل ونقصه ابقا دعوى المعلن بلاد بل لا يثبت الشيء
بما لم يثبت وليس حاصل نقصه ابطال الدعوى المعلن
والدليل منزوم الدعوى لزوما قطعيا وهو الدليل
القطعي والامارة التي في صورة القياس ولزوما ظاهريا
وهو الامارة التي ليست في صورة القياس وهو
الاستفراء والتبيل ولا يلزم من ابطال المنزوم ولو
يلزم قطعي ابطال اللازم ان يجوز ان يكون له لذلك
اللازم منزوم آخر لجواز عموم اللازم من المنزوم
فيجوز ان يكون للمدعي المنقوض دليلا دليل آخر
كما اذا قال المعلن ضرب فعل ماض لانه يدل
على زمان قبل زمان اخبارك وكل لفظ شأنه كذا
ففعلم ماض فنقص السائل دليلا بانه باصل لانه
يستلزم ظرفية الزمان نفسه وهو محال وكل
دليل يستلزم المحال فهو بطل فان للمعلن هذا دليل
آخر وهو ان ضرب يدل بهيئته وضعا على زمان
مقدم وكل لفظ شأنه كذا ففعلم ماض فاربقي
مدعى المعلن عند ابطال الدليل بلاد دليل فالبقاء عند

منع مقدمة دليلا بالطريق الاول وكذا ان حاصل العا
رضه المساوقة اعني ان يسقط ويبطل دليل المعارض
الاعتقاد بدليلية دليل المعلن وبالعكس يعني يبطل
دليل المعلن لا اعتقاد بدليلية دليل المعارض والدليل
الصحيح بجميع مقدّماته لا يدل دليل صحيح على خلاف
مدلوله والد لا اجتماع النقيضات ان قلت لا ثم لزوم
اجتماع النقيضين على ذلك التقدير لجواز ان يكون
استلزام تلك الدليلين بمدلولهما ظاهريا فلا يبطل د
دليلهما بالتخالف قلت تخلف الحكم ليس بمانع لدليلية
تلك الامارة بالنسبة الى الحكم الغير المتخلف واما بالنسبة
الى المتخلف فيبطل دليلية فيبقى مدعى المعلن بلاد دليل
معلوم دليلية بل المعلوم انما هو بطلان دليلية
احدى الدليلين لا على الغير. وكذلك مدعى المعارض
لكن لما كان القوة والضعف بالنسبة الى بقاء
مدعى المعلن وعدمه خصمه بالذكر فليس حاصل
المعارضه ايضا ابطالا لدعى المعلن فاقرى الاعتراض
ابطال المدعى الغير المدلل بدليل وان سمي ذلك

عصياً وكذا ابطال التعريف ونقض النقص والعبارة
 شتم المعارضة شتم النقص شتم المنع بسند قطعي شتم
 بسند جوازي شتم بلا سند واسلمها المنع مطازلا
 يجب له سند ولا دليل وادخلها في اظهار القواب
 ايضا لا يجب على العلاج الدلائل وعند ثباته يظهر
 القواب بخلاف سائر الوظائف ومن اراد ال
 يستقصا في معرفة فن النظرية فعلية الملازمة
 برسائنا المعمولة المرتبة لتقرير قوانين النظرية
 ويجب على المستفيدين من العلمين والمعلمين احسن
 الله ارشادهم واصابهم الى استواب عن احكامها
 من هذه الرسالة والتقرير ان يستغفروا الى والدي
 ويدعوا لنا بالجنة العلية والنعمة الباقية وكذا يجب
 على من استفاد من هذا الشرح الاستغفار والدعاء
 الى والدي بالنعمة الدنيوية والاربابية الصمدية ومن
 لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى لما قال عليه ومن
 اوفى اليه معروف فلما كاف به ومن لم يستطع فليذكره
 فان من ذكره فقد شكره وان اشكر الناس لله تعالى

اشكرهم

اشكرهم للناس لا يشكر الله تعالى من يشكر الناس
 الشرائط التي اعتبرها الامم فخر الدين الرازي للمنا
 ظرة وهي تسعة الاول انه يجب على المناظر ان يجتز
 عن الدجاجاز والاختصار والكلام الدجبتى للا
 يكون مخلا بالفهم الثاني ان يجتز عن التطويل في
 في الفصل للا يودي الى الملل الثالث ان يجتز
 عن الالفاظ الغريبة في البحث الرابع ان يجتز
 عن استعمال الالفاظ المحتملة للمعنيين الخامس
 ان يجتز عن الدخول في كلام الخصم قبل الفهم تمام
 وان اقرر الى عادته ثانيا فلا بأس بالاستفسار
 عنه اذ الدخول في الكلام قبل الفهم اقع من الاستفسار
 السادس ان يجتز عما لا مدخل له في المقصود
 للا يلزم البعد عن المقصود والتابع ان يجتز
 عن الضحك ورفع الصوت والفاهة فان الجهلا
 يسترون بها جهلهم الثامن ان يجتز عن النظرية
 مع من كان مهيبا ومحترما كالاستاذ زمامها به الخصم
 احترامه ربما تزيل دقة نظر المناظر وحجة زهده
 التاسع ان يجتز عن ان يجيب الخصم حقيرا
 للا يصلد عنه كلام يغلب به الخصم عليه ولا

وفقه الله تعالى نعم هذه الرسالة قال له بعض
 الحقوق الحمد لله الذي بعثه وفدته وجلاله
 وعظمته نعم الاعمال الصالحة من التاليفات
 وغيرها ثم جعل آخر المجلس خيرا الكلام لما ورد
 في حقه من الابصار باعلى المرام قائلا وسبحك
 ربنا والمأثور ربك رب العزة عما يصفون
 فلا ربح فيه جملة صفاته تعالى لتسببه والبق
 نية فالترفيه بدل على الدولى وقوله رب العزة
 بدل على الثانية من الترجمة والدرادة والقدرة
 والعلم والحياة مع الاشعار بالتوحيد فان انحصار
 القوة فيه بدل على نعم الشريك والدم ينحصر
 لوجودها في الشريك مع ان من جملة ما يصفون
 به الشريك وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين على ما افاض علينا من النعم واليقين
 والمأمول من الاخوات المنصفين ان يجعلنا
 بخطابنا من المومنين فانه هذا قول ما فرغته
 في قالب الترتيب والبيان وليكن آخر
 دعواتي الحمد لله رب العالمين
 تم الكتاب بعون الله

الملك الوهاب على يد فقير العباد الى ربه
 الجواد حسر بن عبد الله الكوفي
 المتساكن بمدينة انطاكية في سنة
 الشهر السفر الشريف
 في اليوم السبت
 وصاله الى عبد الكريم الديوبى
 ابن الشيخ محمد بن الشيخ احمد
 دربندى من محالفة طوره
 ١٣٤٤

